المبحث الثالث:

الإعجازيون والبلاغيون

• تقديم:

كانت مباحث النحاة واللغويين والأدباء والنقاد تسير جنبًا إلى جنب، كل حسب منهجه ومادته المدروسة فيه، وفى ثنايا تلك المباحث لاحت فى الأفق بعض اللمع البلاغية عرضًا دون قصد، أو بقصد أحيانًا، كما فى بديع ابن المعتز ونقد قدامة بن جعفر، وعيار ابن طباطبا، ثم نمت تلك المباحث البلاغية، ومنها المجاز، فى أحضان النقد، وظلت فى كنفه حينًا يعاضدها وتؤازره، إذ كانت سماؤهما فى أول الأمر واحدة حينًا من الدهر، وإن كانت مسائل النقد هى الأساس. ثم أخذت فنون البلاغة تستقل شيئًا فشيئًا، وقد كتب لها الازدهار على أيدى طائفتين من العلماء بعد النقاد وهما:

الأولى: البلاغيون من أمثال أبى هلال العسكرى والإمام عبد القاهر الجرجانى وإن لم تخل مصنفاتهم من النقد والإعجاز.

الثانية: الإعجازيون من أمثال الرمانى، والباقلانى وغيرهما.

الطائفة الأولى كانت تقصد إلى تأسيس علوم البلاغة وفنونها. وتستعين بالنصوص على استنباط القواعد والأصول وتوضيحها والاستشهاد عليها. فكانت مهمتها مهمة صعبة هدفها الاستكشاف والتشريع.

والطائفة الثانية كانت مهمتها البحث عن وجوه الإعجاز فى القرآن الكريم ولما كان الغالب على نظريات الإعجاز أن القرآن معجز ببيانه ونظمه، وفصاحته وبلاغته، فإن البلاغة وجدت لديهم اهتمامًا عظيمًا بها، فطفقوا يحللون نصوص الذكر الحكيم

تحليلاً بلاغيًا واستثمروا القواعد التى وضعها البلاغيون أيما استثمار حتى الذين لم يرتضوا أن تكون الوجوه البلاغية هى المفسر الوحيد لمعنى الإعجاز فإنهم وقفوا مع البلاغة وقفات جادة فاكتمل للبلاغة عنصرا النضج والاكتمال متمثلين فى:

أولاً: القواعد والأصول والحدود والرسوم التى وضعها البلاغيون من خلال النصوص الأدبية.

ثانيًا: تطبيق تلك القواعد على أبلغ النصوص وأعلاها شأنًا وهو القرآن العظيم. حتى استوت على سوقها تعجب الزراع وفى حديثنا عن البلاغيين والإعجازيين ستنهج نفس المنهج الذى نهجناه مع النحاة واللغويين والأدباء والنقاد، وهو الحديث عنهم حسب الترتيب الزمنى بتقدم الوفاة وإن وقع الاشتراك فى العصر. ولهذا فإن أول من نتحدث عنه فى هذا الفصل هو:

١- الرمانى[١]

هو أبو الحسن على بن عيسى الرمانى صاحب المؤلفات الكثيرة والعظيمة القيمة. وهو أحد الذين وضعوا رسائل فى الكشف عن وجوه الإعجاز فى القرآن العظيم. وعمدتنا فى استيفاء آرائه فى الإعجاز هو كتابه: «**النكت فى إعجاز القرآن**» وهو عبارة عن رسالة صغيرة الحجم جمة الفوائد، دقيقة العبارة. وها نحن أولاء أمام الرجل ورسالته نستوضح موقفه من قضية المجاز، ونثبت شهادته فى إيجاز:

• وجوه الإعجاز عند الرمانى[٢]:

أجمل الرمانى مذهبه فى حصر وجوه الإعجاز فى القرآن الكريم، ثم عاد ففصل ما أجمل، وإن كان مجملاً فى إجماله وتفصيله. فوجوه الإعجاز سبعة قال: «وجوه إعجاز القرآن تظهر من سبع جهات: ترك المعارضة مع توفر

---

(١) عالم معتزلى كان كثير المعارف نحويًا وفيلسوفًا ومتكلمًا ومفسرًا ومحدثًا ولد سنة ٢٩٦هـ ببغداد وتوفى سنة ٣٨٦هـ وله عدة ترجمات: فى معجم الأدباء (٥/ ٣٨) وشذرات الذهب (٣/ ١٠٩) وتاريخ بغداد (١١/ ١٦) وغيرها.

(٢) مطبوع بدار المعارف (القاهرة) تحقيق وتعليق الأستاذين محمد خلف الله ومحمد زغلول سلام. وقد طبع ضمن ثلاث رسائل فى إعجاز القرآن الأولى للخطابى «والثالثة للإمام عبد القاهر الجرجانى».

الدواعى، وشدة الحاجة، والتحدى للكافة، والصرفة والبلاغة، والأخبار الصادقة عن الأمور المستفيضة، ونقض العادة. وقياسه بكل معجزة»[1].

هذه هى وجوه الإعجاز - عنده - وهى محل نزاع عند الباحثين وقد نقدناها نقدًا علميًّا موضوعيًّا فى غير هذه الدراسة[2] وبعد هذا يبدأ الرمانى بشرح معنى البلاغة باعتبارها وجهًا من أبرز وجوه الإعجاز القرآنى، ويقسمها ثلاثة أقسام: منها ما هو فى أعلى طبقة، وهى البلاغة المعجزة، بلاغة القرآن، ومنها ما هو أدنى طبقة، ومنها ما هو فى الوسائط بين أعلى طبقة وأدنى طبقة. وهذان ممكنان أما النوع الأول - أعلى طبقة - فغير ممكن، ويعرف البلاغة - بعد أن نفى أن تكون هى إفهام المعنى - بأنها: «إيصال المعنى إلى القلب فى أحسن صورة من اللفظ» ثم عمد إلى البلاغة فقسمها عشرة أقسام وهى: «الإيجاز، والتشبيه، والاستعارة، والتلاؤم، والفواصل، والتجانس، والتصريف، والتضمين، والمبالغة، وحسن البيان»[3].

ثم أخذ فى شرحها قسمًا قسمًا، والذى يدخل فى خطة هذه الدراسة منها هو القسم الثالث الذى دعاه: الاستعارة، لأنها أحد أنواع إعجاز المبحوث عنه هنا.

• الاستعارة أو المجاز عند الرمانى:

أول ما بدا به الرمانى فى هذا المبحث هو تعريف الاستعارة فقال: «الاستعارة تعليق العبارة على غير ما وضعت له فى أصل اللغة على جهة النقل للإبانة»[4].

وبدهى أن هذا التعريف غير دقيق، وقد أهمل المؤلف ركنين من أركان الاستعارة الثلاثة التى هى: النقل - العلاقة - القرينة. فلم يذكر غير «النقل» وأحكم منه وأدق التعريف الذى ذكره القاضى على بن عبد العزيز الجرجانى[5] وكان الرمانى معاصرا له.

---

(١) النكت فى إعجاز القرآن (٢٧٥).

(٢) انظر «خصائص التعبير القرآنى وسماته البلاغية». «رسالة دكتوراه» للمؤلف ط. مكتبة وهبة.

(٣) النكت (٧٦). (٤) نفس المصدر (٨٥). (٥) الوساطة (٤١).

وفرق الرمانى بين الاستعارة والتشبيه فقال: «والفرق بين الاستعارة والتشبيه أن ما كان من التشبيه بأداة التشبيه فى الكلام فهو على أصله لم يغير عنه فى الاستعمال، وليس كذلك الاستعارة»[1].

وهذا الفرق غير صحيح - على الصحيح - لأنه يدخل التشبيه البليغ فى صور الاستعارة، وهذا مخالف لما عليه المحققون من علماء البيان، ولخروجه عن القواعد والأصول المقررة لكل من الاستعارة وهى مجاز، والتشبيه الاصطلاحى، وهو حقيقة. وقد يكون للرمانى عذره فى هذا الخلط، لأن البحث البلاغى لم يكن قد استقر فى عصره.

ثم عاد فقال: «وكل استعارة لابد فيها من أشياء، مستعار ومستعار له، ومستعار منه، فاللفظ المستعار قد نقل عن أصل إلى فرع للبيان، وكل استعارة بليغة فهى جمع بين شيئين بمعنى مشترك بينهما يكسب بيان أحدهما بالآخر، كالتشبيه، إلا أنه بنقل الكلمة، والتشبيه بأدائه الدالة فى اللغة»[2].

ليس فى كلام الرمانى - هنا - جديد على ما سبق أن قرره، إلا ذكر الجامع أو العلاقة بين المستعار والمستعار منه، وبقيت قرينة الاستعارة مسكوتا عنها عنده، كما أصر على أن الفرق بين الاستعارة والتشبيه هو ذكر الأداة. وهذا ما ثبت رده.

وبعد أن قارن بين بعض الاستعارات وبين حقائقها المعدول عنها وبين بلاغة الاستعارة على الحقيقة فيها ولى وجهه شطر استعارات القرآن مقدما لها بقوله: «ونحن نذكر ماجاء فى القرآن من الاستعارة على جهة البلاغة» ثم يذكر بعضا من استعارات القرآن الكريم.

ولنا على ما ذكر ملحظ: فعباراته تدل على أنه سيذكر كل ما جاء فى القرآن من استعارات على جهة البلاغة، والواقع أنه لم يستوعب كل استعارات القرآن. وهنا تبدو لنا عدة احتمالات:

---

(١) النكت (٨٥).
(٢) المصدر نفسه (٨٦).

الأول: أنه وعد ولم يوف. فكان الأحرى به ترك التعميم!

الثانى: أنه لم يظهر له فى القرآن إلا ما ذكره. وهذا قصور منه.

الثالث: أن يكون لهذا القيد الذى ذكره «على جهة البلاغة» اعتبار فيكون ما تركه من استعارات القرآن لم يجئ على جهة البلاغة، وهذا احتمال بعيد، ولكن المقام يحتمله. وأيا كان فإن فى عبارة الرمانى هذه عدم دقة فى التعبير.

• الرمانى واستعارات القرآن:

تتبعنا ما ذكره الرمانى فى قسم الاستعارة من استعارات القرآن فوجدناها بضعا وأربعين استعارة، وتوخيا للإيجاز نذكر بعضا منها ولا نستقصيها:

كانت أولى الاستعارات التى ذكرها هى قوله تعالى: ﴿وَقَدِمْنَا إِلَىٰ مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا﴾ [الفرقان: ٢٣][1].

وقال فى بيانه: «حقيقة قدمنا عمدنا، وقدمنا أبلغ منه لأنه يدل على أنه عاملهم معاملة القادم من سفر، لأنه من أجل إمهاله لهم كمعاملة الغائب عنهم، ثم قدم فرآهم على خلاف ما أمرهم به، وفيه تحذير من الاغترار بالإمهال. والمعنى الذى يجمعهما العدل، لأن العمد إلى إبطال الفاسد عدل والقدوم أبلغ كما بينا.

وأما هباء منثورا فبيان قد أخرج مالا تقع عليه الحاسة إلى ما تقع عليه حاسة»[2].

لا نزاع أن فى الآية استعارة، وقد فسرها المؤلف على أنها استعارة تصريحية تبعية. وهذا صحيح، ولكن لا يلزم، لأنها صالحة لأن تكون استعارة تمثيلية، فيها تشبيه هيئة بهيئة. وقد قال المؤلف أن الجامع بين العمد والقدوم هو العدل على نحو ما فسر، ولكن ما المانع أن يكون الجامع بينهما شدة الاهتمام لأن من يقدم لعمل شىء يقصده قصدا أقوى بيانا من عمله لا عن قصد، ويكون السر البلاغى هو إظهار التحذير على أبلغ وجه وآكده أما «هباء منثورا» فقد أبقاه على أصله من التشبيه مخالفا بذلك مذهبه فى جعل المحذوف الأداة استعارة.

(١، ٢) انظر النكت (٨٦).

ثم قوله تعالى: ﴿فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾ [الحجر: ٩٤] قال: «حقيقته فبلغ ما تؤمر به، والاستعارة أبلغ من الحقيقة، لأن الصدع بالأمر لابد له من تأثير كتأثير صدع الزجاجة والتبليغ قد يصعب حتى لا يكون له تأثير فيصير بمنزله ما لا يقع. والمعنى الذى يجمعهما الإيصال، إلا أن الإيصال الذى له تأثير كصدع الزجاجة أبلغ»[1].

والاستعارة فيه تصريحية تبعية. ولو أضاف المؤلف إلى أبلغية الصدع على التبليغ أنه تبليغ يغير من حالة المبلغ «اسم مفعول» من حالة مرغوب عنها إلى حالة مرغوب فيها وهى الهداية كما يغير الصدع وضع المصدوع. لو أن المؤلف أضاف هذا لكان أبين لجهة أبلغية المستعار على المستعار له.

وتناول قوله تعالى: ﴿إِنَّا لَمَّا طَغَا الْمَاءُ حَمَلْنَاكُمْ فِي الْجَارِيَةِ﴾ [الحاقة: ١١][2] ثم قال فى شرحه: «حقيقته علا، والاستعارة (أى طغى) أبلغ، لأن طغى علا قاهرا، وهو مبالغة فى عظم الحال»[3].

هذا تحليل رائع جدًا، لأن الآية وردت فى معرض الامتنان بنعمة النجاة التى مَنَّ الله بها على البشر لما وقعت كارثة الطوفان. وجلال النعم يظهر أكثر وضوحًا إذا قورن بخطر الدواهى التى أنجى الله منها عباده. فكانت استعارة طغى لعلا وافية بالمعنى المراد أبلغ وفاء. فمجرد المقارنة بين كلمتى علا - وطغى يظهر الفرق بينهما فالطغيان يوحى بمعنى بغيض إلى النفس. وليس كذلك «العلو» إذا جرد من القرائن.

هذا. ولم يهتد المؤلف إلى المجاز فى «حملناكم» لأن الحمل كان لآباء المخاطبين وهو مجاز مرسل علاقته السببية، لأن المحمول حقيقة فى سفينة نوح هم سبب فى المخاطبين الممتن عليهم بالإنجاء. وما نزال نلتمس الأعذار لهؤلاء الرواد لتقدم عصورهم على عصر التقعيد الدقيق لعلوم البلاغة. وتعرض لقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا﴾ [محمد: ٤][4] وقال: «وهذا مستعار،

---

(١) انظر النكت (٨٧).

(٢، ٣) انظر النكت (٨٦، ٨٧).

(٤) انظر النكت (٩٠).

وحقيقته: حتى يضع أهل الحرب أثقالها، فجعل وضع أهلها الأثقال وضعًا على جهة التضخيم لشأنها.

ولو أن المؤلف اقتصر على قوله: وهذا مستعار لأمكن حمل كلامه على الاستعارة المكنية بتشبيه الحرب بحامل حمل شاق وضعه من على ظهره، وهذا مستساغ. ولكنه قال بعده: وحقيقته: حتى يضع أهل الحرب أثقالها. ففسره تفسير المجاز العقلى على ما استقر عليه رأى المتأخرين من علماء البيان. فالرمانى هنا لم يفرق بين المجاز الإسنادى والمجاز اللغوى مثل كثير من الرواد فى عصره وقبل عصره.

وقوله تعالى: ﴿وَالصُّبْحِ إِذَا تَنَفَّسَ﴾ [التكوير: ١٧][1] وقال فى بيانه: «وتنفس ها هنا مستعار، وحقيقته إذا بدأ انتشاره. وتنفس أبلغ منه... إلا أنه فى التنفس أبلغ لما فيه من الترويح عن النفس» وتوجيه المؤلف لهذا الموضع توجيه سديد، وهذه الاستعارة فيها من الخلابة والسحر البيانى ما فيها. لأن تنفس الصبح هو حركة الكون كله، فالمخلوقات تكون بالليل كأنها موتى. ثم تبدأ حركة الحياة تنمو مع نمو الصبح وتزداد حتى تعم الحركة والنشاط كل بقعة أناسى وحيوانات وطيوراً. فسبحان منزل هذا الكلام وقال فى قوله تعالى: ﴿ضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ أَيْنَ مَا ثُقِفُوا إِلاَّ بِحَبْلٍ مِّنَ اللَّهِ وَحَبْلٍ مِّنَ النَّاسِ﴾ [آل عمران: ١١٢] حقيقته: حصلت عليهم الذلة، والاستعارة أبلغ لما فيه من الدلالة على تثبيت ما حصل عليهم من الذلة كما يثبت الشيء بالضرب، لأن التمكين به محسوس. والضرب مع ذلك ينبئ عن الإذلال والتنقص. وفى ذلك شدة الزجر لهم والتنفير من حالهم»[2].

وفق المؤلف كل التوفيق فى شرح الاستعارة فى هذا الموضع وبيان أسرارها البلاغية، ولكن فاته أن يوجه الاستعارة الواردة بعدها فى نفس الآية فى ﴿بِحَبْلٍ مِّنَ اللَّهِ﴾ وهى استعارة تصريحية أصلية.

وعرض لقول الحق تبارك وتعالى: ﴿كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ﴾ [إبراهيم: ١][3] وقال: «كل ما جاء من القرآن من ذكر من الظلمات

(١) انظر النكت (٩٠). (٢) انظر الكت (٩١). (٣) النكت (٩٢).

إلى النور، فهو مستعار، وحقيقته من الجهل إلى العلم. والاستعارة أبلغ لما فيه من البيان بالإخراج إلى ما يدرك بالأبصار»[1] ففى الآية استعارتان كما بين: استعارة النور للعلم، أو للإيمان وإن لم يذكر. والجامع بينهما ما يترتب على كل من الخير والمنافع والوضوح والاطمئنان. والثانية هى: استعارة الظلمات للجهل كما قال أو للكفر بجامع الحيرة والمضار المترتبة على كل منهما.

وهما استعارتان تصريحيتان أصليتان. والإمام عبد القاهر يسمى هذا وما جرى مجراه بالضرب الصميم الخالص من الاستعارة حتى تتناسى معه المجازية ويصير التعبير به كأنه هو الحقيقة.

وقال فى قوله تعالى: ﴿إِذْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الرِّيحَ الْعَقِيمَ﴾ [الذاريات: ٤١] «العقيم مستعار للريح، وحقيقته: ريح لا يأتى بها سحاب غيث. والاستعارة أبلغ، لأن حال العقيم أظهر من حال الريح التى لا تأتى بمطر، لأن مالا يقع من أجل حال منافية أوكد مما يقع من غير حال منافية وأظهر»[2] حصر المؤلف - كعادته - توجيه المجاز فى «العقيم» على أنه استعارة وهذا وجه جائز وليس بلازم. والاستعارة فيه - على قوله - مكنية شبهت فيها الريح من حيث لم يصحبها سحاب ولا غيث ولا أى نفع، وكانت عادة تؤمل فيه النفع والخير - كما حكى القرآن الأمين ﴿فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضًا مُسْتَقْبِلَ أَوْدِيَتِهِمْ قَالُوا هَذَا عَارِضٌ مُمْطِرُنَا﴾ [الأحقاف: ٢٤] بالمرأة المنتفخ بطنها فرجا زوجها الراغب فى الولد فيه حملاً، فإذا هو ورم قاتل. ثم حذف المشبه به ورمز له بخاصة من خواصه، وهى العقم، لأنه من صفات الأزواج.

وفى الموضع وجه آخر للمجاز وهو أن يكون مجازًا عقليًا بإسناد العقم إلى ضمير الريح وهو ليس له، وزانه وزان: «النادى الساهر والنهر الجارى. أى الساهر أهله فيه، والجارى ماؤه فيه. والعلاقة فيه السببية، لأن الريح سبب هلاكهم وتدميرهم.

---

(١) النكت (٩٢).

(٢) النكت (٩٣).

ونختتم جولتنا معه بتوجيهه لقوله سبحانه ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ﴾ [الإسراء: ٢٩] قال: «لا تمنع نائلك كل المنع. والاستعارة أبلغ، لأنه جعل منع النائل بمنزلة غل اليد إلى العنق، وذلك مما يحسن حال التشبيه فيه بالمنع فيهما، إلا أن حال المغلول اليد أقوى وأظهر فيما يكره»[١].

نظر الرماني إلى حال المنع - هنا - وقصر تفسيره عليه، مع أن الآية الكريمة تنهى عن البخل الشديد، والإسراف الفاحش وتدعو إلى الاعتدال في حالي المسك والبذل.

في المثل السابقة استطلعنا - في وضوح - مذهب الرماني في المجاز، فهو من القائلين به المتخذين منه وسيلة ذات شأن عظيم في تحليل النصوص وبيان ما فيها من جمال وبلاغة تصوير، وحسن إبانة، وهو - كما رأينا - يرى المجاز أبلغ من الحقيقة في الموضع المستعمل فيه في القرآن الحكيم، وهذا فهم طيب، ومذهب يحتذى في مجال التنزيل، لأنه نزل من عند الله الخبير الحكيم، وكذلك فإن الحقيقة في مواضع استعمالها في القرآن الحكيم أبلغ من المجاز، وليس مجاملة منا للقرآن، فهو فوق المجاملات وإنما هو الواقع الملموس[٢].

فليس المجاز دائمًا أبلغ من الحقيقة وإن توهم هذا الفهم من أقوال البلاغيين في الموازنة بين الحقيقة والمجاز ولا أخال أن قصدهم منها يتبادر إلى الفهم منها.

والرماني لم يتعرض لشيء من المجازات إلا للاستعارة، مثل الشريف الرضي في مجازات القرآن. فهو يخرج الموضع على الاستعارة ولا يشير إلى نوعها ولا قرينتها ولا يرى في النص مجازًا غيرها. ولو كان النص موضوع التوجيه مجازًا عقليًا أو كناية أو مرسلاً. فقد ذكر في باب «الإيجاز» قوله تعالى ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾ وقال إن فيها إيجازًا بالحذف ولم يزد على ذلك[٣]. وله عذره كما تقدم مرارًا في شأن الرواد.

---

(١) النكت: (٩٣).

(٢) عالجنا هذه القضية في بحث خاص لتفسير سورة «الفتح» وذكرنا من الدلائل ما يزيل كل ريب. انظر إن شئت- من أسرار النظم في القرآن والحديث، مكتبة كلية اللغة العربية- القاهرة.

(٣) النكت (٣٠).

وتأتى أهمية مبحث المجاز عند الرمانى، من أنه تجاوز به دائرة اللغة بوجه عام إلى النصوص القرآنية المقدسة. ومن أجل حمـايتها من المجاز منع القول بالمجاز فى اللغة منكرو المجاز فيها وفى القرآن.

ومما يذكر للرمانى قدرته الفائقة على تحليل النصوص، والربط بين المعانى الموضوعة للغة أصلاً، وبين ما اسـتعملت فيه على طريقة المجاز، وهذا يشـهد له برسوخ القدم فى العلم بالعربية وفقهها.

٢- أبو هلال العسكرى[١]

أبو هلال العسكرى أحد الأعلام الذين أسهـموا بنصيب خالد فى تدوين علوم البلاغة وإنمائها، وهو أديب بلاغى لغوى ناقد فقيه[٢]. وله مصنفات كثيرة يدخل معنا منهـا - هنا - كتابه الذائع الصيت الذى طبـقت شهرته الآفاق وهـو: كتاب الصناعتين: «الكتابة والشعر»، فقد تحدث فيه عن كثير من فنون البلاغة والفصاحة وصناعة الكلام، ومن أبرز المباحث فيه الباب التاسع الذى وقفه على شرح البديع وجعله خمسة وثلاثيـن فصلاً، وفيه فصل وقفه على الاستـعارة وهى أحد أقسام المجاز الذى نتتبع نشأته وتطوره فى هذه الدراسـة والكتاب وإن كان أثبت قدمًا فى مجال البلاغة دون النقد فإن للنقد فيه جانبًا ملحوظًا، وهو أول عمل منهجى تبرز فيه الفنون البلاغية على مسائل النقد وتخطو خطوة واسعة نحو الاستقلال. ولسنا مع من يقول إن النقد فى كتاب الصناعتين تحول إلى قواعد جافة[٣] لأن أبا هلال لم يشأ أن يضع كتابه فى النقد خاصة، بـل كان همه حصر فنون البديع التى سبق ذكرها عند المتقدمين من أمـثال قدامة بن جعفر وإضافة مـا يستجد إلى ما توصل إليه المتقدمون. وهذا نصه فى ذلك بالحرف: «فهذه أنواع البديع التى ادعى من لا رواية له أن المحـدثين ابـتكـروها، وأن القـدمـاء لم يعـرفـوها، وذلك لما أراد أن يفـخم شأن المحـدثين، لأن هذا النوع من الكلام إذا سـلم من التكلف وبرئ من

---

(١) هو الحسن بن عبد الله بن سهل العسكرى المتوفى سنة ٣٩٥هـ، انظر ترجماته فى معجم الأدباء (٨/ ٣٥٨) وبغية الوعاة (٢٢١).

(٢) تاريخ علوم البلاغة والتعريف برجالها (٩٢).

(٣) النقد المنهجى عند العرب (٣٠١) د. محمد المندور.

العيوب كان فى غاية الحسن. ونهاية الجودة، وقد شرحت فى هذا الكتاب فنونه، وأوضحت طرقه، وزدت على ما أورده المتقدمون ستة أنواع: التشطير والمجاورة، والتطريز، والمضاعف والاستشهاد، والتعطف[1]، فهذا كان هم أبى هلال، فمن الظلم أن نقسو على الرجل فى الحكم بدون تبصر.

• الاستعارة والمجاز:

عرف أبو هلال الاستعارة فقال: «الاستعارة نقل العبارة عن موضع استعمالها فى أصل اللغة إلى غيره لغرض»[2].

فى هذا التعريف ذكر أبو هلال ركنا واحدًا من أركان المجاز أو الاستعارة، وهو النقل، ولم يشر إلى العلاقة أو القرينة اللذين هما الركنان المكملين لتحقيق المجاز، لأن النقل وحده لا يكفى، فقد يكون النقل ولا مجاز. وقد اهتم أبو هلال بالغرض الذى من أجله تكون الاستعارة، وهو عنده: إما شرح المعنى، أو توكيده والمبالغة فى تصويره، أو الإشارة إليه بقليل من اللفظ (الإيجاز) أو حسن العرض، ويرى أن الاستعارة المصيبة وافية بهذه المطالب ولولاها لا يجوز ترك الحقيقة إلى المجاز، بل تكون الحقيقة أولى منها بالاستعارة.

ثم يقول بالحرف: «والشاهد على أن للاستعارة المصيبة ما ليس للحقيقة أن قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ﴾ [القلم: ٤٢] أبلغ وأحسن وأدخل مما قصد له من قوله لو قال: يوم يكشف عن شدة الأمر، وإن كان المعنيان واحدًا. ألا ترى أنك تقول لمن تحتاج إلى الجد فى أمره: شمر عن ساقك فيه واشدد حيازيمك له، فيكون هذا القول منك أوكد فى نفسه من قولك جد فى أمرك»[3].

واستشهد بقول الهزلى:

وكنت إذا جارى دعا لمضوفة ... أشمر حتى ينصف الساق مئزرى

---

(١) الصناعتين (٢٠٥).

(٢) نفس المصدر مع التصرف.

(٣) الصناعتين (٢٠٥).

جزم المؤلف بأن الآية الكريمة هذه فيها استعارة، والواقع أن القول بالاستعارة فيها ضعيف، والأقرب أنها كناية عن صفة الجد أو الشدة، وفيها أقوال مأثورة عن ابن عباس تفيد هذا المعنى، وقد مضت الإشارة إليها فى الفصل الأول من هذه الدراسة. فإن كانت كناية عن الشدة أو كانت كناية عن الجد وقوة العزم فإن هذين لا يتمتع فيهما المعنى اللغوى الذى هو التشمير الحقيقى للساق أو الساعد، وإنما قلنا إن صرفها إلى الاستعارة ضعيف إن لم يكن ممتنعًا لأنه يلزم منه تشبيه الشىء بنفسه، لأنه لابد فيها من أن يقال استعار كشف الساق للشدة أو الجد. وقد أطال صاحب الصناعتين فى التمثيل للاستعارة المصيبة حسب مصطلحه، والغالب على تمثيله الصحة. ومما ذكره فيها ما نذكره الآن بالنص:

«ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا يُظْلَمُونَ نَقِيرًا﴾ [النساء: ١٢٤]- ﴿وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا﴾ [النساء: ٤٩] وهذا أبلغ من قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَلَا يُظْلَمُونَ شَيْئًا﴾ [مريم: ٦٠] وإن كان قوله - لا يظلمون شيئًا - أنفى لقليل الظلم وكثيره فى الظاهر»[1].

ليس فيما ذكره المؤلف استعارة، فهذه الصور ثنتان منها كناية عن نفى قليل الظلم وكثيره، وهما الأولى والثانية، أى إن كان لهم نقير أو فتيل وفى لهم أولا يقع عليهم ظلم وإن كان بمقدار نقير أو فتيل والثالثة نص صريح فى نفى الظلم بإيقاع النفى على «شيئًا» والشىء يطلق على القليل والكثير.

وقد طرق المؤلف مسألة خطيرة وهى المفاضلة بين عبارات القرآن يجعل بعضها أبلغ من بعض، وهذا القول وإن ذهب إلى مثله غيره من القدماء مثل الباقلانى، والمتوسطين كالسيوطى فهو غير مقبول على إطلاقه. وسنعالج - إن شاء الله - هذه الظاهرة فى موضعها من هذه الدراسة، وحسبنا هنا أن نشير أن المؤلف - أبا هلال - قال منذ قليل إن الاستعارة إذا لم تتضمن واحدًا من الأغراض البيانية الأربعة التى تستفاد من الاستعارة المصيبة على حد قوله فإن الحقيقة فى مكانها تكون أولى منها. ومن هذا يلزمه أن قوله تعالى: ﴿لَا يُظْلَمُونَ شَيْئًا﴾ مقصور على مكان ليس له،

(١) الصناعتين (٢٠٦).

بل هو للاستعارة مادام يرى أن ﴿لا يُظْلَمُونَ نَقِيراً﴾ [النساء: ١٢٤] وما عطف عليه ﴿وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلاً﴾ [النساء: ٤٩] استعارة . وهذا لا يقول به أحد لأن القرآن كله فى درجة واحدة من البلاغة: حقائقه ومجازاته، كناياته وتصريحاته. ومن ذهب إلى غير ذلك فهو مخطىء ومسىء إلى كتاب الله. وآمل أن نوفى الموضوع حقه فى موضعه إن شاء الله. ويبين المؤلف سر الاستعارة فيما ذكر من الأمثلة بيانًا مجملاً فيقول: «وفضل هذه الاستعارة وما شاكلها على الحقيقة أنها تفعل فى نفس السامع مالا تفعل الحقيقة»[١] ثم قال: «ومن غير هذا النوع قوله تعالى: ﴿سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَا الثَّقَلَانِ﴾ [الرحمن: ٣١] معناه: سنقصد، لأن القصد لا يكون إلا مع الفراغ ثم فى الفراغ ها هنا معنى ليس فى القصد. وهو التوعد والتهديد ألا ترى قولك: سأفرغ لك يتضمن من الإيعاد ما لا يتضمنه سأقصد لك»[٢].

وقد سلم للمؤلف - هنا - التمثيل للاستعارة كما سلم له شرح السبب الذى أوثرت من أجله الاستعارة على الحقيقة. ولم يشر المؤلف إلى القرينة الصارفة ولا إلى نوع الاستعارة وهى - كما نعلم - تصريحية تبعية. وقد استشعر المؤلف الفرق بينها وبين ما عده استعارة من الأمثلة المتقدمة، ولكنه لم يهتد إلى ما يؤدى إليه الفرق من كون تلك كناية، وهذه استعارة ألا ترى إلى قوله «ومن غير هذا النوع قوله: تعالى: «فقوله من غير هذا النوع، مؤذن بأن هذه مغايرة لما تقدم. فإحساسه بالفرق لم يهده للصواب علمًا بأنه تكلم عن الكناية والتعريض والمماثلة فى فصول مستقلة»[٣].

ومما ذكره من أمثلة الاستعارة فى القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿أَوَ مَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَا لَهُ نُوراً يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ كَمَن مَّثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِّنْهَا﴾ [الأنعام: ١٢٢].

قال: «فاستعمال النور مكان الهدى لأنه أبين، والظلمة مكان الكفر، لأنها أشهر[٤].

(١، ٢) المصدر السابق (٢٠٦).
(٣) انظر (٢٧٥) و(٢٧٧) من الصناعتين.
(٤) الصناعتين (٢٠٦).

اقتصر المؤلف على بيان موضعين من مواضع المجاز فى الآية الكريمة وهما استعارة النور للهدى، والظلمات للضلال. استعارة محسوس[1] لمعقول على طريق التصريحية الأصلية، وبين العلاقة فى الموضعين ولم يشر للقرينة.

وفاته موضعان آخران، وهما استعارة الموت للضلال، واستعارة الإحياء للإيمان والهداية، وهما تصريحيتان تبعيتان ولسنا ندرى إن كان هذا عن غفلة من المؤلف، أو اكتفاء بما ذكره فيها من استعارة النور والظلمات.

ومن الاستعارة عند قوله تعالى: ﴿هُنَّ لِبَاسٌ لَّكُمْ وَأَنتُمْ لِبَاسٌ لَّهُنَّ﴾ [البقرة: ١٨٧]. قال: معناه فإنه يماس المرأة وزوجها يماسها، والاستعارة أبلغ، لأنها أدل على اللصوق وشدة المماسة، ويحتمل أن يقال: إنهما يتجردان ويجتمعان فى ثوب واحد، ويتضامان فيكون كل واحد منهما بمنزلة اللباس، فيجعل ذلك تشبيهًا بغير أداة التشبيه»[2].

هذه الآية لا استعارة فيها عند التحقيق، بل هى تشبيه بليغ والمؤلف جعل ذلك احتمالاً. مع أنه هو الصواب. كما أنه جعل وجه الشبه امرًا حسيًا: المماسة والتضام كما يماس الثوب لابسه ويضمه. والأولى أن يكون الوجه معنويًا، فالزوج يعف زوجته وهى تعفه، فكل منهما وقاية للآخر من الانحراف والأخطار كما أن الثوب يقى لابسه من الحر والبرد ويزينه فى أعين رائيه.

وعرض لقوله تعالى: ﴿وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مريم: ٤] وخرجه على الاستعارة وأبان أنها أبلغ من «انتشر الشيب» ووجه الأبلغية أن ضياء النار أبين من ضياء الشيب، وأن الشيب حين يبدأ فى الانتشار لا يمكن تلافيه، كما أن النار إذا حدث منها الانتشار فى الوقود لا يمكن تلافيها[3].

وهذه زيادة فى وجه الشبه أو الجامع أتى بها أبو هلال ولكنها مردودة لأن النار يمكن إطفاؤها بالماء وغيره، أما الشيب حين يجد دواعيه فى الانتشار عند كبر السن

---

(١) قد ينازع البعض فى أن كلا من النور والظلمات عقليان وهذا وارد. ولكن يمكن دخولهما فى المحسوسات المرئيات.

(٢) الصناعتين: (٢٠٧).

(٣) انظر الصناعتين: (٢٠٨).

أو ضعف الغدد الملونة له بالسواد فإنه يأخذ فى الانتشار ولا يتوقف، وبخاصة عند تقدم السن فالمقارنة التى عقدها المؤلف بينهما - هنا - منازع فيها.

وقال: إن فى قوله تعالى: ﴿إِذْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الرِّيحَ الْعَقِيمَ﴾ [الذاريات: ٤١] فيه استعارة. وقد وضحنا هذا فى موضع سابق[١]، وقلنا يمكن حمله على المجاز العقلى كما يمكن حمله على الاستعارة. والمؤلف حتى هذه اللحظة لم يعرف من المجاز إلا الاستعارة، كذأب الرواد من قبله فى عصره وبعده بقليل، وما نزال نكرر أن لهم عذرهم فى هذا الخلط.

وقال فى قوله تعالى: ﴿وَلَنُذِيقَنَّهُم مِّنَ الْعَذَابِ الأَدْنَىٰ دُونَ الْعَذَابِ الأَكْبَرِ﴾ [السجدة: ٢١]: حقيقته لنرينهم، والاستعارة أبلغ، لأن حس الذائق لإدراك ما يذوقه قوى، وللذوق فضل على غيره من الحواس.. فى تبين الأشياء»[٢].

الذوق فى القرآن لم يأت إلا مستعارًا، وقد أوضحنا هذا فى مكان آخر[٣]. ومنه الآية التى ذكرها المؤلف. فهو هنا مجاز استعارى كما قال. ولكنا نختلف معه فى أن تكون حقيقته «الإراءة» لأنها - أى الإراءة - قد تكون بغير المتحدث عنهم وهم ينظرون، ولو كان قال: لننزلن بهم من العذاب الأدنى لكان أصوب.

والسر البلاغى فى هذه الاستعارة هو شدة الإحساس بالعذاب النازل بهم، لأن حاسة الذوق سريعة الإدراك ويفرق بها بين الطعوم من الجودة والرداءة وغيرهما.

وبعد أن أورد صدرًا مما ذهب إلى أنه استعارة من القرآن الكريم أشار إلى أنها مثل مختارة إذ لا سبيل لحصر ما ورد فى القرآن من مجازات واستعارات. وأشار إشارة عابرة إلى صور من استعارات العرب. جمع فيها بين الاستعارة المكنية

---

(١) انظر (٢١٢) من هذه الدراسة.

(٢) الصناعتين (٢١١).

(٣) انظر: خصائص التعبير القرآنى وسماته البلاغية - ط. مكتبة وهبة.

والكناية والاستعارة التصريحية والمجاز المرسل. هذا عنده استعارات حتى تسمية النبات نوءا، واليد البيضاء المراد بها نعمة[1] كل هذا عنده استعارة، لأن الاستعارة - كما نعلم - أول فن مجازى عرفه الرواد من عصر الجاحظ إلى عصر العسكرى.. ومن واضح الخلط بين المجاز المرسل والاستعارة عنده قول معاوية ابن مالك المعروف بمعود الحكماء:

إذا سقط السماء بأرض قوم رعيناه وإن كانوا غضابا[2]

فهذا البيت أخطأ فيه كل من تعرض له من الرواد فعدوه استعارة وهو مجاز مرسل على ما سيأتى، لأن المراد من السماء: المطر كما ذهب المتأخرون. والضمير فى رعيناه عائد على المطر لا بمعناه ولكن بمعنى آخر هو النبات، لأن المطر سبب فى إنبات النبات. فهو مجاز مرسل ثان. وضمنه المتأخرون فن الاستخدام المعروف عندهم[3].

ومن المحظور إلى أبعد مدى جعل السماء هنا استعارة، وكذلك الضمير الذى هو بمعنى النبات لعدم إمكان التشبيه بين الطرفين.

والآن يمكن أن نقول: إن أبا هلال لم يعرف من فنون المجاز إلا الاستعارة، وعليها خرج كل النصوص التى ذكرها فى باب الاستعارة والمجاز، وقد تضمنت أمثلته ما يأتى:

١- ما سلم له منها التمثيل بالاستعارة، وهو كثير، ولكنه لم يفرق بين ما هى تصريحية أو مكنية منها، ولا بين الأصلية والتبعية وهما قسما التصريحية وكذلك فإنه لم يلتفت إلى القرينة قط، مع اهتمامه فى بعض المواضع بذكر العلاقة بين المستعار والمستعار له.

٢- ما لم يسلم له منها مثل التشبيه البليغ والكناية والمجاز المرسل، وصور نادرة إما مجاز عقلى صرف أو محتمل للاستعارة المكنية على ما قرره البلاغيون فيما بعد.

---

(١) انظر: الصناعتين (٢١٧) وما بعدها. (٢) الصناعتين (٢١٢).

(٣) عرفه الخطيب فقال: هو أن يراد بلفظ له معنيان أحدهما ثم يضمير معناه الآخر. أو يراد بأحد ضميريه أحدهما وبالآخر الآخر وما فى البيت من النوع الأول. الإيضاح (٥٠٦).

كذلك فقد درج صورة من المجاز العقلى فى الإيجاز بالحذف وقدر المحذوف فيها وهى «واسأل القرية» قال معناها: أهل القرية، ولم يتنبه للمجاز الذى فيها[1].

وأيا كان فنحن لا نلوم الرواد على هذا القصور؛ لأن مباحث البلاغة بوجه عام، والمجاز بوجه خاص لم تكن قد اكتملت وبخاصة التفرقة الدقيقة بين فنونها وأنواعها.

٣- إن البحث المجازى عند أبى هلال كان يقف عند الحد الذى انتهى إليه الرواد فى عصره. فلم يضف أبو هلال جديدًا فيه لم يكن معروفًا عند من تقدموه أو عاصروه فالاستعارة، والاستعارة، وحدها هى المسيطرة على تحليلاتهم المجازية للنصوص.

٤- إن أبا هلال أحد أعلام القرن الرابع المجوزين لوقوع المجاز فى اللغة بوجه عام. وفى القرآن الكريم بوجه خاص. وهذا بوجهيه هو بيت القصيد فى هذه الدراسة.

٣- الباقلانى[2]

الباقلانى أشهر من كتب فى الإعجاز القرآنى فى القرن الرابع الهجرى، فقد سبقه فيه اثنان هما الرمانى، والخطابى، ولكن الباقلانى أغزرهم مادة، وأكثرهم تجوالاً فى موضوع الدراسة. ولم نتعرض - هنا - للخطابى، لأننا لم نره مهتمًا بالمجاز والاستعارة اهتمام الرمانى والباقلانى، وكلهم متفقون على أن أظهر ما فى القرآن من وجوه الإعجاز إنما هو نظمه البليغ، وإحكامه المعجز الفريد، ومعلوم أن الذين كتبوا فى الإعجاز كنايات مستقلة لم يهتموا بالمجاز والاستعارة إلا من جهة اتصالها بقضية الإعجاز أو عدم اتصالها، لأن الاستعارة، والمجاز من أبرز فنون البلاغة، وقد شاع القول فى عصرهم بأن القرآن معجز بفصاحته وبلاغته.. فاهتم الإعجازيون بالمجاز والاستعارة من هذه الناحية ولم يكن همهم التقعيد لهما وإن عرضوا لشىء من ذلك فى مجال الكشف عن قيمتها والموازنة والدرس.

(١) الصناعتين (١٣٥).

(٢) هو الإمام أبو بكر محمد الطيب الباقلانى الأشعرى مذهبًا وله ترجمات فى تاريخ بغداد (٥/ ٣٧٩) والشذرات (٣/ ١٨٦) وابن خلكان (٣/ ٤٠) وغيرهم توفى سنة ٤٠٣هـ.

والباقلانى من أعلام سلف الأمة وله آثار خالدة فى العلم والمعرفة، وبلغت الكتب التى نسبت إليه ثلاثة وخمسين كتابا فى علوم العربية والإسلام، أحدها كتاب «إعجاز القرآن» الذى نستطلع رأى المؤلف فى المجاز من خلال ما كتب فيه من مباحث تتعلق بالفنون البلاغية.

والواقع أن الباقلانى عرض فى مواضع متفرقة لفكرة الاستعارة ولم يتحدث عنها حديثًا منهجيًا منتظمًا، كما فعل ابن قتيبة من قبل، والرمانى معاصر المؤلف.

• احتذاؤه بالرمانى:

احتذى الباقلانى بمعاصره الرمانى فى مبحث كامل من كتابه إعجاز القرآن، وقد صرح الباقلانى بنقله ولم يبين المنقول عنه فقال: «ذكر بعض أهل الأدب والكلام أن البلاغة على عشرة وجوه الإيجاز والتشبيه، والاستعارة..»[1] وقد تقدم فى الحديث عن الرمانى أنه هو صاحب هذه الفكرة حيث أرجع وجوه الإعجاز إلى سبع جهات وعد البلاغة واحدة منها. ثم قسم البلاغة إلى الوجوه العشرة التى أشار إليها الباقلانى[2] هنا وعرض لها الباقلانى واحدًا واحدًا. ولكن لم يحلل النصوص التى استشهد بها كما فعل الرمانى.

وقدم الباقلانى لصور الاستعارة التى اقتبسها من الرمانى بقوله: «ومن ذلك باب الاستعارة وذلك يباين التشبيه»[3] ولم يستوعب ما ذكره الرمانى بل اكتفى ببعض ما ذكره ولم يحلل صورة واحدة منها. ومن ذلك:

﴿وَقَدِمْنَا إِلَىٰ مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَّنثُورًا﴾ [الفرقان: ٢٣].

﴿فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ وَأَعْرِضْ عَنِ الْمُشْرِكِينَ﴾ [الحجر: ٩٤]، ﴿إِنَّا لَمَّا طَغَا الْمَاءُ حَمَلْنَاكُمْ فِي الْجَارِيَةِ﴾ [الحاقة: ١١] ﴿وَلَمَّا سَكَتَ عَن مُّوسَى الْغَضَبُ﴾ [الأعراف: ١٥٤] ﴿فَمَحَوْنَا آيَةَ اللَّيْلِ وَجَعَلْنَا آيَةَ النَّهَارِ مُبْصِرَةً﴾ [الإسراء: ١٢]

---

(١) (٢٠٨) من هذه الدراسة.

(٢) إعجاز القرآن (٢٦٢) تحقيق السيد أحمد صقر ط دار المعارف.

(٣) نفس المصدر (٢٦٦) وقوله «يباين التشبيه» يدل على فهم الدقيق للفرق بين الاستعارة والتشبيه.

﴿بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ﴾ [الأنبياء: ١٨]، وعلق هذه الآية فقال: «فالدفع والقذف مستعار»(١).

ولعل السر فى ترك الباقلانى الاهتمام بتحليل الاستعارة التى وردت فى القرآن الكريم. لأنه لا يرى البلاغة محصورة فى هذه الوجوه «الإفرادية» التى ذكرها الرمانى، وما يمكن أن يضاف إليها. فهو يرقى بالبلاغة فوق هذه الدرجة، أى أن بلاغة المفردات عنده كافية فى الإلمام بمعنى البلاغة التى لا تتحقق على كمالها إلا فى الفقرات والتراكيب، وقد صرح هو بهذا فى وضوح فقال: «وقد بينا فى نظم القرآن أن الجملة تشتمل على بلاغة مفردة والأسلوب يختص بمعنى آخر من الشرف»(٢).

وهذا فهم طيب من القاضى الباقلانى فبلاغة النظم أعلى قدرًا، وأصعب مرامًا، وأبعد دركًا من الصور الجزئية كالاستعارة والتشبيه أو المجاز الإسنادى أو المركب. وبلاغة الكلام لا تتوقف على هذه الصور وحدها. ولذلك نراه ينعى على الذين وقفوا بالبلاغة عند هذا الحد نصيبهم منها، وكأنه يقصد الرمانى نفسه حين قال: «وقد أبنا لك أن من قدر أن البلاغة فى عشرة أوجه من الكلام لا يعرف من البلاغة إلا القليل، ولا يفطن منها إلا لليسير»(٣).

والباقلانى قسا فى الحكم هنا على الرمانى. لأن له - الرمانى- مواقف رائعة فى كتابه «النكت» تدخل فى صميم قضية النظم التى أولع بها الباقلانى، ولولا خشية الإطالة لذكرنا نبذا منها، ولكنها لا تدخل معنا فى منهج هذه الدراسة فليراجعها من شاء فى مظانها من نكت الرمانى.

على أن الباقلانى، وقد أشرنا إلى مذهبه فى الإعجاز، وأنه كان فى نظم القرآن على الوصف الذى أفاض فى شرحه، فإنه لا ينكر أن يكون للاستعارة مدخل فى الإعجاز إذا تصرف فيها ولم يوقف بها عند الحد المعهود. وفى هذا يقول: «والتصرف فى الاستعارة البديعة يصح أن يتعلق به الإعجاز، كما يصح مثل ذلك

---

(١) إعجاز القرآن (٢٦٧).

(٢، ٣) نفس المصدر (٣٠٠).

فى حقائق الكلام، لأن البلاغة فى كل واحد من البابين، تجرى مجرى واحدًا، وتأخذ مأخذًا مفردًا»[1].

هذا الكلام من الباقلانى - على وجازته - يحمل معانى كثيرة وهو عين الصواب، وفيه رد موجز على القول المشهور عند البلاغيين: إن المجاز أبلغ من الحقيقة والكناية أبلغ من التصريح[2].

فهذه الفكرة غير مرادة على إطلاقها، ولها توجيه سيأتى إن شاء الله على أن فى كلام الباقلانى ما يتبادر منه القول بأن الحقيقة أقل شأنًا من المجاز، وأن المجاز أبلغ منها.

فقد ذكر قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا سُقِطَ فِي أَيْدِيهِمْ﴾ [الأعراف: ١٤٩] على أن فيه مجازًا أو استعارة، ثم قال عقيبه: «وهذا أوقع من اللفظ الظاهر، وأبلغ من الكلام الموضوع له»[3].

وهو مجاز للرمانى الذى سبق قوله فيه: «هذا مستعار، وحقيقته: ندموا لما رأوا من أسباب الندم إلا أن الاستعارة أبلغ للإحالة فيه على الإحساس لما يوجب الندم بما سقط فى اليد. فكانت حاله أكشف فى سوء الاختيار لما يوجب الوبال»[4].

وهذا قول صحيح، ولكن ليس معناه أن حقائق القرآن اللغوية أقل بلاغة من مجازاته، بل هما سواء فى هذا كما قرر الباقلانى فى غير هذا الموضع. وسيأتى - إن شاء الله - تفصيل هذا فى موضعه من هذه الدراسة.

ومن المواضع التى تعرض فيها للاستعارة قول امرئ القيس:

وقد اغتدى والطير فى وكناتها بمنجرد قيد الأوابد هيكل[5]

والذى لفت النظر فى كلام الشاعر هنا هو قوله: «قيد الأوابد» وقد قال معلقًا عليه: «قوله قيد الأوابد» عندهم من البديع ومن الاستعارة، يرونه من الألفاظ

---

(١) إعجاز القرآن (٢٨٤).

(٢) انظر مثلاً: الإيضاح (٤٦٨) ت د/ محمد عبد المنعم خفاجى.

(٣) إعجاز القرآن (٢٦٩).

(٤) النكت (١٧).

(٥) ديوان امرئ القيس (١٠٦).

الشريفة. وعنى بذلك أنه إذا أرسل هذا الفرس على الصيد صار قيداً له، وكانت بحالة المقيد من جهة سرعة إحضاره.

«واقتدى به الناس، واتبعه الشعراء فقيل: قيد النواظر، وقيد الألحاظ، وقيد الكلام، وقيد الحديث، وقيد الرهان»[1] وبعد أن ساق بعض المثل من الشعر قال: «وذكر الأصمعي، وأبو عبيد، وحماد، وقبلهم أبو عمرو أنه أحسن في هذه اللفظة، وأنه اتبع فلم يلحق، وذكروه في باب الاستعارة البليغة»[2].

وامرؤ القيس مبتكر غير تابع في هذا التعبير، وهو لم يبتكر اللفظة وإنما ابتكر المركب الإضافي فيها، فكلمة «قيد» وهي المضاف موجودة في الكلام العربي، وكلمة «الأوابد» موجودة كذلك بمادتها ومفردها وجمعها، وإنما ترجع مهارة امرئ القيس إلى التأليف بين هاتين اللفظتين على هذا النحو «قيد الأوابد» مراداً به غير المعنى المباشر أو الوضعي للمركب. وإنما شبه سرعته في كون الصيد لا يفلت منه إذا أراده بالقيد المانع من الحركة والتصرف، والجامع بين الطرفين هو «الإمساك» فهو مجاز تشبيهي على سبيل الاستعارة التصريحية الأصلية. والقرينة لفظية هو قوله «بمنجرد» لأنه وصف للفرس ولا يقدح في كونه استعارة ذكره المشبه، وهو الفرس، لأنه لم يرد أن يقول: كقيد الأوابد. إذ لا وجود للمشبه في قوله هذا حتى يشبه به وإنما ادعى له ذلك ادعاء، ثم عرف واشتهر فيما بعد. والمشبه به ينبغي أن يكون أعرف من المشبه في مثل هذه التشبيهات.

في بعض عبارات الباقلاني المتقدم ذكرها ما يتبادر منه إلى الفهم أنه يجاري غيره في القول بالاستعارة، وهذا يدل على أنه لا يرى ما يرون فيكون من منكري المجاز. وبعضها يفهم منه أنه من القائلين بالمجاز مثل مذهبه في الاستعارة البديعة إذا وقع فيها تصرف أمكن دخولها في دلالات الإعجاز. وها نحن أولاء نذكر عبارات له تقطع بوضوح رأيه في ورود المجاز في الكلام وفي القرآن الحكيم.

(١، ٢) إعجاز القرآن (٧٠/ ٧١).

فقد ذكر نصف بيت لامرئ القيس وهو:

وليل كموج البحر أرخى سدوله[1]

وقال معقبًا: «وذلك من الاستعارة المليحة»[2] ثم عاد وذكره ثانية مع بيت آخر وهما:

وليل كموج البحر أرخى سدوله ... عليَّ بأنواع الهموم ليبتلى

فقلت له لما تمطى بصلبه ... وأردف أعجازًا وناء بكلكل[3]

وعقب عليهما قائلاً: «وهذه كلها استعارات أتى بها فى ذكر طول الليل»[4].

وقال: ومن بديع الاستعارة قول زهير:

فلما وردنا الماء زرقًا حمامه ... وضعن عصى الحاضر المتخيم[5]

وقول الأعشى:

وأن عتاق العيس سوف يزوركم ... ثناء على أعجازهن معلق[6]

وقول تأبط شرا:

فخالط سهل الأرض لم يكدح الصفا ... به كدحة والموت خزيان ينظر[7]

فهذه ثلاثة مواضع استشهد بها على الاستعارة البديعة من تلقاء نفسه، ولم يقل: ويعدون من بديع الاستعارة مثلاً، ثم قال[8]: ومن الاستعارة فى القرآن كثير، كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لَذِكْرٌ لَّكَ وَلِقَوْمِكَ﴾ [الزخرف: ٤٤] يريد ما يكون الذكر عنه شرفًا.

وقوله: ﴿صِبْغَةَ اللَّهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ صِبْغَةً﴾ [البقرة: ١٣٨] قيل: دين الله أراد.

---

(١) تمامه: عليَّ بأنواع الهموم ليبتلى.

(٢) إعجاز القرآن (٧١).

(٣) هما فى الديوان (١٠٠).

(٤) إعجاز القرآن (٧٤).

(٥) ديوان زهير (١٣).

(٦) ديوان الأعشى (١٩٤).

(٧) الأغانى (١٨/ ٢١٥).

(٨) إعجاز القرآن (٧٦/ ٧٧).

وقوله: ﴿اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَىٰ فَمَا رَبِحَت تِّجَارَتُهُمْ﴾ [البقرة: ١٦] فهذا يدل دلالة قاطعة على مذهبه فى وقوع المجاز وإن لم يسمه فى الكلام وفى القرآن الحكيم. والاستعارة ضرب من المجاز فمن سلم بها سلم بالمجاز قطعًا.

• النتائج:

بعد هذه الجولة فى كتاب إعجاز القرآن للقاضى الباقلانى يطيب لنا أن نقول: إنه واحد من أبرز أعلام القرن الرابع كتب فى الإعجاز بإفاضة، وجمع بين مسائل الإعجاز والبلاغة والنقد وحشد كثيرًا من النصوص التى فحصها ونقدها ليتوصل إلى أن النظم القرآنى نسيج وحده فى البلاغة والدقة والإحكام وأن أدب البشر يتذبذب بين الجودة والرداءة والتوسط فمنهم من يحسن فى موضع، ويسىء فى موضع آخر، ولم يتفق لواحد من مفلقى الشعراء وأرباب اللسن والبيان أن سلم له كل ما قال. وإن عده النقاد بديعًا محكمًا، وليس كذلك القرآن الكريم فهو فى درجة واحدة من القوة والحسن والإعجاز.

ولم يكن تعرض الباقلانى لمسائل البلاغة مقصودًا لذاته، بل لبيان صلة تلك الفنون بقضية الإعجاز ويخلص رحمه الله إلى أن الصور البلاغية الجزئية من استعارة وتشبيه وتمثيل ومطابقة وتجنيس وغيرها لا يتوقف عليها معنى الإعجار لأنها يمكن تعلمها وحذقها وإنما الإعجاز كامن فى النظم ومن سماته الوجوه البلاغية المذكورة. على أن الاستعارة البديعة حين يتصرف فيها يمكن دخولها فى معنى الإعجاز. ويعيب الباقلانى على من يحصر وجوه البلاغة فى صورها المفردة، كما فعل الرمانى ويؤكد أن البلاغة فى أعلى درجاتها إنما تكون فى النظم لا فى سواه.

وقد اهتدى الإمام عبد القاهر بهذا الشعاع فأقام عليه صرحه المتين فى دلائل الإعجاز التى جعلها متوقفة على حسن النظم، وذهب إلى أن الاستعارة لا يتوقف عليها الإعجاز ولكن لها دخل فيه[1].

---

(١) انظر دلائل الإعجاز.

أما المجاز فلم يعرف منه الباقلانى سوى الاستعارة، وقد أدخل فيها بعض صور الكناية متابعًا لقدامة بن جعفر فيما سماه التمثيل، وغيره يسميه المماثلة[1]، وقد ذهب الإمام الباقلانى - بعد تسليمه الصريح بورود الاستعارة فى الكلام وفى القرآن الحكيم - إلى أن الاستعارة فى القرآن كثيرة، وأخذ يذكر صورًا منها، وهو بذلك يخالف أبا هلال العسكرى الذى صرح بأن الاستعارة فى القرآن قليل[2] وهذا قصور منه رحمه الله.

ومما يلحظه الباحث أن الباقلانى يطلق على علوم البلاغة اسم «البديع» مجاريًا لكتابات السابقين التى بدأها ابن المعتز، ثم اقتدى به لاحقوه حتى مطلع القرن السابع فالباقلانى أقر بالمجاز وإن لم يعرف منه إلا الاستعارة وهذا ما قصدناه من جولتنا معه رحمه الله.

٤- ابن سنان الخفاجى[3]

ابن سنان الخفاجى العالم الأديب الناقد من أبرز العلماء الذين شرف بهم القرن الخامس، وكان معاصرًا للإمام عبد القاهر الجرجانى صاحب الدلائل والأسرار وقد خطا الدرس البلاغى فى هذا القرن خطوات واسعة نحو النضج والاكتمال. وأخذت قسمات المجاز تتضح، وبخاصة فى كتابات الإمام عبد القاهر - كما سيأتى - أما ابن سنان فإنه وضع كتابه «سر الفصاحة» وأفاض فى الحديث فيه عن الفصاحة والبلاغة، مع مقدمة ضافية الذيول فى الأصوات والحروف، والكلام واللغة. ويفرق ابن سنان بين الفصاحة والبلاغة، ويضع شروطًا ثمانية لفصاحة الكلمة ثم يتكلم على الألفاظ المنظوم بعضها مع بعض، وعن المعانى المفردة وغيرها، وتراه فى أثناء عرضه واسع الاطلاع كثير الاستشهاد بالمأثور من كلام العرب شعره ونثره. وتبدو روح الأدب والنقد فى كتابه فى وضوح.

---

(١) انظر إعجاز القرآن (٧٨).
(٢) انظر الصناعتين.
(٣) هو أبو محمد عبد الله بن محمد بن سعيد بن سنان الخفاجى ولد عام ٤٢٢ بحلب، وتوفى عام ٩٦٦ قبيل وفاة الإمام عبد القاهر الجرجانى بإحدى عشرة سنة.

وفى تعرفنا على موقفه من المجاز اعتمدنا على مـاكتبه فى «سر الفصاحة» وفيه يتحدد موقفه من المجاز تحديداً واضحًا - كما سيأتى - وسوف يغنينا وضوح موقفه فى المجاز عن الإطالة فى عرض أقواله فيه. أو تتبع كل ما كتبه حوله.

• مدخل لحديثه عن المجاز:

«كان لحديث ابن سنان عن المجاز مدخل حسب الخطة التى سار عليها فى كتابه. فقد تحـدث عن الكلمة المفردة فى فـصل ضاف، وبين الصفات التى تكون علـيها حتى تكون فصيحة، وأكثر من الشواهد المؤيدة لمذهبه، لأن الفصاحة - عنده - هى وصف الألفاظ المفردة، وقـد أطال فى شرحها. أما البلاغـة فلا تكون حسب رأيه إلا وصفًا للألفاظ والمعانى معًا[1]. وها هو يأخذ فى بيان أصولها فيقول: «إن أحد الأصول فى حسنه - يعنى التأليف - وضع الألفاظ موضعها حقيـقة أو مجازاً.. وهذه الجـملة تحتـاج إلى تفصـيل نحن نذكـره. ونبـين أمثلتـه، ليـقع فـهـمه والعلم به»[2].

وفى شرحه لهذا الأصل تحدث عن وضع الألفاظ موضـعها حقيقة بأن لا يكون فيها تقـديم وتأخير وفصل يخل بفهم المعنى، كذلك لا تكون الألفـاظ مقلوبة قلبًا يعقد المعنى. ويستشهد على هذا بكثير من الشواهد، مبينًا فيها رأيه وغيره إن كان. ويدافع عن آيات القـرآن التى يتوهم أنها خـاضعة للنقـد على حسب مـا قرر من قواعد[3]. ثم ينتقل لبيان أصل ثان من أصول حـسن التأليف فيقول: «ومن وضع الألفاظ موضعـها حسن الاستعارة، وقد حدها أبو الحـسن على بن عيسى الرمانى فقال: «هى تعليق العـبارة على غير ما وضعت له فى أصل اللغـة على جهة النقل للإبانة»[4].

ويطبق ابن سنان هذا التعريف على قوله تعالى: ﴿وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مريم: ٤] ويتابع الرمانى فى أن الاشتعال - هنا - اسـتعارة ويحللها على الوجه الآتى: «لأن

---

(١) م سر الفصاحة (هـ).

(٢) سر الفصاحة (١٠٠) شرح وتصحيح الشيخ عبد المتعال الصعيدى.

(٣) انظر المصدر نفسه (١٠١- ١٠٧).

(٤) سر الفصاحة (١٠٨) وانظر النكت.

الاشتعال للنار ولم يوضع فى أصل اللغة للشيب فلما نقل إليه بأن المعنى لما اكتسبه من التشبيه، لأن الشيب لما كان يأخذ فى الرأس، ويسعى فيه شيئًا فشيئًا حتى يحيله إلى غير لونه الأول كان بمنزلة النار التى تشتعل فى الخشب وتسرى فيه حتى تحيله إلى غير حاله المتقدمة. فهذا هو نقل العبارة عن الحقيقة فى الوضع للبيان، ولابد أن تكون أوضح من الحقيقة لأجل التشبيه العارض فيها، لأن الحقيقة لو قامت مقامها كانت أولى، لأنها الأصل، والاستعارة فرع»[1].

واضح من كلام ابن سنان أنه أراد أن يشرح التعريف الذى نقله عن الرمانى للاستعارة، واستعان بهذه الآية الكريمة وهى من الآيات التى شرح الرمانى ما فيها من استعارة بيد أن الخفاجى أكثر وضوحًا منه، ومن الملحوظ أن الخفاجى لم يزد على تبيين معنى النقل والعلاقة بين الطرفين وكون الحقيقة أصلاً والاستعارة فرعًا عنها والحقيقة أولى إذا خلت الاستعارة من الأوضحية.

ولم يشر الخفاجى، ولا أحد ممن عرضنا لهم من البلاغيين والإعجازيين - حتى الآن - إلى قرينة الاستعارة، على كثرة ما أشاروا إلى العلاقة بين طرفى الاستعارة أو المجاز بوجه عام.

وحين نمضى مع ابن سنان فى كلامه عن الاستعارة نراه يتفق ويختلف مع الرمانى فى كلامه عنها. فهو يتفق معه فى قوله وهو يفرق بين الاستعارة والتشبيه: «إن التشبيه على أصله لم يغير عنه فى الاستعمال، وليس كذلك الاستعارة، لأن مخرج الاستعارة مخرج ما ليست العبارة له فى أصل اللغة»[2].

أى أن التشبيه لم ينقل فيه لفظ المشبه به للمشبه، بل هو باق على أصله فى الاستعمال. والاستعارة ما نُقِلَ فيها لفظ المشبه به وجُعِل للمشبه.

وهذا كلام صحيح وإن كان غير واف بتحديد معنى الاستعارة على ما هو معروف.

---

(١) سر الفصاحة (١٠٨).

(٢) المصدر نفسه (١٠٩).

ويختلف الخفاجى مع الرمانى فى موضع آخر عبر عنه الخفاجى نفسه فقال: «على أن الرمانى قال فى كلامه: إن التشبيه فى الكلام بأداة التشبيه وهو يعنى الكاف وكأن وما يجرى مجراهما»[1].

ويوضح المؤلف رأيه معقبًا على رأى الرمانى فيقول: «وليس يقع الفرق عندى بين التشبيه والاستعارة بأداة التشبيه فقط، لأن التشبيه قد يرد بغير الألفاظ الموضوعة له ويكون حسنًا مختارًا، ولا يعده أحد فى جملة الاستعارة لخلوه من آلة التشبيه، ومن ذلك قول الشاعر[2].

سفرن بدورًا، وانتقبن أهله ومن غصونًا، والتفتن جازرا

وقول الآخر[3]:

وأسبلت لؤلؤًا من نرجس فسقت وردًا، وعضت على العناب بالبرد

وكلاهما تشبيه محض، وليس باستعارة، وإن لم يكن فيهما لفظ من ألفاظ التشبيه»[4]؟!

ابن سنان - هنا - مصيب ومخطئ معًا: فهو مصيب فى نقده للرمانى حين جعل الفرق بين التشبيه والاستعارة هو ذكر الأداة فى التشبيه، وحذفها فى الاستعارة. والواقع أن قول الرمانى هذا ينافى ما سبق أن قرره من التفرقة بينهما أولاً من أن مخرج الاستعارة مخرج ما العبارة ليست له والتشبيه بخلاف ذلك.

أما خطأ ابن سنان فإنه مثل للتشبيه بمثالين عدهما هو تشبيها محذوف الأداة، وهذا غير صحيح بالنسبة للبيت الثانى:

فأسبلت لؤلؤًا من نرجس وسقت وردًا، وعضت على العناب بالبرد

فهذا البيت فيه خمس استعارات: استعارة اللؤلؤ للدمع، والنرجس للعين، والورد للخد، والعناب للأصبع والبرد للأسنان. هذا هو الصواب الذى يجب

---

(١) سر الفصاحة (١٠٩).
(٢) هو أبو القاسم الزاهى.
(٣) هو الوأواء الدمشقى.
(٤) انظر سر الفصاحة (١٠٩) وما بعدها.

أن يصار إليه ولكن ابن سنان اختلط عليه الأمر كما اختلط على أبى هلال العسكرى من قبل[1].

• ضربا الاستعارة:

وبعد أن فرغ ابن سنان من مناقشة الرمانى شرع فى بيان: إن كل استعارة لها حقيقة هى أصلها وأنها تعتمد ثلاثة عناصر، هى المستعار والمستعار منه، والمستعار له، واستعان بالآية الكريمة فى توضيح هذه العناصر، فالمستعار هو لفظ الاشتعال والمستعار منه هو لفظ النار، أما المستعار له فهو الشيب[2]. بعد هذا كله قسم الاستعارة قسمين أو ضربين لكل منهما ضابط وحكم فقال: «وهى على ضربين: قريب مختار، وبعيد مطرح، فالقريب المختار ما كان بينه وبين ما استعير له تناسب قوى وشبه واضح. والبعيد المطرح إما أن يكون لبعده مما استعير له فى الأصل، أو لأجل أنه استعارة مبنية على استعارة فتضعف لذلك. والقسمان معًا يشملهما وصفى بالبعد. ولكن هذا التفصيل يوضح، وإذا ذكرت الأمثلة بأن القريب فى الاستعارة من البعيد وعرف المرضى منهما والمكروه، وتنزلت الوسائط بينهما بحسب النسبة بين الطرفين»[3]؟!

هذا كلامه. ونشير من البداية أن الفقرة الأخيرة فيه غير واضحة الدلالة، وهى: لكن هذا التفصيل يوضح.. إلخ. وفحوى كلامه أن الاستعارة ضربان:

أحدهما: القريب المختار.

والثانى: البعيد المطرح، وهذا له سببان كما ذكر وهما: بعد المستعار مما استعير له. وبناء الاستعارة على استعارة أخرى. وقد نورع[4] فى السبب الثانى كما سيأتى إن شاء الله.

وبعد أن ساق صورًا من القرآن الحكيم ممثلاً بها للقريب المختار قال[5]:

---

(١) انظر الصناعتين (٢٤٩/٢٥١).

(٢، ٣) سر الفصاحة ملخصًا (١١٠).

(٤) نازعه فى هذا ضياء الدين بن الأثير وسيأتى كلامه قريبًا.

(٥) سر الفصاحة (١١٠).

«ومنه قول طفيل الغنوى:

وجعلت كورى فوق ناجية يقتات شحم سنامها الرحل

فإن استعارة هذا البيت مرضية عند جماعة العلماء بالشعر، لأن الشحم لما كان من الأشياء التى تقتات، وكان الرحل يتخونه ويذيبه، كان ذلك بمنزلة من يقتاته، وحسنت استعارته القوت للقرب والمناسبة والشبه الواضح»[1].

واضح أن فى البيت استعارة كما قال، ولكن تخريجه لها مضطرب بين الاستعارة المكنية، والاستعارة التصريحية. والمشهور عند البلاغيين أن الاستعارة فيه تصريحية تبعية، وهى استعارة الاقتيات للإذابة فالخطيب يجعلها من الاستعارات ذات الخاصية الغريبة التى لا يظفر بها إلا من ارتفع عن طبقة العامة، ويرى أن موضع اللطف والغرابة فيها أنه استعار الاقتيات لإذهاب الرحل شحم السنام، مع أن الشحم مما يقتات[2] كما استشهد ابن سنان بقول ذو الرمة:

أقامت به حتى ذوى العود والثرى ولف الثريا فى ملاءته الفجر[3]

وقال فى توضيحه: لأن الفجر لما غطى الليل ببياضه وشمل الأرض عند طلوعه حسنت استعارة الملاءة له لتضمنها هذا المعنى، وعبر بطلوع الثريا وقت طلوع الفجر بأنه لفها فى ملاءته. وتلك أحسن عبارة وأوضح استعارة»[4].

• بين المؤلف والآمدى:

انتقل المؤلف لذكر استعارة كان الحسن بن يشر الآمدى قد أثنى عليها فى بيت امرئ القيس المشهور فى وصف طول الليل:

فقلت له لما تمطى بصلبه وأردف أعجازاً وناء بكلكل

حيث قال الآمدى: «إن هذه الاستعارة فى غاية الحسن والجودة والصحة، لأنه إنما قصد وصف أحوال الليل الطويل: فذكر امتداد وسطه، وتثاقل صدره للذهاب

(١) سر الفصاحة (١١١). (٢) الإيضاح (٤٢٣).

(٣) البيت فى العمدة (١/ ٣٦٩) وفيه «التوى» و«ساق» مكان «الثرى» و«لف» فى رواية ابن سنان.

(٤) سر الفصاحة (١١٢) ومضها فى العمدة استحسان أبى عمرو لها.

والانبعاث، وترادف أعجازه وأواخره شيئًا فشيئًا، وهذا عندى منتظم لجميع نعوت الليل الطويل على هيئاته. وذلك أشد ما يكون على من يراعيه ويترقب تصرمه. فلما جعل له وسطًا يمتد، وأعجازًا رادفة للوسط استعار له اسم الصلب وجعله متمطيًا من أجل امتداده.. وصلح أن يستعير للصدر اسم الكلكل من أجل نهوضه. وهذه أقرب الاستعارات من الحقيقة لملاءمة معناها لما استعيرت له»[1].

وهذا كلام الآمدى نقله المؤلف مع تغيير طفيف غير مخل بالمعنى ولكنه لم يرتضه ونقده على الوجه الآتى: «وهذا الذى قاله أبو القاسم لا أرضى به غاية الرضى، ولو كنت أسكن إلى تقليد أحد من العلماء بهذه الصناعة أو أجنح إلى اتباع مذهبه من غير نظر وتأمل لم أعدل عما يقوله أبو القاسم لصحة فكره، وسلامة نظره، وصفاء ذهنه، وسعة علمه، ولكنى أغلب الحق عليه، ولا أتبع الهوى فيما يذهب إليه، وبيت امرئ القيس عندى ليس من جيد الاستعارة ولا رديئها بل هو من الوسط بينهما. وبيتا الغنوى وذى الرمة أحمد فى الاستعارة، وأشبه بالمذهب الصحيح منها، ذلك لأن أبا القاسم قد أفصح بأن امرأ القيس لما جعل لليل وسطًا وعجزًا استعار له اسم الصلب، وجعله متمطيًا من أجل امتداده، وذكر الكلكل من أجل نهوضه، فكل هذا إنما يحسن بعضه لأجل بعض. فذكر الصلب إنما حسن لأجل العجز، والوسط والتمطى لأجل الصلب. والكلكل لمجموع ذلك. وهذه (هى) الاستعارة المبنية على غيرها، فلذلك لم أر أن أجعلها من أبلغ الاستعارات وأجدرها بالحمد والوصف. وكانت استعارة طفيل وذى الرمة عندى أوفق وأصح، لأنها غنية بنفسها غير مفتقرة إلى مقدمة جلبتها»[2].

فابن سنان يخالف أبا القاسم الآمدى فى ثنائه على بيت امرئ القيس، لأن الاستعارة فيه مبنية على غيرها - كما بين هو - ومذهب الخفاجى أن الاستعارة المبنية على غيرها تكون مطرحة فكيف يعدها الآمدى جيدة بليغة؟!

واستطرد الخفاجى فألحق استعارة زهير فى بيته المعروف:

---

(١) سر الفصاحة (١١٢) والموازنة (١/٢٦٦).

(٢) سر الفصاحة (١١٢- ١١٣).

صحـا القلب عن ليلى وأقصـر باطله وعـرى أفـراس الصبـا ورواحله[1]

وكان الآمدى قد اختـارها وأثنى عليها كذلك[2]. ولكن ابن سنان يسلط عليها مذهبه المتقدم ويرد ما قاله فيها الآمـدى لأنها استعارة قد بنيت على غيرها كذلك، ويقـدم عليهـا - كما قدم على قـول امرئ القيس الأنف الذكـر - قولى الغنـوى وذى الرمة المتقدمين[3].

• ابن الأثير يتعقب ابن سنان:

والواقع أن ابن سنان لم يلتـزم بمذهبـه الذى تقدم فى الاسـتعارة المبنيـة على غيرها، وقـد أخذ عليه هذا ضياء الدين بن الأثيـر، وتعقب كلامه فيه مـشيراً إلى خروجه عن مذهبـه الذى قرره فى جودة الاستعارة ورداءتهـا فقال: بعد أن حكى كلام ابن سنان: «وفيه نظر من وجهين:

الأول: أنـه قال: هذا البيت من الاسـتعارة الوسطى التى ليست بجـيدة ولا بردية، ثم جعلها استعارة مبنية على استعارة أخرى. وعنده أن الاستعارة المبنية على الاستعارة من أبعد الاستـعارات. وذاك أنه قسم الاستـعارة إلى قسمـين: قريب مختـار، وبعيد مطرح فالقريب المختار ما كان بينه وبين ما استعير له تناسب قوى، وشبه واضح.

والبعيـد المطرح إما أن يكون لبعده مما اسـتعير له فى الأصل، أو لأنه اسـتعارة مبنية عـلى استعارة أخرى فـيضعف. . وإذا كانت الاسـتعارة المبنية على اسـتعارة أخرى عنده بعيدة مطرحة فكيف جعلها وسطًا هذا تناقض فى القول»[4].

هذا النقد الذى وجـهه ابن الأثير لابن سنان كلـه حـق وصـواب فابـن سـنان لم يلتزم بمذهبـه الذى قرره، ووصف استعـارة امرئ القيس بأنها وسط، ومـذهبه يقتضى أن تكون بعـيدة مطرحة، ولعل ابن سنان لما رأى ثناء الآمدى عليهـا منحها شيئًا من الفضل لمكانة الآمدى عنده كما نوه هو بها من قبل وعلى كل فهو مؤاخذ فعلاً بما لحظه عليه ابن الأثير.

---

(١) سر الفصاحة (١١٢).
(٢) الموازنة (٢٦٧).
(٣) سر الفصاحة (١١٣).
(٤) المثل السائر (٥/ ١١٢- ١١٣).

أما الوجه الثانى فنلخص كلام ابن الأثير فيه لطوله. وفحواه أن ابن سنان عاب على الآمدى ما ليس بمعيب، لأن حسن الاستعارة يرجع إلى مراعاة التناسب بين المستعار والمستعار له. فالمتناسب محمود، وغيره مذموم. ويرد ابن الأثير قاعدة ابن سنان فى الاستعارة المبنية على أخرى ويقول إن هذا الأصل غير مسلم، لأن القرآن الكريم وردت فيه استعارات مبنية على غيرها وهى مرضية حسنة لمراعاة التناسب[1]. ويستشهد بقوله تعالى: ﴿وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلاً قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً مُّطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَداً مِّن كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ اللَّهِ فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ﴾ [النحل: ١١٢].

يقول ابن الأثير: «فهذه ثلاث استعارات ينبنى بعضها على بعض:

فالأولى: استعارة القرية للأهل.

والثانية: استعارة الذوق للباس.

والثالثة: استعارة اللباس للجوع والخوف.

وهذه الاستعارات الثلاث من التناسب على ما لا خفاء به فكيف يذم ابن سنان الخفاجى الاستعارة المبنية على أخرى»[2].

وكلام ابن الأثير -هنا- لا يرتاب فى صحته أحد، وقاعدة ابن سنان هذه مردودة بإجماع ما استقر عليه الرأى عند النقاد والبلاغيين. فقد أجمعوا على أن الاستعارة المرشحة أكثر جودة وحسنًا، وأبلغ من نظيرتيها المطلقة والمجردة وابتناء استعارة على أخرى قد يكون فيه ترشيح لكل منهما على رأى من يقول إن الترشيح قد يكون مجازًا. ولو كان ما قاله ابن سنان صحيحًا لكانت بعض استعارات القرآن بعيدة مطرحة أو وسطًا كما يرى هو بمقتضى مذهبه المذكور. فماذا يصنع ابن سنان فى قوله تعالى: ﴿يَنقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِن بَعْدِ مِيثَاقِهِ﴾ [البقرة: ٢٧].

وقوله تعالى: ﴿اشْتَرَوُا الضَّلالَةَ بِالْهُدَىٰ فَمَا رَبِحَت تِّجَارَتُهُمْ﴾ [البقرة: ١٦]؟!

وهذا من الكلام الذى لا يضارع فى حسنه وبلاغته؟!

---

(١) انظر المثل السائر (٢/ ٢١٤).

(٢) المثل السائر (٢/ ١١٥).

ومهما كانت آراء ابن سنان النقدية التى حكمها فى الاستعارة، فهو واحد من أبرز أعلام القرن الخامس الهجرى أقر المجاز فى اللغة وفى القرآن الكريم، بل واتخذ منه وسيلة من وسائل النقد وتحليل النصوص، مكثرًا من الشواهد المأثورة، متجاوزًا مرحلة النشاة إلى مرحلة التقعيد والبحث المتشعب فى فن الاستعارة التى هى أعرف أنواع المجاز.

وابن سنان فى حديثه عن المجاز لم يتنبه للقرينة على كثرة ما قال فيها وفى تعريفها وما أخذه على غيره فيه وما كان قد ارتضاه هو، كما أنه لم يتحدث إلا عن الاستعارة بمعناها العام غير مفرق بين أضربها الدقيقة التى تكشفت لمن بعده. فهو ركيزة مهمة فى مواجهتنا لمنكرى المجاز قبله وبعده فقد كان للاستعارة فى كتابه وعمله سلطان وأى سلطان!!

٥- الإمام عبد القاهر[١]

يحتل الإمام عبد القاهر الجرجانى فى البحث البلاغى مركزًا لم يصل إليه أحد ممن قبله، ولم يزاحمه فيه أحد ممن بعده، سواء نظرت إليه من حيث عمق الدراسة، أو من حيث ما فجر من كنوزها؛ وفتق من أكمامها، وجلى من مسائلها، وأضاف من فنونها. فهو واحد فذ فى هذا المجال، وحسبه أنه واضع صرحى علمى المعانى والبيان، وما أشار إليه من فنون البديع، ناهجًا بالدرس البلاغى منهجًا فريدًا جمع بين العلم والفن والذوق، فكانت مباحثه البلاغية شهدًا كشهد النحل، تمتص رحيق كل الأزهار، ثم تكسبه جنى طيب المذاق فيه شفاء للناس.

وإذا كانت البلاغة قبل الإمام عبد القاهر، قد اختلطت - أحيانًا - بمسائل النقد واللغة، أو اختلط بها النقد، فإن مباحث الإمام عبد القاهر قد مزجت بين هذه الفنون مزجًا حكيمًا، فكانت «بلاغة» حتى النحو والتصريف اللذين هما - الآن -

(١) هو الشيخ الإمام أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجانى النحوى البلاغى المتوفى سنة ٤٧١هـ على المشهور. انظر ترجمته فى: فوات الوفيات (١/ ٢٨٧) ومفتاح السعادة (١/ ١٥٣) وآداب اللغة (٣/ ٤٤) والأعلام (٤/ ٤٩).

فنان مستقلان، فإنهما فى مباحث الإمام عبد القاهر من الروافد التى أسهمت فى تكوين «كوثر» البلاغة بما فيه من صفاء وعذوبة وحياة.

وحديث الإمام عبد القاهر عن المجاز فى كلا كتابيه: دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة. لا يمكن عرضه فى هذه الدراسة، لكثرة ما أورد فيه. وإنما يهمنا منه ما يتصل بموضوع الدراسة من التمثيل الوافى دون الاستقصاء الشامل. وعلى هذا النهج نمضى مع هذا الإمام الجليل، ثم نلخص نتائج البحث عنده فى النهاية.

• حدا الحقيقة والمجاز عند الإمام عبد القاهر:

هذا مبحث من عدة مباحث فى المجاز عرض لها الإمام عبد القاهر فى كتابيه الآنفى الذكر، آثرنا البدء به، لأنه كالأصل لما عداه:

أما الحقيقة فقد حدها الإمام بقوله: «كل كلمة أريد بها ما وقعت له فى وضع واضع - وإن شئت قلت فى مواضعه - وقوعًا لا يستند فيه إلى غيره فهو حقيقة»(١).

وقد شرح الإمام هذا الحد شرحًا وافيًا حاصله أن الحقيقة اللغوية هى استعمال الكلمة فيما قصده منها واضعها ابتداء مثل كلمة أسد مرادًا بها السبع المعروف مستعملة فيه، وكذلك ما نقل عن الموضع الأول كزيد اسمًا لرجل فهو فى الأصل مصدر للفعل زاد يزيد زيدًا، وقد نقل من المصدرية إلى «العلمية» فهو حقيقة لأنه بمنزلة وضع ثانٍ وليس مجازًا وإن كان فيه نقل، لأن النقل فى المجاز له شرط خاص يخرج به مثل هذا النقل الذى أشار إليه(٢).

ومثل هذا النقل نقل «يشكر» من كونه فعلاً مضارعًا إلى «يشكر» اسمًا لرجل، لتخلف شرط المجاز فيه، فالحقيقة اللغوية عند الإمام عبد القاهر نوعان:

أحدهما: ما لم يحدث فيه نقل البتة.

والثانى: ما حدث فيه نقل ولكن على خلاف شرط المجاز.

---

(١) أسرار البلاغة (٣٠٣) ط الشيخ رشيد رضا.

(٢) انظر الأسرار (٣٠٣- ٣٠٤).

أما المجاز اللغوى فقد قال فى حده: «وأما المجاز فكل كلمة أريد بها غير ما وقعت له فى وضع واضعها لملاحظة بين الثانى والأول فهو مجاز وإن شئت قلت: كل كلمة جزت بها ما وقعت له فى وضع الواضع إلى ما لم توضع له من غير أن تستأنف فيها لملاحظة بين ما تجوز بها إليه وبين أصلها الذى وضعت له فى وضع واضعها فهى مجاز»[1].

وحاصل هذا أن المجاز لابد فيه من أمرين:

الأول: نقل الكلمة مما أراده بها واضعها إلى معنى لم توضع هى له فى ابتداء الوضع، أو استئنافه الوضع كما مر فى الحقيقة[2].

الثانى: أن توجد ملاحظة بين المعنى المنقول عنه والمعنى المنقول إليه.

وقد أسهب الإمام فى شرح هذه الجملة التى حد بها المجاز وقلب وجوه القول فيها. وهو يريد بالملاحظة وجه الشبه بين المشبه والمشبه به، وهو الذى عبر عنه البلاغيون - بعده - بالجامع بين المستعار والمستعار له، وبين أن هذه الملاحظة تقوى وتضعف تقوى فى «أسد» مستعاراً للرجل الشجاع - مثلاً - وتضعف فى «اليد» مجازاً عن النعمة، بدليل أن من يدعى أن اليد موضوعة للنعمة، وضعًا أصليًّا، ثم صارت مجازاً فى الجارحة لم يدع محالا عقليًّا، بخلاف من يدعى أن «الأسد» موضوع أصلاً للرجل الشجاع ثم صار مجازاً فى الحيوان المعروف فإنه يكون قد ادعى محالا»[3].

وبهذا يكون الإمام قد طرق نوعى المجاز اللغوى، وهما مجاز التشبيه، والمجاز المرسل. وله فى التعبير بـ«اليد» عن النعمة كلام رائع وهو بصدد التفرقة بين قوة الملاحظة فى مجاز التشبيه وضعفها فى المجاز المرسل وإن لم يسمه مرسلاً على وجه صريح. وسوف نعود لهذا عند الحديث عن المجاز المرسل وكيف تلطف الإمام إلى إبرازه وإظهاره.

---

(١) أسرار البلاغة (٣٠٤).

(٢) ابتداء الوضع مثل: «زيد» مصدراً لزاد يزيد. واستئناف الوضع مثل «زيد» أيضًا علمًا على رجل وهو بمثابة وضع ثان لا مجاز فيه.

(٣) أسرار البلاغة يتصرف (٣٠٥).

• النقل المحقق لوقوع المجاز:

من المباحث النادرة عند الإمام عبد القاهر فى مجال المجاز، والتى يكاد ينفرد هو بكل ما ورد فيها بحثه عن تحقيق معنى المجاز وإخراج صور يتوهم أنه منه وهى ليست منه. وقد بدأ هذا المبحث بقوله:

«المجاز مفعل من جار الشىء يجوزه إذا تعداه، وإذا عدل باللفظ عما يوجبه أصل اللغة، وصف بأنه مجاز على معنى أنهم جاوزا به موضعه الأصلى أو جار هو مكانه الذى وضع فيه أولا»[1]. وقد مهدت هذه الجملة لمن جاء بعد الإمام فطفقوا يرددونها فى مبحث المجاز وكونه بمعنى فاعل أو معنى مفعول مراعين فى هذا البيان نقل الكلمة وانتقالها هى فبالنظر إلى نقلها فالمجاز بمعنى مفعول، وبالنظر إلى انتقالها هى فهو بمعنى فاعل[2].

وقد استأنف الإمام - هنا - كلامًا كان قد قدمه، وهو اعتماد المجاز على النقل المحتوى على ملاحظة معتبرة (وجه الشبه أو الجامع) فإذا نقل لفظ من معناه إلى معنى آخر، وخلا من الملاحظة لم يكن مجازًا، ولذلك لم يعد من المجاز «الثور» منقولاً من معناه الوضعى إلى القطعة الكبيرة من الأقط (الجبنة) و«النهار» منقولاً لفرخ الحبارى، و«الليل» منقولاً لولد الكروان.

وذلك لأن اسم «الثور» لم يقع على الأقط لأمر بينه وبين الحيوان المعلوم ولا النهار على الفرخ لأمر بينه وبين ضوء الشمس أداه إليه وساقه ونحوه»[3].

• نقده للآمدى وابن دريد:

وعلى هذا المبدأ الواضح نقد الإمام عبد القاهر الآمدى صاحب الموازنة لأنه أطلق اسم الاستعارة على مجرد النقل الخالى من الملاحظة لأنه فسر المجلس فى بيت المهلهل:

واستب بعدك يا كليب المجلس[4]؟

---

(١) نفس المصدر (٣٤٢).

(٢) انظر الإيضاح وشروح التلخيص (٤/ ٧١) والمطول (٣٥٣) والطراز (١/ ٦٣).

(٣) نفس المصدر (٣٤٤).

(٤) صدره: نبئت أن النار بعدك أوقدت.

فقال الآمدى: «أى أهل المجلس على الاستعارة»[1].

فنقده الإمام قائلاً[2]: «فأطلق لفظ الاستعارة على وقوع المجلس هنا بمعنى القوم الذين يجتمعون فى الأمور فيه، وليس المجلس هنا بمعنى القوم الذين يجتمعون فى الأمور، وليس المجلس إذا وقع على القوم من طريق التشبيه، بل على وجه وقوع الشىء على ما يتصل به، وتكثر ملابسته إياه. وأى شبه يكون بين القوم ومكانهم الذى يجتمعون فيه، إلا أنه لا يعتد بمثل هذا فإن ذلك قد يتفق حيث ترسل العبارة».

ونقد الإمام العالم اللغوى ابن دريد[3]، لأنه عقد بابا فى كتابه «الجمهرة» أسماه: باب الاستعارات.. وحشد فيه كلمات عدها استعارة مثل الوغى للحرب، وهى فى الأصل اختلاط الأصوات، والغيث والسماء للمطر، وغير ذلك كثير مثل الظعينة للبعير والهودج، وهى فى الأصل للمرأة فى الهودج وبعد أن عَدَّدَ الإمام صورًا مما ذكره ابن دريد قال:

«فالوجه فى هذا الذى رواه من إطلاق الاستعارة على ما هو تشبيه كما هو شرط أهل العلم وعلى ما ليس من التشبيه فى شىء ولكنه نقل اللفظ عن الشىء إلى الشىء بسبب اختصاص وضرب من الملابسة بينهما وخلط أحدهما بالآخر أنهم كانوا نظروا إلى ما يتعارفه الناس فى معنى العارية.. وليس هذا بالمذهب المرضى بل الصواب أن نقصر الاستعارة على ما نقله نقل التشبيه للمبالغة، لأن هذا نقل يطرد على حد واحد وله فوائد عظيمة، ونتائج شريفة، فالتطفل به على غيره فى الذكر، وتركه مغمورًا فيما بين أشياء ليس لها فى نقلها مثل نظامه ولا أمثال فوائده ضعف من الرأى، وتقصير فى النظر»[4].

أدار الإمام نقده على أساس أن النقل وحده غير كاف فى تحقيق المجاز الاستعارى، بل لابد معه من الملاحظة وإرادة المبالغة فى التشبيه كما تلمس منشأ

---

(١) الموازنة (١/ ٣٩٣) ت السيد أحمد صقر.

(٢) أسرار البلاغة (٣٥٠).

(٣) هو محمد بن الحسن بن دريد بن عتاهية اللغوى المشهور توفى سنة ٣٢١هـ.

(٤) أسرار البلاغة (٣٤٨)، معجم الأدباء (١٨/ ١٢٧) وبغية الوعاء (١/ ٧٦) وتاريخ بغداد (٣/ ١٩٦).

الخطأ عند من يطلقون على كل لفظ منقول استعارة، وهو نظرهم إلى معنى «العارية» فى اللغة، وعلى هذا فليس من الاستعارة عنده:

١- مجرد الاشتراك الجارى فى الملاحن كالنهار اسمًا لقطعة الأقط الكبيرة.

٢- المجاز الذى اشتهر فصار حقائق كالوغى للحرب. ومثل الظعينة للبعير.

٣- ما ضعفت فيه الملاحظة كاليد مرادًا منها النعمة، والواقع أن الإمام عبد القاهر قد مهد لمصطلح «المجاز المرسل» تمهيدًا يسر على من جاء بعده أن يهتدى إليه، وقد مرت عبارته فى ذلك: «أن هذا قد يتفق حيث ترسل العبارة»[١] أن هذه العبارة تكاد تكون نصًا فى الإيحاء بتسمية المجاز المرسل مرسلاً.

هذا هو فهم الإمام عبد القاهر للمجاز، وتصوره له، وحده إياه ونقده لمن أدخل فيه ما ليس منه، أو خلط بين أنواعه. ولم يقف دور الإمام عند هذا الحد فى بحث المجاز، ولكنه أعمل فكره فى الأساليب واستثمر علمه الواسع، وذكاءه الوقاد فخاض إلى الأعماق، واستجلى مكنونها وارتقى بالبحث المجازى مكانًا رفيعًا. وناقش الكثير من غوامضه، وفرق بين مجاز ومجاز، فجاء بحثه فيه فلسفة فريدة فى نوعها وليدة العلم والذوق مقنعة وممتعة. ومن الصعب أن نحيط بجهوده المثمرة فى هذا المجال، ولذلك فإننا نحاول - جاهدين - أن نوجز بحث المجاز عنده على ضوء العنوانات الآتية:

• الاستعارة:

تحدث الإمام عبد القاهر عن الاستعارة حديثًا لم يسبق إليه. ومس حديثه أدق وأرقى قضاياها. وفيما يلى شواهد على ما نقول:

بدأ الإمام بتعريف الاستعارة تعريفًا أدبيًا فقال:

«اعلم أن الاستعارة فى الجملة أن يكون لفظ الأصل فى الوضع اللغوى معروفًا تدل الشواهد على أنه اختص به حين وضع. ثم يستعمله الشاعر أو غير الشاعر فى غير ذلك الأصل، وينقله إليه نقلاً غير لازم، فيكون هناك كالعارية»[٢].

---

(١) أسرار البلاغة (٣٥٠).

(٢) أسرار البلاغة (٢٢).

حاول الإمام - هنا - أن يعطى تصوراً مجملاً للاستعارة، لذلك اقتصر على عنصر النقل فيها بعد معرفة الوضع اللغوى، وليس معنى هذا أن الإمام قد أهمل أو تناسى عنصر «العلاقة» الذى أسماه «الملاحظة» لأنه بعد فراغه من هذا التعريف المجمل قسم الاستعارة إلى مفيدة وإلى غير مفيدة وهذا التقسيم جاء عنده على أساس تحقق العلاقة (الملاحظة) وعدم تحققها. فالاستعارة لا تكون مفيدة إلا بمراعاة ما يحصل بها من معنى بين المستعار والمستعار منه[1].

• تقسيم الاستعارة إلى تصريحية ومكنية:

وصف الإمام عبد القاهر الاستعارة غير المفيدة بأنها قصيرة الباع[2]، وذهب إلى أن الأحق بإطلاق الاستعارة عليه هو القسم المفيد، وأطنب فى بيان فضله[3]. ثم خطا خطوة لم يخطها باحث قبله حيث مهد للفرق بين الاستعارة التصريحية - كيفما جرت - والاستعارة المكنية - كيفما كانت - كما مهد للقول بالاستعارة التبعية بعد تصور الاستعارة الأصلية[4] وهذه إضافات كانت بعيدة والاستعارة المكنية كيفما كانت - كما مهد للقول بالاستعارة التبعية المنال - قبله - أدناها هو للقاطفين ثمراً يانعًا، وإليك الدليل من كلامه:

• الاستعارة التصريحية:

«اعلم أن كل لفظة دخلتها الاستعارة المفيدة فإنها لا تخلو من أن تكون اسمًا أو فعلاً، فإذا كانت اسمًا فإنه يقع مستعاراً على قسمين:

أحدهما: أن تنقله عن مسماه الأصلى إلى شىء آخر ثابت معلوم، فتجريه عليه وتجعله متناولاً له تناول الصفة - مثلاً - للموصوف. وذلك قولك: رأيت أسدًا، وأنت تعنى رجلاً شجاعًا، ورنت لنا ظبية، وأنت تعنى امرأة وأبديت نوراً، تعنى هدى وبيانًا وحجة، وما شاكل ذلك. فالاسم فى هذا كله كما تراه متناولاً شيئًا معلومًا يمكن أن ينص عليه. فيقال: إنه عنى بالاسم وكنى به عنه.

---

(١) انظر الأسرار (٢٢- ٣٢).
(٢) نفس المصدر (٢٢).
(٣) نفس المصدر (٣٢).
(٤) نفس المصدر (٤٠).

ونقل عن مسماه الأصلى فجعل اسمًا له على سبيل الاستعارة والمبالغة فى التشبيه»[1].

حرص الإمام فى التمثيل هنا على أن يكون بأسماء أخباس جامدة وليست صفات مشتقة، ولهذا الحرص معنى سيتضح عند حديثه عن الاستعارة فى الفعل. وهى الإشارة إلى الاستعارة الأصلية.

وصفوة القول أن هذا القسم يجرى الوصف فيه على شىء معلوم صح حمله عليه فكأنه هو. وهذا بخلاف القسم الثانى الذى وضحه الإمام بقوله:

«والثانى أن يؤخذ الاسم عن حقيقته ويوضع موضعًا لا يبين فيه شىء يشار إليه، فيقال هذا هو المراد بالاسم، والذى استعير له وجعل خليفة لاسمه الأصلى، ونائبًا منابه ومثاله قول لبيد[2]:

وغداة ريح قد كشفت وقرة إذ أصبحت بيد الشمال زمامها[3]

وذلك أن جعل للشمال يدًا، ومعلوم أنه ليس هناك مشار إليه يمكن أن تجرى اليد عليه، كإجراء الأسد والسيف على الرجل فى قولك: انبرى له أسد يزأر، وسللت سيفًا على العدو لا يفل. والظباء على النساء فى قوله: «من الظباء الغيد» والنور على الهدى والبيان فى قولك: «أبديت نورًا ساطعًا» وكإجراء اليد نفسها على من يعز مكانه كقولك: «اتناز عنى فى يد بها أبطش، وعين بها أبصر» يريد إنسانًا له حكم اليد وفعلها، وغناؤها ودفعها، وخاصة العين وفائدتها، وعزة موقعها ولطف موضعها، لأن معك فى هذا كله ذاتا ينص عليها، وترى مكانها فى النفس إذا لم تجد ذكرها فى اللفظ، وليس لك شىء من ذلك فى بيت لبيد»[4].

---

(١) أسرار البلاغة (٣٤).

(٢) هو لبيد بن ربيعة الشاعر المخضرم صاحب المعلقة المشهورة.

(٣) البيت من معلقة لبيد، وقد شاع الاستشهاد به على الاستعارة المكنية بعد الإمام عبد القاهر. حتى لا يكاد يخلو منه مرجع من مراجع البلاغة.

(٤) أسرار البلاغة (٣٤، ٣٥).

يريد الإمام أن يقول إن من الفروق بين القسم الأول، وهذا القسم أن ما تجوز به هنا ليس له جهة معلومة، ولا ذات مشخصة إذا حمل عليها صح الحمل. فالشمال ليست من ذوات اليد، واليد لا تحمل على الشمال حملاً يجعل إحداهما هى الأخرى - كما فى القسم الأول - لذلك تباين القسمان، وكان لكل منهما ما يتميز به عن الآخر. فوجب الفصل بينهما ويزيد الإمام المعنى وضوحًا ويشرح فكرته شرحًا دقيقًا تناقله الكاتبون فى البلاغة بعده بكل ألفاظه وكل معانيه قال:

«بل ليس لك أكثر من أن تخيل إلى نفسك أن الشمال فى تصريف الغداة على حكم طبيعتها كالمدبر المصرف لما زمامه بيده، ومقادته فى كفه. وذلك كله لا يتعدى التخيل والتوهم والتقدير فى النفس من غير أن يكون هناك شىء يحس، وذات تتحصل، ولا سبيل إلى أن تقول: كنى باليد عن كذا وأراد باليد هذا الشىء، أو جعل الشىء الفلانى يدًا، كما تقول: كنى بالأسد عن زيد، وعنى به زيدًا، وجعل زيدًا أسدًا، وإنما غايتك التى لا مطلع وراءها أن تقول: أراد أن يثبت للشمال فى الغداة تصرفًا كتصرف الإنسان فى الشىء بقلبه فاستعار لها اليد حتى يبالغ فى تحقيق التشبيه، وحكم الزمام فى استعارته للغداة حكم اليد فى استعارتها للشمال، إذ ليس هناك مشار إليه يكون الزمام كناية عنه، ولكنه وفى المبالغة شرطها من الطرفين. فجعل على الغداة زمامًا ليكون أبلغ فى تصييرها مصرفه [1]، كما جعل للشمال يدًا ليكون أبلغ فى تصييرها مصرفة»[2].

ففى بيت لبيد - هذا - موطنان للاستعارة كشف عن أولاهما إثبات اليد للشمال، وكشف عن الثانية إثبات الزمام للغداة، وهما كما قال المتأخرون من لوازم المشبه به، وإثباتهما هو قرينة المكنية[3].

ويفرق الإمام بين هذين القسمين - فوق ما تقدم - بفرقين واضحين.

---

(١) مصرفه -هنا- اسم مفعول. ومع الشمال اسم فاعل.

(٢) أسرار البلاغة (٣٥).

(٣) انظر المطول وحاشية السيد عليه (٣٨٤) والإيضاح (٤٤٤). وشرح التلخيص (٤/ ١٥٤ - ١٩٨٢).

أولهما: أن الشبه فى القسم الأول جلى واضح، وسهل قريب يواتى طالبه بلا معاناة، وليس كذلك القسم الثانى.

وثانيهما: أن الشبه فى القسم الأول وصف موجود فى الشىء الذى له استعيرت. واليد فى القسم الثانى - يعنى وما ماثلها - ليست توصف بالشبه، ولكنه صفة تكسبها اليد صاحبها، وتحصل له بها، وهى التصرف على وجه مخصوص[1].

وبهذا كان الإمام عبد القاهر أول من فصل القول فى التفريق بين الاستعارة المصرحة، والاستعارة المكنية، والذى هداه إلى هذا تعمقه فى فهم الأساليب، ودقة تفسيرها، والموقوف على خفايا دلالاتها، واكتناه حقائقهم وغوامض أسرارها. هذا كله قد هداه إلى أن الاستعارة فى «أبديت نورا» لم تجر على قوانين الاستعارة فى إثبات اليد للشمال، والزمام للغداة. فرحمه الله من عالم ملهم.

• التفرقة بين الاستعارة من حيث الأصالة والتبعية:

وهذا من المباحث الدقيقة التى لفت الأمم إليها الأنظار حيث يقول:

«وإذا تقرر أمر الاسم فى كون استعارته على هذين القسمين فمن حقنا أن ننظر فى الفعل هل يحتمل هذا الانقسام؟ والذى يجب العمل عليه أن الفعل لا يتصور فيه أن يتناول ذات شىء كما يتصور فى الاسم، ولكن شأن الفعل أن يثبت المعنى الذى اشتق منه للشىء فى الزمان الذى تدل عليه صيغته.. بيان ذلك أن تقول: نطقته الحال بكذا وأخبرتنى أسارير وجهه بما فى ضميره، وكلمتنى عيناه بما يحوى قلبه، فتجد فى الحل وصفًا هو شبيه بالنطق فى الإنسان، وذلك أن الحال تدل على الأمر ويكون فيها أمارات يعرف بها الشىء كما أن النطق كذلك، وكذلك العين فيها وصف شبيه بالكلام وهو دلالتها التى تظهر فيها وفى نظرها»[2].

ويخلص الإمام من هذا كله إلى أن الفعل حين يستعار يباين الاسم فى هذا المضمار. فهو لا يثبت أكثر من المعنى المشتق هو منه بحسب مادته فى الزمان الدال

---

(١) الأسرار بتصرف (٣٨).
(٢) نفس المصدر (٣٩).

عليه بحسب صيغته من المعنى والحال والاستقبال. ثم ينتقل إلى تحقيق ما يريد تقريره فيقول:

«وإذا كان أمر الفعل فى الاستعارة على هذه الجملة رجع بنا التحقيق إلى أن وصف الفعل بأنه مستعار حكم يرجع إلى مصدره الذى اشتق منه، فإذا قلنا فى قولهم: «نطقت الحال» أن نطق مستعار فالمعنى أن النطق مستعار، وإذا كانت الاستعارة تنصرف إلى المصدر كان الكلام فيه لى معنى ما مضى»[1].

ومعنى هذا الكلام - بكل وضوح - أن الاستعارة فى الفعل جارية على الاستعارة فى مصدره المشتق منه، وهذا هو ضابط الاستعارة التبعية كما استقر عليه البحث عند علماء البيان.

أما استعارة المصدر نفسه - وما جرى مجراه من الأسماء الجامدة - فهى استعارة غير مراعى فيها أمر آخر غير اللفظ المستعار نفسه. وهذا هو معنى الاستعارة الأصلية المجمع عليه عند أهل هذا الفن. وبهذا فإن الإمام قد مهد تمهيداً واضحًا لظهور هذين المصطلحين بلا أدنى نزاع.

• القرائن:

المجاز يعتمد على النقل - أعنى اللغوى - والعلاقة والقرينة، والإمام عبد القاهر قد تقدم حديثه عن النقل، وعن العلاقة التى أسماها الملاحظة. ولم يفته أن يمهد لبحث القرائن الذى هو عمدة فى مباحث المجاز. فبعد أن حلل الاستعارة فى الفعل على الوجه الذى تقدم قال:

«ومما تجب مراعاته أن الفعل يكون استعارة مرة من وجهة فاعله الذى رفع به، ومثاله ما مضى[2]. ويكون أخرى استعارة من جهة مفعوله. وذلك مثل قول ابن المعتز:

جمع الحق لنا فى إمام ... قتل البخل، وأحيا السماحا

---

(١) الأسرار (٤٠).

(٢) يقصد «نطقت الحال» والأمثلة المعطوفة عليه.

فقتل وأحيا إنما صارا مستعارين بأن عديا إلى البخل والسماح. ولو قال: قتل الأعداء وأحيا لم يكن استعارة بوجه، ولم يكن «أحيا» استعارة على هذا الوجه[1]. وكذا قوله:

وأقرى الهموم الطارقات حزامة

هو استعارة من جهة المفعولين[2] جميعًا. فأما من جهة الفاعل فهو محتمل للحقيقة.. وقد يكون الذى يعطيه حكم الاستعارة أحد المفعولين دون الآخر. كقوله:

تقريهم لهذميات نقد بها ... ما كان خاط عليهم كل زراد[3]

فهذا حديث صريح فى قرينة التبعية، والذى أبرزه الإمام منها هى الفاعل والمفعول. فإسناد الفعل إلى غير فاعله فى الواقع هو الصارف عن الحقيقة إلى المجاز كما فى نطقت الحال ولما كانت الحال لا نطق لها انصرف الذهن إلى تصور معنى آخر يليق بالحال.

وإذا وقع الفعل على غير مفعوله فى الواقع كان ذلك أيذانًا بإرادة التجوز، فالقتل والإحياء لا يقعان على البخل والسماح ولذلك فلابد من البحث عن معنى يلائم المقام، فلا قتل ولا إحياء هنا على وجه الحقيقة. والقرى لا يقع على الهموم ولا الحزم. فالمفعولان هنا هما قرينة التجوز كما يرى الإمام. وكذلك اللهذميات كان هذا التوجيه بمثابة شعاع تتبعه البلاغيون فى الكشف عن قرينة التبعية. فاعتمدوا ما قاله الإمام فيها، وأضافوا إليه نظائر وأشباها. قال الخطيب: «واعلم أن مدار قرينة التبعية فى الأفعال والصفات المشتقة منها على نسبتها إلى الفاعل كما فى نطقت الحال، وإلى المفعول كقول ابن المعتز.. أو إلى المفعولين.. أو إلى المجرور كقوله تعالى: ﴿فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [آل عمران: ٢١] قال السكاكى أو إلى الجميع»[4].

---

(١) يعنى أنه استعارة ولكنه على غير هذا الوجه، لأن الإحياء صفة من صفات الله وحده.

(٢) الهموم- حزامة.

(٣) نفس المصدر (٤٠) والبيت للقطامى انظر الإيضاح (٤٢١).

(٤) الإيضاح بتصرف (٤٣٠) شرح د/ محمد عبد المنعم خفاجى.

فتأثر الخطيب، ومن قبله السكاكى، بالإمام عبد القاهر واضح، كذلك أصحاب الشروح والحواش.

• قرينة المكنية:

يشيع بين البلاغيين قديمًا وحديثًا القول بأن قرينة المكنية هى إثبات لازم المشبه به للمشبه، وليس معنى هذا أن الإمام عبد القاهر قد فاته شأن هذه القرينة حيث لم ترد هذه العبارة فى مباحثه فليست العبرة باللفظ. وأكاد أجزم أن الإمام هو الذى قد مهد لهذا المصطلح بكثرة ما ردد من أن «اليد» المضافة للشمال فى قول لبيد السابق ليس فى الكلام جهة معينة تحمل عليها، وإنما مدار الأمر فيها على التخييل والتوهم وتشبيه الشمال بمن له هذا التصرف وهو الإنسان المتصرف فى الشىء يقلبه كيف شاء. وبهذا يكون الإمام عبد القاهر قد مهد - فعلاً - لمصطلح قرينة المكنية كما مهد لمصطلح وجهات قرينة التبعية. وأن من جاء بعده مدين له فى كثير من أصول البحث وفروعه.

• تنوع الجامع وتفاوت الاستعارة:

الجامع فى الاستعارة هو وجه الشبه فى التشبيه، وكان جامع الاستعارة قبل عبد القاهر يدرك على وجه «جملى» فاستن فيه الإمام سنة التفصيل، وأرانا أن جامعا قد يكون من جهة الحس، وآخر يكون من جهة العقل. وجامعا له وجود فى طرفى المجاز، وآخر لا يكون له وجود فى أحدهما. وتبعًا لهذا فإن الاستعارة تتفاوت فى القوة بحسب اختلاف الجامع. هذا المبحث من مبتكرات الإمام رحمه الله، وقد اتخذ منه منهجًا نقديًا فى تقويم الاستعارة والفروق بين أضربها وفيما يلى شواهد من توجيهات الإمام فى هذا الشأن.

«اعلم أن الاستعارة.. تعتمد التشبيه أبدا.. وأنا أريد أن أدرجها من الضعف إلى القوة.. وإذا كان الأمر كذلك فالذى يستحق بحكم هذه الجملة أن يكون أولاً من ضروب الاستعارة أن يرى معنى الكلمة المستعارة موجودًا فى المستعار له من حيث عموم جنسه على الحقيقة.. ومثاله استعارة الطيران لغير ذى الجناح إذا أردت السرعة. وانقضاض الكواكب للفرس إذا أسرع فى حركته من علو، والسباحة له

إذا عدا عدوًا كان حاله فيه شبيهًا بحالة السابح فى الماء. ومعلوم أن الطيران والانقضاض والسباحة والعدو كلها جنس واحد من حيث الحركة على الإطلاق، إلا أنهم نظروا إلى خصائص الأجسام فى حركتها فأفردوا حركة كل نوع منها باسم، ثم إنهم إذا وجدوا فى الشىء فى بعض الأحوال شبهًا من حركة غير جنسه استعاروا له العبارة فى ذلك الجنس»[1] هذا هو الضرب الأول من الاستعارة، وهو أنزل ضروبها، وضابطه عند الإمام أن يكون «الجامع»موجودًا من حيث جنسه فى الطرفين: المستعار والمستعار له غير أنه فيهما متفاوت فى الخصائص بعد الاتفاق فى الجنس العام فالطيران من جنس السير إلا أنه أسرع وهكذا.

أما الضرب الثانى من الاستعارة فقد مثل له الإمام بتشبيه الإنسان المتهلل الوجه بالشمس «رأيت شمسًا» والرجل الشجاع بالأسد «رأيت أسدًا» وهذا الضرب شبيه بالأول من حيث إن الجامع مأخوذ من صفة موجودة فى الطرفين. ويختلف عنه فى أن الطرفين ليسا من جنس واحد، فالإنسان والأسد والشمس أجناس مختلفة ولهذا كان هذا الضرب غير الضرب الأول، وأعلى منه درجة فى القوة[2].

أما الضرب الثالث، وقد دعاه الإمام: الصميم الخالص من الاستعارة فقد حده ومثل له فقال:

«وحده أن يكون الشبه مأخوذًا من الصور العقلية. وذلك كاستعارة النور للبيان والحجة الكاشفة عن الحق.. كما جاء فى التنزيل... ﴿وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنزِلَ مَعَهُ﴾ [الأعراف: ١٥٧] وكاستعارة الصراط للدين فى قوله عز وجل: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [فاتحة الكتاب: ٥] فأنت لا تشك فى أنه ليس بين النور والحجة ما بين طيران الطائر وجرى الفرس من الاشتراك فى عموم الجنس[3].. وكذا ليس بينهما ما بين الرجل والأسد من الاشتراك فى طبيعة معلومة[4]. فى الحيوان كالشجاعة»[5].

---

(١) الإيضاح (٤٦).
(٢) نفس المصدر ملخصًا (٤٧).
(٣) وبه باين النوع الأول.
(٤) وبه باين النوع الثانى.
(٥) أسرار البلاغة (٤٨).

ويحتفل الإمام بهذا الضرب أيما احتفال فيقول:

«واعلم أن هذا الضرب هو المنزلة التى تبلغ عندها الاستعارة غاية شرفها، ويتسع لها كيف شاءت المجال فى تفننها وتصرفها، وها هنا تخلص لطيفة روحانية فلا يبصرها إلا ذوو الأذهان الصافية، والعقول النافذة، والطباع السليمة، والنفوس المستعدة لأن تعى الحكمة، وتعرف فصل الخطاب»[1].

وبعد أن يبين أن لها دقائق يصعب الوقوف عليها، يقول إنها تجرى على أصول ثلاثة. يمكن بحثها تحت العنوان الآتى:

• تقسيم الاستعارة باعتبار الطرفين:

وهذا المبحث جديد كل الجدة لا عهد للبحث البلاغى به قبل الإمام عبد القاهر فى عمق النظر ودقة التفصيل. ونكتفى من هذا البحر الزاخر بقطرات نتذوق عن طريقها عذوبته:

الأصل الأول: أن يؤخذ الشبه من الأشياء المشاهدة والمدركة بالحواس (استعارة محسوس لمعقول) على الجملة للمعانى المعقولة. وقد مثل لهذا الأصل باستعارة النور للبيان والحجة، فهو شبه أخذ من محسوس (النور) لمعقول (البيان)، لأن مدلول الألفاظ هو الذى نور القلوب. فلذلك استعير له النور. ومن أجل هذا استعير النور للعلم والإيمان، وكذلك حكم الظلمة إذا استعيرت للشبهة والجهل والكفر.. ووجه الشبه (الجامع) أن القلب يحصل بالشبهة والجهل فى صفة البصر إذا قيده دجى الليل فلم يجد منصرفًا[2].

الأصل الثانى: وهو أن يؤخذ الشبه من المحسوس للمحسوس ووجه الشبه عقلى، وقد مثل له الإمام بما يروى[3]: «إياكم وخضراء الدمن» لأن الشبه - كما قال - مأخوذ للمرأة من النبات.. وكلاهما جسم، إلا أنه لم يقصد بالتشبيه لون

---

(١) أسرار البلاغة (٥٠).

(٢) نفس المصدر ملخصًا (٥٠- ٥١).

(٣) قلنا بما يروى لأن الحديث -هنا- ضعيف فلا يجوز التصريح بنسبته للرسول ﷺ إلا مع صفة التمريض.

النبات وخضرته ولا طعمه ولا رائحته ولا شكله ولا صورته... بل القصد شبه عقلى بين المرأة الحسناء فى المنبت السوء، وبين تلك النابتة على الدمنة، وهو - أى الجامع أو وجه الشبه - حسن الظاهر فى رأى العين مع فساد الباطل، وطيب الفرع مع خبث الأصل، وعلى هذا النهج يمضى الإمام فى بقية التمثيل لهذا النوع من الاستعارة التى أسماها: الضرب الصميم الخالص.

أما الأصل الثالث، فهو أخذ الشبه من المعقول للمعقول، والوجه أو الجامع عقلى، وفيه يقول الإمام إن أول شىء وأعمه تشبيه الوجود - لترك الاعتداد به - بالعدم مرة. ثم تشبيه العدم بالوجود لبقاء آثاره. بتنزيل الموجود منزلة المعدوم إذا لم يكن الوجود مثمراً، وتنزيل العدم منزلة الوجود لاستمرار آثاره بعد فقده[1].

أما ما عداهما - أى الوجود والعدم - فيجرى الشبه بينهما على طريقين:

إحدهما: ما تقدم فى الوجود والعدم من ترك الاعتداد بالصفة وإن كانت موجودة كوصف الجاهل بالميت، بجعل الجهل هو الموت لأن ثمرة الحياة، وهى العلم والإحساس مفقودة فيه. يفصل الإمام القول تفصيلاً دقيقًا فى هذا الطريق، ويفرع عليه فروعًا عميقة الإدراك[2].

أما الطريق الثانى: فى تشبيه ما عدا العدم والوجود بعضهما بالآخر، فهو ألا يكون على تنزيل الوجود منزلة العدم، ولكن على اعتبار صفة معقولة يتصور وجودها مع ضد ما استعرت اسمه. فيقال فى وصف الأمر بالشدة: لقى الموت. لأن الأمر الشديد فى كراهة النفس له كالموت والشدة ومحصولها الكراهة موجودة فى كل واحد من المستعار له والمستعار منه[3]. وكلام الإمام فى هذه التفصيلات والشروح طويل لا يتيسر متابعته فيه فى هذه الدراسة. وظاهر أن هذه المباحث لم تعرف عند غير الإمام. ويبدو من منهجه أن هذه الأنواع الثلاثة التى قسم إليها الضرب الصميم الخالص من الاستعارة مرتبة عنده ترتيبًا تصاعديًا. فما كان فيه تشبيه معقول بمحسوس هو دنياها. والوسطى تشبيه المحسوس بالمحسوس وعليا المراتب تشبيه المعقول بالمعقول. وقد ترك الإمام صورتين لم يدرجهما هنا، وهما:

---

(١) انظر الأسرار (٥١- ٥٢).
(٢) نفس المصدر ملخصًا (٥٧).
(٣) نفس المصدر (٦١).

تشبيه المحسوس بالمحسوس والوجه حسى، وتشبيه المحسوس بالمعقول ونرجح أن تركه للصورة الأولى لأنه يتكلم عن الشبه العقلى لا الشبه الحسى. وأما الثانية فهى نادرة فى التشبيه فكيف ترقى هذا المرقى فى الاستعارة؟

وكان حديث الإمام عن الاستعارة - مع جدته - إيذانا لمن جاء بعده فى تقسيم الاستعارة باعتبار الطرفين، وباعتبار الجامع على ما هو معروف الآن من مباحثها. وإذا كان السابقون قد عرفوا المجاز التشبيهى (الاستعارة) قبل الإمام فإنه خطا بها خطوات لم تكن معروفة لهم على النحو الذى تقدم، ولكن الإمام قد استحدث أنواعًا أخرى من المجاز ومهد مجال البحث فيها على نحو فريد وهذا ما نوجز الحديث عنه فيما يأتى:

• المجاز العقلى:

الإمام عبد القاهر واحد من أمهر خبراء الأساليب والغوص وراء مكنوناتها واستجلاء أسرارها فى مفرداتها وتراكيبها ودلالات جهات التصرف فيها، وطول نظره فى روائع البيان، وفقهه الدقيق بمرامى الكلام هو الذى هداه إلى ما اهتدى إليه من فنون بلاغية، وقيم نقدية، ومن أصدق الشواهد على هذا تلطفه فى توليد المجاز العقلى والتفرقة بينه وبين المجاز اللغوى بوجه عام.

• كيف اهتدى الإمام إلى المجاز العقلى؟:

صور المجاز العقلى لفتت أنظار الرواد من عهد سيبويه، فأدركوا سرها، وحملوها على الاتساع فى الكلام، ومنهم من أدخله فى صور المجاز اللغوى. ولكنهم لم يقولوا فيه الكلمة الأخيرة. فهو فى مباحثهم كان ما يزال جنينًا فى رحم أمه، والذى أولده وسماه ورباه وأحسن تربيته هو الإمام عبد القاهر رحمه الله. فقد عقد فى بحثه فصلاً [1] طويلاً للتمهيد له[2]. وبين ما فى الإثبات والنفى - عمومًا - من أسرار وقوانين. وفرق بين الشىء المثبت وبين الإثبات ثم دلف فى

---

(١) أسرار البلاغة (٣١٦- ٣٢٠).

(٢) يريد التمهيد الذى أشرنا إليه فى الفصل السابق.

خطى واثقة فطلع على المباحث البلاغية والمجازية هذا الوجه الجديد ليحتل مكانه اللائق به من بين المسائل البلاغية والنقدية، فقال رحمه الله:

«وإذا تقررت هذه المسائل فينبغى أن تعلم أن من حقك إذا أردت أن تقضى فى الجملة بمجاز أو حقيقة أن تنظر إليها من جهتين:

إحداهما: أن تنظر إلى ما وقع بها من الإثبات أهو فى حقه وموضعه أم قد زال عن الموضع الذى ينبغى أن يكون فيه.

والثانية: أن تنظر إلى المعنى المثبت، أعنى ما وقع عليه الإثبات كالحياة فى قولى: أحيا الله زيداً، والشيب فى قولك أشاب الله رأسى. أثابت هو على الحقيقة؟ أم قد عدل به عنها؟ وإذا مثل لك دخول المجاز على الجملة من الطريقتين عرفت إثباتها على الحقيقة منها.

فمثال ما دخله المجاز من جهة الإثبات دون المثبت قوله:

وشيب أيام الفراق مفارقى وأنشرن نفسى فوق حيث تكون

وقوله:

أشاب الصغير وأفنى الكبير كر الغداة ومر العشى

المجاز وقع فى إثبات الشيب فعلاً للأيام، ولكر الليالى وهو الذى أزيل عن موضعه الذى ينبغى أن يكون فيه، لأن من حق هذا الإثبات - أعنى إثبات الشيب فعلاً - أن لا يكون إلا مع أسماء الله تعالى، فليس يصح وجود الشيب فعلاً لغير القديم سبحانه. وقد وجه - كما ترى - فى البيتين إلى الأيام والليالى وذلك ما لا يثبت له بوجه لا الشيب ولا غير الشيب، وأما المثبت فلم يقع فيه مجاز، لأنه الشيب، هو موجود كما ترى وهكذا إذا قلت: سرنى الخبر، وسرنى لقاؤك، فالمجاز فى الإثبات دون المثبت. لأن المثبت هو السرور، وهو حاصل على حقيقته[1].

---

(١) أسرار البلاغة (٣٢٠).

هكذا يفرق الإمام - فى وضوح - بين المجاز العقلى، والمجاز اللغوى. والأمثلة التى ذكرها إذا نظرت إلى الألفاظ التى تركبت منها تجدها مستعملة فى حقائقها اللغوية دون أن يمسها أى تغيير، وأما إذا نظرت إليها من حيث جعل الفعل مسندًا إلى فاعل فإنك تجد «الإشابة» وهى من أفعال الله، وكذلك إحداث السرور فى النفس. مسندين إلى الأيام والليالى والخبر واللقاء. وهى زمن الفعل أو سببه[1]، ويزيد المعنى وضوحًا فيقول: «ومثال ما دخل المجاز فى مثبته دون إثباته قوله عز وجل: ﴿أَوَمَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَا لَهُ نُورًا يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ﴾ [الأنعام: ١٢٢]، وذلك أن المعنى والله أعلم على أن جعل العلم والهدى والحكمة حياة القلوب، على حد قوله»: ﴿وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا﴾ [الشورى: ٥٢] فالمجاز فى المثبت، وهو الحياة[2]. فأما الإثبات فواقع على حقيقته لأنه ينصرف إلى أن الهدى والعلم والحكمة فضل من الله وكائن من عنده»[3].

وبهذا يتقرر الفرق بين المجازين اللغوى والعقلى بفضل عبقرية هذا الإمام الجليل.

ولم يفته، - وهو المعلم الماهر - أن يدرك اجتماع المجازين فى صورة واحدة (جملة من فعل وفاعل) ويستشهد على هذا بقول المتنبى يمدح رجلاً بالشجاعة والنجدة، والكرم والجود:

وتحيى له المال الصوارم والقنا ... ويقتل ما تحيى التبسم والجدا

حيث جعل الزيادة والوفور حياة فى المال، وتفريقه فى العطاء قتلاً له. ثم أثبت الحياة فعلاً للصوارم.. والفعل لا يصح[4] منها. وقد أدرك الإمام أن الفعل هنا - تحيى - ويقتل - دخله المجاز من حيث هو مثبت، وحين أسند الفعل فى الأول للصوارم، وفى الثانى للتبسم، وهما لا يتأتى منهما إحياء ولا قتل فقد دخل المجاز فى هاتين الجملتين من حيث الإثبات. فكان المجاز اللغوى فى الأول

(١) ردد اللاحقون هذه الأمثلة فى شواهد المجاز العقلى اقتداء بالإمام.

(٢) أهمل الإمام «ميتا» وهو مثل «أحييناه» فى مجازية المثبت.

(٣) أسرار البلاغة (٣٢١).

(٤) أسرار البلاغة بتصرف (٣٢١).

(استعارة تصريحية تبعية) والمجاز العقلى فى الثانى (إسناد الفعل إلى غير ما هو له لملابسته لفاعله من حيث إنه سببه). ويلاحظ أن الإمام الآن لم يسم المجاز فى الإثبات عقليًّا، إذ كان همه أن يظهره فى نفسه ويجعله حقيقة لا يرتاب فيها. أما وقد تم له ما أراد، فلم يبق أمامه إلا وضع التسمية لتكمل الفكرة وفى ذلك يقول: «وإذ قد تبين لك المنهاج فى الفرق بين دخول المجاز فى الإثبات وبين دخوله فى المثبت، وبين أن ينتظمهما، وعرفت الصورة فى الجميع فاعلم أنه إذا وقع فى الإثبات فهو متلقى من العقل فإذا عرض فى المثبت فهو متلقى من اللغة، فإن طلبت الحجة على صحة هذه الدعوى فإن فيما قدمت من القول ما بينها لك، ويختصر لك الطريق إلى معرفتها، وذلك أن الإثبات.. لا يحصل إلا بالجملة التى هى تأليف بين حديث (خبر أو فعل) ومحدث عنه (مبتدأ أو فاعل) ومسند ومسند إليه. علمت أن مأخذه العقل وأنه (هو) القاضى فيه دون اللغة، لأن اللغة لم تأت لتحكم بحكم، أو لتثبت وتنفى وتنقض وتبرم»[1].

«وإذا كان كذلك كان كل وصف يستحقه هذا الحكم من صحة وفساد، وحقيقة ومجاز، واحتمال واستحالة فالمرجع فيه والوجه إلى العقل المحض وليس للغة فيه حظ فلا تحلى ولا تمر والعربى فيه كالعجمى، والعجمى كالتركى، لأن قضايا العقول هن القواعد والأسس التى يبنى غيرها عليها. والأصول التى يرد ما سواها إليها»[2].

تلك هى الفلسفة التى أقام عليها الإمام عبد القاهر نظرته الجادة فى التفرقة بين المجاز اللغوى والمجاز العقلى. وهى حقيقة كانت قبله مطمورة فى بحر لجى، وكم من الحقائق قد كشف عنها هذا العبقرى النقاب. وأشرقها شمسًا من شموس البيان. وصورة وضاءة ماثلة للعيان.

هذا، وقد أضاف الإمام إلى ما تقدم فصلاً ضافيًا لتقرير ما ذكره من فروق بين المجاز اللغوى والمجاز العقلى، وكان فى كل ما قال موفقًا كل التوفيق كثير الاستشهاد ناصع الحجة على ما يقول: هذا فى كتاب «أسرار البلاغة» أما كتابه

(١، ٢) أسرار البلاغة (٣٢٢).

«دلائل الإعجاز» فقد عقد فصلاً مطولاً فرق فيه بين المجاز اللغوى والمجاز العقلى واستشهد بأمثلة مغايرة لما استشهد به فى «الأسرار» إلا فى النادر[1].

وخلاصة القول فى هذا الفرع: أن الإمام عبد القاهر الجرجانى قد سبق كل الباحثين فى كل كلمة قالوها من بعده فى المجاز العقلى إذا ما استثنينا بعض الآراء واختلاف الصياغة. فقد شمل بحثه بعد التعريف الملابسات التى سوغت للإسناد المجازى، وتسميته بالعقلى والحكمى والإسنادى إما صراحة، وإما فحوى وألحق النسب الإضافية بالنسب الوقوعية والإيقاعية، بل إن الذين جاءوا بعده حاكوه فى ذكر الشواهد التى ذكرها وكادوا يقتصرون عليها[2].

• المجاز المرسل:

كان الشعاع الذى لاح أمام الإمام عبد القاهر فى اكتشاف المجاز العقلى أنه بالتأمل فى أساليبه تأكد عنده أنه مجاز فى الإثبات دون المثبت على نحو ما تقدم، ثم تتابعت حبات الفكرة تنثال عليه حتى انتظمت فى عقد وضاء فى جيد البيان بروع حاليات العذارى من فرط الحسن.

وأما الشعاع الذى لاح أمامه فتتبعه حتى استقام له منهج المجاز المرسل، فإنه نظر فى المجاز فى المثبت فرآه ليس مستويًا فى كل الوجوه، فالفرق كبير بين «رأيت أسدًا» مرادًا به الرجل الشجاع، وبين «اليد للنعمة» ففى «رأيت أسدًا» المشبه - الرجل الشجاع - شديد الحاجة إلى المشبه به (الأسد) كاحتياج الفرع إلى الأصل، وفى «اليد للنعمة» يضعف الاحتياج، ولو ادعى مدع إنكاره أمكنه ذلك فى ظاهر الحال، ولم يلزمه منه خروج إلى المحال. ومن يقول إنه وضع مستأنف أو فى حكم لغة مفردة لم يمكن دفعه إلا برفق.. يعنى أن إنكار المجاز فى هذا وحمله على أنه وضع جديد أو لغة قوم ممكن.. أما فى «رأيت أسدًا فالإنكار محال»[3].

---

(١) انظر دلائل الإعجاز (٢٩٣- ٣٠٣) ط الأستاذ محمود شاكر.

(٢) قارن ما كتبه الإمام بما جاء فى: المفتاح (١٦٦- ١٦٩) والإيضاح (٩٧- ١٠٨) وشرح مختصر السعد (٨٨) وشروح التلخيص (١/ ٢٣١).

(٣) أسرار البلاغة (٣٠٤).

لأن حمل الكلام على التشبيه على حد المبالغة ظاهر فى «رأيت أسدًا» والنعمة لم تشبه باليد وإنما بينها وبين اليد التباس واختصاص.

هذا فرق. وفرق آخر أن العرب لا يكاد يقع فى كلامهم لفظة اليد مرادًا بها النعمة إلا وفى الكلام إشارة إلى مصدر تلك النعمة، وإلى المولى لها. ولا تصلح حيث تراد النعمة مجردة من إضافة لها إلى النعم أو تلويح به، بيان ذلك أن نقول: اتسعت النعمة فى البلد، ولا تقول: اتسعت اليد فى البلد[1].

والذى يمكن أخذه من كلام الإمام عبد القاهر فى الفرق بين نوعى المجاز اللغوى هو أن العلاقة فى المجاز المرسل هى قطعًا غير علاقة المشابهة. وفى هذا يقول رحمه الله فى مجاز التشبيه والمجاز المرسل «أعرت الرجل اسم الأسد، لأنه شاركه فى صفته الخاصة به وهى الشجاعة البليغة، وليس لليد مع النعمة هذا الشبه إذ لا مجانسة بين الجارحة وبين النعمة.. وبين المزادة وبين البعير، ولا بين العين وبين جملة الشخص فإطلاق اسم الاستعارة عليه بعيد»[2].

فهذا واضح فى أن هذا النوع من المجاز «المرسل» ليست علاقته المشابهة.

ومما يؤخذ من كلامه فيه أنه متعدد العلاقات والملابسات، وقد ذكر منها آنفًا علاقات الجزئية فى إطلاق العين مرادًا بها جملة الشخص، والآلية فى إطلاق اليد مرادًا بها النعمة والمجاورة بين المزادة والبعير الحامل لها. كما ذكر منها قبلاً [3]:

علاقة السببية فى «رعينا الغيث» والمحلية فى قول المهلهل «واستَبَّ بَعدَكَ ياكُلَيْبُ المجلس»[4].

ويخلص الإمام من هذا كله إلى أن يقرر حقيقة صارت قانونًا لمن بعده من علماء البلاغة، يقول رضى الله عنه:

«.. قصدى فى هذا الفصل أن أبين أن المجاز أعم من الاستعارة وأن الصحيح من القضية فى ذلك أن كل استعارة مجاز، وليس كل مجاز استعارة»[5].

---

(١) أسرار البلاغة (٣٠٥).
(٢) نفس المصدر (٣٥٣).
(٣) نفس المصدر (٣٣٤).
(٤) نفس المصدر (٣٥٠).
(٥) نفس المصدر (٣٤٦).

وكأن الإمام - هنا - يرد على الذين لم يروا المجاز إلا فى الاستعارة كما تقدم عند صاحب «مجازات القرآن»[1] ولم نر أحدًا من الرواد قبل الإمام فصل القول فى ضروب المجاز مثلما فصل هو.

وهذا كلام فى صورة دعوى أقام الإمام عبد القاهر أصدق الأدلة على صحتها. فقد تميزت فى مباحثه أربعة أضرب من المجاز.

١- مجاز التشبيه (الاستعارة).

٢- المجاز العقلى (الحكمى الإسنادى).

٣- المجاز المرسل ذو العلاقات المتعددة.

٤- المجاز التمثيلى (المثل الاستعارة التمثيلية) وقد تقدم الحديث عن الأضرب الأولى منها ولم يبق إلا:

• المجاز التمثيلى:

المجاز التمثيلى أو المركب هو نوع من الاستعارة لأن التجوز فيه وقع فى المثبت دون الإثبات للمبالغة فى التشبيه، وهو مما أسفرت عنه مباحث الإمام فى المجاز وإذا جاز لنا - الآن - أن نختصر ضابطه عنده، فهو ما كان الشبه فيه مأخوذًا من مجموع شيئين وليس من مفرد. لعظمة الفرق بين الشبه حين يؤخذ من مفرد وحين يؤخذ من مجموع.

وقد عرض الإمام لهذا المجاز عند مناقشته آراء لم يرضها فى تأويل «اليد» وتأويل «اليمين» بالقدرة والقوة مثل تأويل اليد بالنعمة فى بعض التراكيب والإمام يرى أن الاطراد فى تأويل اليد واليمين بالقدرة والقوة مدفوع. لأنها مرات تأول هذا التأويل ومرات يمتنع فيها هذا التأويل. وضابطه كل موضع صلح للمثل أو التمثيل. ولذا تراه يقول: «وأما إذا أريد باليد القدرة فهى إذن أحن إلى موضعها.. لأنك لا تكاد تجدها تراد معها القدرة إلا والكلام مثل صريح، ومعنى القدرة منتزع من اليد مع غيرها، أو هناك تلويح بالمثل[2].

---

(١) انظر: المبحث الخاص بالشريف الرضى.

(٢) أسرار البلاغة (٣٠٨).

ومن المثل الصريح «فلان طويل اليد» أى عظيم القدرة، فهذا مجاز تمثيلى لأن القدرة لم تنزع من «اليد» وحدها بل من مجموع الكلام بدليل لو صرحت فقلت «فلان طويل القدرة» كان ذلك محالاً. وكذلك قوله عليه السلام «أطولكن يدًا» يريد السخاء والجود وبسط اليد بالبذل، ولو وضعت مكان اليد - هنا - شيئًا مما أريد بها خرجت عن المعقول - وهكذا يقول الإمام - وذلك أن الشبه مأخوذ من مجموع الطول واليد. وطلبه من اليد وحدها طلب الشيء على غير وجهه[1].

ثم يدلف الإمام إلى تحليل الأمثلة على المجاز التمثيلى المركب الذى عد فيما بعد مثلاً أو استعارة تمثيلية. ومن أوضح تحليلاته قوله فى تحليل قوله تعالى: ﴿وَالأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [الزمر: ٦٧].. أن المعنى والله أعلم - أن مثل الأرض فى تصرفها تحت أمر الله وقدرته، وأنه لا يشذ شيء مما فيها عن سلطانه عز وجل مثل الشيء يكون فى قبضة الآخذ له منا والجامع يده عليه[2] ثم يقول:

«كذلك حقنا أن نسلك بقوله: ﴿مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾ [الزمر: ٦٧] هذا المسلك فكان المعنى والله أعلم -أنه عز وجل يخلق فيها صفة الطى حتى ترى كالكتاب المطوى بيمين الواحد منكم»[3].

وهذا هو معنى الاستعارة التمثيلية التى يكون التشبيه فيها معقودا بين صورتين منتزعتين من أكثر من[4] أمر، وشيوع التمثيل بين الحقائق اللغوية والمثل والمجازات قد سبق الإمام إلى تقريره. فالتمثيل - عنده - قبل غيره، يكون مجازًا، وغير مجاز، وإنما يكون التمثيل مجازًا إذا جيء به على حد الاستعارة، وهذا كلام الإمام نفسه فيه.

«وأما التمثيل الذى يكون مجازًا لمجيئك به على حد الاستعارة فمثاله قولك للرجل يتردد فى الشيء بين فعله وتركه: أراك تقدم رجلاً وتؤخر أخرى» فالأصل فى هذا: أراك فى ترددك كمن يقدم رجلاً ويؤخر أخرى، ثم اختصر الكلام[5].

---

(١) أسرار البلاغة (٣٠٨). (٢، ٣) أسرار البلاغة (٣١٠).

(٤) ينظر -مثلاً-: الإيضاح: ٤٣٨، وشرح مختصر السعد: ٤/١٢٦.

(٥) دلائل الإعجاز: ٦٩، وما قبلها ط: شاكر- الخانجى.

فالمشبه هنا هو صورة المتردد فى أمر، والمشبه به هو هيئة الرجل يتردد فى السير فيقدم رجله تارة، ويؤخرها تارة أخرى[1] وكون هذا التمثيل جيء به على حد الاستعارة - وهو قول الإمام نفسه - أنه نقل بجملته من معنى اللفظ المباشر إلى معنى المعنى.

ومعلوم أن النقل عمدة فى الاستعارة غير المكنية، ولهذا حذف المشبه، فليس له صورة فى الكلام، كما حذفت أداة الشبه. وهنا تكتمل صورة الاستعارة. لذلك كان هذا التمثيل قد جيء به على حد الاستعارة، ولما كانت الجملة المركبة كلها بها كانت الاستعارة - هنا - تمثيلية لم تجر فى المفرد. وبهذا يسلم ما سبق أن قلناه: إن الإمام عبد القاهر هو أول من أزاح اللثام عن صور المجاز، وأثبت لكل صورة منها استقلالاً لا تلتبس فيه بغيرها من شقيقاتها. وقد أردف على هذا الموضع مواضع أخرى مثله نختصر قوله فيها اختصاراً على النحو الآتى: وكذلك تقول للرجل يعمل فى غير معمل (فائدة): أراك تنفخ فى غير فحم، وتخط على الماء.. وللرجل يعمل الحيلة حتى يميل صاحبه إلى الشيء كأن يأباه: مازال يفتل له فى الذروة والغارب حتى بلغ منه ما أراد.. ونظيره «فلان يقرد فلانًا» يعنى يتلطف له وهذا كله كلام رأيتهم قد نحوا فيه نحو التمثيل، ثم لم يفصحوا بذلك، وأخرجوا اللفظ مخرجه إذا لم يريدوا تمثيلاً [2].

هذه أمثال مضروبة أو واردة للعراء عن الفائدة، ولطف الحيلة وكلها مجاز لمجيئه على حد الاستعارة. فالتمثيل عند الإمام عبد القاهر حقيقى ومجازى، والمجازى استعارة تمثيلية ومثل. وكل مثل عند ضربه استعارة تمثيلية، وليست كل استعارة تمثيلية مثلاً إذا قصرت على موردها ولم تستعمل فى غيره.

وهذه الصور التى ذكرها قريبة من الكناية وليست كناية لاستحالة إرادة المعنى المدلول عليه بهذه التراكيب دلالة وضعية مباشرة ولم تقف جهود الإمام عبد القاهر فى المجاز عند هذا الذى أشرنا إليه، بل فيه نظرات أخرى صائبة وعميقة.

---

(١) انظر تحليل هذا مفصلاً فى كتابنا: «من قضايا البلاغة والنقد» (ص ١٢٢)، ط. مكتبة وهبة. القاهرة.
(٢) دلائل الإعجاز (٦٩).

وفيما ذكرناه كفاية بالنسبة لموضوع هذه الدراسة. وله موقف حكيم فى الرد على منكرى المجاز سنعرض له عند مناسبته، والذى يهمنا الآن أن نسجل الحقائق الآتية:

أولاً: لم يكن الإمام عبد القاهر مجرد باحث جوز ورود المجاز فى اللغة وفى القرآن الكريم، ولكنه داع متحمس من دعاة المجاز وعلم خفاق من أعلامه، وفيلسوف من أحكم فلاسفته المفصحين عن أسراره، المدافع عن قضاياه، وما لقيه المجاز على يدى الإمام عبد القاهر مثلما يلقاه الابن العزيز على يدى الأب الحانى العطوف من فضل الرعاية، والتوجيه والسهر الدائم على تنشئته وحسن تربيته. ولم يدع الإمام القلم فى أسراره ودلائله حتى أسفرت مباحثه عن أبرز مسائله وقضاياه. ومهد الطريق لمن جاء بعده.

ثانيًا: حاول وضع حد لكل من الحقيقة والمجاز على النحو الذى مر بنا آنفًا.

ثالثًا: فرق بين نوعى المجاز لأول مرة فى الدراسات البلاغية المجاز اللغوى الكائن فى المثبت، والمجاز العقلى أو الحكمى أو الإسنادى الواقع فى الإثبات.

رابعًا: ميز بين ثلاثة أضرب من المجاز اللغوى:

الأول: الاستعارة المفردة.

والثانى: الاستعارة التمثيلية التى أسماها «التمثيل» على الاستعارة.

والثالث: الاستعارة المكنية وإن لم يسمها هكذا لكنه كان أول من اهتدى لحقيقتها ونبه الأذهان إليها.

خامسًا: أنه أول من هدى الباحثين من بعده إلى تقسيمات داخلية فى المجاز، وفى أنواعه من حيث الطرفان، والوجه العقلى والوجه الحسى، وتقسيم الاستعارة التصريحية إلى أصلية وتبعية، وكون أبلغية المجاز اللغوى على الحقيقة اللغوية فى المثبت لا فى الإثبات، وأبلغية العقلى فى العقلية فى الإثبات دون المثبت[1].

---

(١) انظر دلائل الإعجاز (٤٣٠) وما بعدها ط: شاكر.

سادسًا: أنه أول من أفصح عن أن النقل فى الاستعارة نقل للمعنى لا للفظ. ثم جاء السكاكى بعده وخالف هذا المذهب فجعل النقل فى الاستعارة للفظ دون المعنى، وكأن الإمام قد لفت نظره إلى هذه الفلسفة، ونبهه إلى شرعية البحث فيها.

سابعًا: أنه أول من لهج بنظرية المعنى، ومعنى المعنى وجعل معنى المعنى من دلالات الكناية والاستعارة والتمثيل. وله فى ذلك توجيهات رائعة.

ثامنًا: أنه أول من تدرج فى أقسام الاستعارة من الضعف إلى القوة باعتبار الجامع والطرفين، حتى جعل أرقى درجاتها فيما أسماه: الضرب الصميم الخالص من الاستعارة.

والواقع أن مباحث الإمام عبد القاهر فى البلاغة بعامة، وفى المجاز بخاصة ليس من الميسور الإحاطة بها إلا فى مجلدات ولن تغنى الكتابة مهما بذل فيها من جهد عن مباحث الإمام عبد القاهر لن تغنى عن قراءة مباحثه نفسها. كما لا تغنى رؤية السراب عن الشراب. ولولا احتياجنا لمباحث الإمام وآرائه فى المجاز فى مواجهة منكريه لما اقتطفنا هذه القطوف التى لا تمثل من الحقيقة إلا ما تمثله صورة النجم على سطح الماء من حجم النجم نفسه.

والإمام وإن كان لم يبدأ من فراغ قط. وهذا حق لسابقيه عليه، فإنه أعطى لاحقيه أضعاف أضعاف ما أخذه هو من سابقيه. وهذا واجب له علينا والإقرار بالواجب ضرب من ضروب الشكر إذا عز الوفاء به.

٦- السكاكى[1]

فى مجال البحث البلاغى الدقيق يلى الإمام عبد القاهر الجرجانى الإمام أبو يعقوب يوسف السكاكى، وهو يشغل مساحة زمنية هائلة فى أواخر القرن السادس

(١) هو الإمام سراج الملة والدين أبو يعقوب يوسف بن أبى بكر السكاكى ولد عام ٥٢٤ هـ كما فى معجم الأدباء: ٢٠/٥٩، وتوفى عام ٦٢٦، الأعلام ٨/ ٢٢٢.

وأوائل القرن السابع، وإذا كان الإمام عبد القاهر أستاذا لمدرسة، وإمامًا خط بقلمه أروع منهج جمع بين العلم والفن، والقاعدة والتذوق، وأسفرت كتاباته عن نظريتى «البيان» و«المعانى»[1] فإن السكاكى - بدوره - أستاذ - بحق لمدرسة، وإمام خط بقلمه أدق منهج تفصيلى لكليات البلاغة وجزئياتها، وأصولها وفروعها وإذا جاز لنا أن نضع تشبيها يبين دور الرجلين، وما بينهما من اتفاق وافتراق. فإن الإمام عبد القاهر مهندس عبقرى بنى مدينة فأحسنها وأجملها. والإمام السكاكى هوا لذى وضع أسماء ميادينها وشوارعها ورقم قصورها ومنازلها فاكتمل للمدينة جمال الإنشاء وحسن التنسيق.

ولست من الذين يتحاملون على السكاكى، ويتهمونه بما طاب لهم من ضروب الاتهام[2]. فإن كلا من الرجلين جاد بما عنده، وبذل قصارى جهده فى خدمة هذا الفن. وهذا ما ينبغى أن يكون فى الاعتبار عند الحكم على الرواد لأنهم بشر. والكمال عند البشر بعيد المنال. ومهما كان الأمر فإن البلاغة مدينة للسكاكى فى كثير من مسائلها. فرحم الله الرواد الذين تركوا لنا تراثًا غنيًّا ننهل منه ونعل.

• المجاز فى مباحث السكاكى:

وضع الإمام السكاكى كتابه المعروف «مفتاح العلوم» فى اثنى عشر[3] علمًا من علوم العربية وغيرها، وجعله فى ثلاثة أقسام، وقف ثالثها على البحث البلاغى بمعناه الشامل: «المعانى والبيان والبديع» وهو أول من وضع كل مصطلح من هذه المصطلحات الثلاثة بإزاء فن مخصوص بعد أن كانت تطلق بدون تمييز على البلاغة كلها، فهى معان مرة، وبيان أخرى، وبديع ثالثة. والذى يهمنا - حسب خطة الدراسة - مبحث الإمام السكاكى فى المجاز لغويًّا كان أو عقليًّا، لأنه بيت القصيد.

---

(١) انظر البلاغة تطور وتاريخ (١٦٠- ١٩٠) د. شوقى ضيف، ط دار المعارف.

(٢) انظر تاريخ علوم البلاغة والتعريف برجالها.

(٣) انظر معجم الأدباء (٢٠/ ٥٩).

• ما هو المجاز؟:

عرف الإمام السكاكى المجاز بقوله: «.. الكلمة المستعملة فى غير ما هى موضوعة له بالتحقيق استعمالاً فى الغير بالنسبة إلى نوع حقيقتها مع قرينة مانعة عن إرادة معناها فى ذلك الموضوع»[1] وفى شرحه لهذا التعريف نراه يضع فيه - أى التعريف - قيداً لدفع ما كان قد رآه الإمام عبد القاهر فيما تقدم من الاستعارة. فالإمام عبد القاهر يرى أن النقل فيها نقل معنى اللفظ لا نقل اللفظ نفسه[2]. والإمام السكاكى يرى أن المنقول فى الاستعارة هو اللفظ بمعناه وليس المعنى وحده. ترى هذا جلياً فى قول السكاكى: «وقولى بالتحقيق احتراز أن لا تخرج الاستعارة التى هى من باب المجاز نظراً إلى دعوى استعمالها فيما هى موضوعة له»[3] فأنت تراه قد أشار إلى رأى الإمام عبد القاهر بأنه دعوى استعمال الكلمة التى وقعت بها الاستعارة فيما وضعت له. وإن لم يصرح هو بنسبة هذا القول إلى الإمام عبد القاهر.

وفى خطوة أخرى فى شرحه التعريف يمهد لمصطلح «اصطلاح التخاطب» الذى على أساسه يبين المجاز من الحقيقة لتعدد جهات الوضع. وتظهر هذه المصطلحات التى كثر ترادها عند المتأخرين، وهى: الحقيقة اللغوية، والحقيقة الشرعية، والحقيقة العرفية، فالصلاة فى الوضع الشرعى إذا استعملت فى الدعاء فهى مجاز، وحقيقة إذا كان استعمالها فى العبادة المخصوصة، والدابة لغة حقيقة فى كل ما دب على الأرض، وقد خصها العرف بذوات الأربع. لذا كان الاصطلاح الذى وقع به التخاطب معرفته ضرورية فى الحكم على الكلمة بكونها مجازاً أو حقيقة.

هذه إضافات لم تكن معروفة قبل مبحث السكاكى فى الحقيقة والمجاز وكذلك مصطلح القرينة المانعة، وغير المانعة. وفيه يقول السكاكى بالحرف: «وقولى مع قرينة مانعة من إرادة معناها فى ذلك النوع (أى اللغوى أو الشرعى أو العرفى)

---

(١) مفتاح العلوم (١٥٣).

(٢) انظر دلائل الإعجاز (٤٦٠)، ط الأستاذ محمود شاكر. الخانجى القاهرة.

(٣) مفتاح العلوم (١٥٣) مرجع سابق.

احتراز عن الكناية، فالكناية. . . تستعمل فيراد بها المكنى عنه فتقع مستعملة فى غير ما هى موضوعة له، مع أنا لا نسميها مجازًا لعراتها عن هذا القيد (القرينة المانعة) ومعلوم أن النص على القرينة بهذا الوضوح لم يكن معروفًا قبل مباحث الإمام السكاكى، وإن كان اعتبار القرينة المانعة مفهومًا من كلام بعض السابقين على السكاكى، وبخاصة فى مباحث الإمام عبد القاهر[1]. ولا ننسى أن التفرقة الدقيقة بين قرينة المجاز المانعة، وقرينة الكناية المجوزة إنما هى من إضافات الإمام السكاكى، وليس بممتنع أن يكون نظره الفاحص فيما أطلق عليه السابقون مجازًا، وما أطلقوا عليه استعارة هو الذى أوحى إلى الإمام باستظهار هذه الفروق الدقيقة بين المجاز والكناية.

وبعد هذا يورد السكاكى تعريفًا آخر للمجاز بناء على ما قدمه من شروح فيقول: «ولك أن تقول: المجاز هو الكلمة المستعملة فى غير ما تدل عليه بنفسها دلالة ظاهرة استعمالاً فى الغير بالنسبة إلى نوع حقيقتها مع قرينة مانعة من إرادة ما تدل عليه بنفسها فى ذلك النوع»[2].

وبديه أن تعريف المجاز عند السكاكى فيه طول وقصور. والتعريفات يستحسن فيها الإيجاز. والقصور مع الطول مخل بالبيان لأن تعريف السكاكى - على طوله - خلا من الإشارة إلى علاقة التجوز مع شيوعها فى كتابات السابقين.

ويفرق السكاكى بين الحقيقة والمجاز بعبارة استوحى معناها من كلام الإمام عبد القاهر مع إضافات خلصت له. وهذا قوله: «ومن حق الكلمة فى الحقيقة التى ليست بكناية[3] أن تستغنى فى الدلالة على المراد منها بنفسها عن الغير لتعينها له بجهة الوضع»[4] ويقول: «ومن حق الكلمة فى المجاز أن لا تستغنى عن الغير فى الدلالة على ما يراد منها ليعينها له ذلك القيد»[5] وهو يقصد بـ«الغير» القرينة، لأنها هى «الغير» الذى يعين الكلمة المجازية للمعنى المجازى المراد منها.

---

(١) انظر دلائل الإعجاز مثلاً: مرجع سابق.
(٢) مفتاح العلوم (١٥٣).
(٣) انظر المبحث الذى تقدم عن الإمام عبد القاهر.
(٤، ٥) مفتاح العلوم (١٥٣).

وبهذا يكون كلام السكاكى هنا بمثابة شرح لدور القرينة ليس فيه جديد طارئ على مفهوم التعريف، اللهم إلا أن يكون الجديد إخراجه الكناية عن دائرة الحقيقة. وإن كان هو قد أشار إلى هذا فى محترزات التقييد.

والحقيقة - عنده - فعيل بمعنى مفعول أو بمعنى فاعل. أى أن الكلمة مثبتة فى مكانها من الوضع أو هى ثابتة فى مكانها. والتاء فيها للتأنيث[1].

أما المجاز فهو «مفعل من جاز المكان إذا تعداه»[2] فهو إذًا بمعنى فاعل. والمتأخرون جوزوا فيه أن يكون بمعنى فاعل وأن يكون بمعنى مفعول، على أن الكلمة جازت هى موضعها أو المتكلم هو الذى جاز بها موضعها فى الوضع وأن تكون بمعنى محل الجواز[3].

• المجاز المرسل:

اقتفى السكاكى أثر الإمام عبد القاهر فى كثير من مباحثه، ومنها تقسيم المجاز إلى لغوى وعقلى، وقسم المجاز اللغوى إلى عدة أقسام واحداً منها هو المجاز المرسل. وبعد أن ذكر ضابطه ساق كل مثال ذكره الإمام عبد القاهر مع إضافة أمثلة لم يذكرها. ويسمى الإمام السكاكى المجاز المرسل بأنه: «المجاز اللغوى الراجع إلى المعنى المفيد الخالى من المبالغة فى التشبيه»[4] ثم يحده فيقول: «هو أن تعدى الكلمة عن مفهومها الأصلى بمعونة القرينة إلى غيره لملاحظة بينهما ونوع تعانق»[5].

ويشرح هذه الفكرة فيقول: «نحو أن تراد النعمة باليد، وهى موضوعة للجارحة المخصوصة لتعلق النعمة بها من حيث إنها تصدر عن اليد»[6] وبمثل هذا شرح كل مثال أورده فى هذا المقام.

ولما كان هذا النوع من المجاز خاليًا من المبالغة فى التشبيه، فقد حرص الإمام السكاكى على بيان علة تسميته مجازًا وهى مختلفة باختلاف الصور فاليد يتجوز

---

(١) مفتاح العلوم (١٥٣).
(٢) مفتاح العلوم (١٥٤).
(٣) ينظر: شروح التلخيص (٤/ ٣٠/ ٣١)، والمطول (٣٥٢).
(٤، ٥، ٦) المفتاح (١٥٥).

بها عن النعمة لأن النعمة بها تكون. وعن القدرة والقوة لأن القدرة أكثر ما تكون باليد. وبالراوية عن المزادة وهى فى الأصل اسم للبعير الذى يحملها للعلاقة الحاصلة بينهما لحمله إياها. وبالغيث عن النباتات بكون الغيث سببًا فيه. وبالغيث عن السماء لأنه من جهتها يأتى. وبالنباتات عن الغيث وبأسنمة الآبال عن النباتات، وبالعين عن الرجل.. إلخ.. وقد بان من هذا أن علاقات هذا النوع من المجاز ليست المشابهة. وليست واحدة بل متعددة. وهذا فيما نرجح هو الذى حمل الخطيب على تسميته مرسلاً [1] لكون العلاقة فيه غير المشابهة. وعلى هذا سار الشراح من بعدهما إلى اليوم. واستقر تقسيم المجاز اللغوى إلى هذين القسمين:

(أ) مجاز لغوى علاقته المشابهة. وهو الاستعارة بكل أنواعها.

(ب) مجاز لغوى علاقته غير المشابهة، وهذا هو المجاز المرسل بعلاقاته المختلفة. وهذا التقسيم خاص بعلماء البلاغة، أما الأصوليون فلهم منهج مختلف[2] كما سيأتى إن شاء الله.

وبعد فراغ السكاكى من الحديث عن هذا النوع انتقل للحديث عن الاستعارة وعرفه تعريفًا مطولاً جامعًا فيه بين الاستعارة المصرحة والاستعارة المكنية جاعلاً لهما ضابطًا واحدًا مع تفصيل يسير ميز به بينهما. قال: «الاستعارة هى أن تذكر أحد طرفى التشبيه وتريد به الطرف الآخر مدعيًا دخول المشبه فى جنس المشبه به، دالاً على ذلك بإثباتك للمشبه ما يخص المشبه به»[3].

هذا هو التعريف الذى ارتضاه للاستعارة، وعند شرحه جعله شاملاً للمكنية والمصرحة فقال: «كما تقول فى الحمام أسد وأنت تريد به الشجاع مدعيًا أنه من جنس الأسود، فتثبت للشجاع ما يخص المشبه به وهو اسم جنسه مع سد طريق التشبيه بإفراده بالمذكر»[4].

---

(١) السكاكى أسماه: المجاز اللغوى المعنوى. انظر المفتاح (١٥٦).

(٢) انظر حاشية الدسوقى شروح التلخيص (٤/ ٣٠).

(٣، ٤) المفتاح (١٥٦).

وهذا كما ترى بيان للاستعارة المصرحة. وقال فى المكنية: «أو كما تقول: المنية أنشبت أظفارها. وأنت تريد بالمنية السبع بادعاء السبعية لها، وإنكار أن تكون شيئًا غير سبع فتثبت لها ما يخص المشبه به وهو الأظفار»[1].

ثم فرق بين «الإثبات» فى المصرحة. و«الإثبات» فى المكنية بأن المثبت لازم من لوازم اسم جنس المشبه به أو حقيقته[2].

وبعد أن عرف الاستعارة، وفلسف تحقيقها ووقوعها قسمها إلى أربعة أقسام على النحو الآتى:

• أقسام الاستعارة:

«الاستعارة المصرح بها التحقيقية مع القطع. الاستعارة المصرح بها التخييلية مع القطع. الاستعارة المصرح بها مع الاحتمال للتحقيق والتخييل. الاستعارة بالكناية»[3].

ومن البديه أن هذا التقسيم حادث لم يعرف قبل السكاكى، فهو من بنات أفكاره. والحق يقال: إن الإمام عبد القاهر هو الذى مهد الطريق للإمام السكاكى. ويكفى فى هذا أنه - الإمام عبد القاهر- أول من سلط الضوء على نوعى الاستعارة: التصريحية والمكنية[4] والإمام السكاكى قد اعترف بقيمة الجهود التى بذلها الإمام عبد القاهر وأثنى عليه بما يستحق فى غير هذا الموضع[5].

وقد نهج الإمام السكاكى فى شرحه لأقسام الاستعارة الأربعة النهج الآتى[6]: الاستعارة المصرحة التحقيقية مع القطع: مثال ذلك أن يكون عندك رجل شجاع، وأنت تريد أن تلحق جراءته وقوته بجراءة الأسد وقوته فتدعى الأسدية له بإطلاق اسمه عليه مفردًا له فى الذكر فتقول: رأيت أسدًا. والهدف من هذا الكلام مساواة

---

(١) المفتاح (١٥٦).
(٢) المفتاح بتصرف: نفس المرجع.
(٣) مفتاح العلوم (١٥٨).
(٤) ينظر أسرار البلاغة.
(٥) مفتاح العلوم (١٥٧).
(٦) سنكتفى بالأمثلة والتعليق الموجز عليها لأن فى تعريف كل قسم منها تطويلاً لا داعى له.

شـجاعـة «الرجل» شجـاعة الأسـد ولابد مع الإفراد بـالذكر من نصب القـرينة. ومعلوم أن الشـجاعة فى هذا المثال داخلة دخـولاً أوليًّا فى مفهـوم الطرفين. ومن الاستعارة المصرح بها التحقيقية مع القطع - عنده - كل استعارة نزل فيها شبه التضاد منزلة شـبه التناسب للتـهكم أو التلميح وادعـاء أن أحدهما من جـنس الآخر مع الإفـراد بالذكر ونصب الـقرينة المانعـة. ومـثل له بقوله: إن فـلانًا تواترت عليـه البشارات بقتله ونهب أمواله وسبى أولاده. وسـمى هذا النوع: الاستعارة التهكمية أو التمليحية[1].

فالاستعارة المصرح بها عنده ما أفرد فيها المشبه به بالذكر دون المشبه. سواء كان الجامع بين الطرفين داخـلاً فى مفهومهمـا معًا، كما فى الشجـاعة. أو غير داخل حين ينزل شبه التـضاد منزلة شبه التناسب، وقد سلك المؤلف بالاستعارة الـتمثيلية هذا المسلك، فقـال: «ومن الأمثلة استعـارة وصف إحدى صورتين منتزعـتين من أمور لوصف الأخرى.. ومثـل لهما بمثل ما مثل به الإمام عبـد القاهر «أراك أيها الفتى تقدم رجـلاً وتؤخر أخرى»[2]. فهذا كله استـعارة مصرح بها تحقـيقية على القطع لخلوها من صنعـة المتوهم التى سيأتى ذكـرها فى القسم الثانى من الأقـسام الأربعة المتقدم ذكرها.

والاستـعارة المصـرح بها التـخييلـية مع القطع، فـد أسهب المؤلف فى بيـانها وتقريرها. وضابطها عنده هو: «أن تسمى باسم صورة متحققة صورة عندك وهمية تقـدرها مشابهـة لها مفردًا فى الذكر فى ضمن قرينة مـانعة عن حمل الاسم على ما يسبق منه إلى الفهم..»[3].

وخلاصة التـمثيل لها عنده أن تثـبت للمنية - بعد تشبـيهها بالسـبع - أعضاءه وجوارحه مـثل الأنياب والمخالب ليكون إثبات هذا إليـها قرينة مانعـة من إجرائها على ما يسبق إلى الفهم منها..

---

(١) المفتاح ملخصًا (١٥٨، ١٥٩).

(٢) المفتاح نفس الموضع (١٥٩)، وقد خرج المؤلف بهذا القول عن أصله المعروف وتصرف فيه على ما ترى.

(٣) المفتاح (١٦٠).

أو تثبت للحال لسانًا - بعد تشبيهها بالإنسان - إذا كانت دالة دلالة واضحة. ثم تثبت لذلك اللسان نطقًا... أو تشبه حكمًا من الأحكام تابعًا لامرئ فى تصرفه كيف شاء بالناقة المنقادة لقائدها كيف أراد. فتثبت للحكم المشبه فى الوهم ما قوام ظهور انقياد الناقة به.. وهو صورة الزمام فتقول: زمام الحكم الشبيه بالناقة فى اتباع المستتبع بيد فلان[1]».

هذه هى الاستعارة التخييلية عند المؤلف. وقد أثار كلامه فيها كثيرًا من الجدل عند الشراح[2]. فبعد اتفاقهم المعروف على أن التخييلية هى قرينة المكنية، اختلفوا فى صحة تسميتها استعارة؛ لأن لازم المشبه به المحذوف المثبت للمشبه حقيقة لغوية لا نقل فيها لغير ما وضعت له. والتخييل واقع فى الإثبات وهو معنى من المعانى وليس لفظًا فكيف يكون استعارة وهو فعل من أفعال النفس؟ إذن ففى تسميته استعارة تسامح.

وكذلك اختلفوا فى تفرد التخييلية عن المكنية بعد اتفاقهم على استلزام المكنية التخييلية؛ لأنها قرينتها. ومن منع تفرد التخييلية عن المكنية قال فى مثل قول السكاكى المذكور: زمام الحكم الشبيه بالناقة.. بيد فلان» أنه على فرض صحته.. عند البلغاء فهو تشبيه وليس استعارة للتصريح بالمشبه به - هنا - وهو الناقة. وبناء على هذا فإن كلمة «زمام» المضافة إلى الحكم ترشيح للتشبيه وليست قرينة وإن كانت خيالاً؛ لأن الترشيح ليس وقفًا على الاستعارة والمجاز المرسل، بل هو وارد فى التشبيه. وضابط الترشيح أن يذكر ملائم المشبه به فى التشبيه وفى المتجوز فيه[3].

والواقع أن آراء الإمام السكاكى فى ما دعاه الاستعارة التخييلية لم يقع موقعًا مرضيًا عند المحققين، وقد نقده الخطيب القزوينى نقداً وجيها، وكشف عن مواضع الضعف فى كلام السكاكى بما يزيل كل لبس[4].

---

(١) المفتاح (١٦٠) بتصرف.

(٢) ينظر مختصر السعد (٢/ ٢٤٧)، وتجريد الإنبابى عليه.

(٣) ينظر شروح التلخيص (٤/ ١٥٦)، وما بعدها والمطول (٣٩٥).

(٤) ينظر الإيضاح (٤٤٩)، شرح وتعليق د. محمد عبد المنعم خفاجى، وقد أثار نقد الخطيب جدلاً واسعًا عند الشراح. انظر شروح التلخيص (٤/ ٢٠٠) وما بعدها.

والاستعارة المصرح بها مع احتمال التحقيق والتخيل، وهى القسم الثالث - عنده - مثل لها بقول زهير:

صحا القلب عن سلمى وأقصر باطله وعرى أفراس الصبا ورواحله

وكلام السكاكى - هنا - فيه طول[1]، وقد عبر عنه الخطيب بعبارات موجزة ووافية وأكثر وضوحًا قال: «أما التخييل فأن يكون أراد أن يبين أنه ترك ما كان يرتكبه أوان المحبة من الجهل والغنى، وأعرض عن معاودته فتعطلت آلاته كأى أمر وطنت النفس على تركه، فإنه تهمل آلاته، فتعطل. فشبه الصبا بجهة من جهات المسير -كالجح والتجارة قضى منها الوطر فأهملت آلاتها فتعطلت فأثبت له الأفراس والرواحل فالصبا على هذا من الصبوة بمعنى الميل إلى الجهل.. وأما التحقيق فأن يكون أراد دواعى النفوس وشهواتها والقوى الخاصة لها فى استيفاء الملذات، أو الأسباب التى قلما تتآخذ فى اتباع الغى إلا أوان الصبا[2]».

وبهذا تنتهى أقسام المصرحة عنده وهى ثلاثة: مصرح بها تحقيقية على القطع، وتخييلية على القطع. ومحتملة للوجهين. بيد أن التخييلية فى المحتملة قد اتفق كلام الشراح على أنها استعارة بالكناية[3]. وهى فى بيت زهير كما تقدم فى كلام الخطيب الملخص لفكرة السكاكى تشبيه الصبا بجهة من جهات المسير. تشبيها مضمرًا فى النفس. وإثبات الأفراس والرواحل وهما من خواص المشبه به للمشبه هو قرينة التجوز. والواقع أن هذا الموضوع فى حاجة إلى تحرير ليس هذا موضعه فنكتفى بمجرد الإشارة إليه الآن.

أما القسم الرابع فهو الاستعارة المكنى عنها. وفيها يقول الإمام السكاكى: «وهى كما عرفت أن تذكر المشبه وتريد به المشبه به دالاً على ذلك بنصب قرينة.. وهى أن تنسب إليه وتضيف شيئًا من لوازم المشبه به.. مثل أن تشبه المنية بالسبع ثم تفردها بالذكر مضيفًا إليها على سبيل الاستعارة التخييلية من لوازم المشبه به

---

(١) المفتاح (١٦٠). (٢) الإيضاح (٤٤٦).

(٣) ينظر شروح التلخيص (٤/ ١٨٥) وما بعدها.

ما لا يكون إلا له ليكون قرينة دالة على المراد. فتقول: مخالب المنية نشبت بفلان طاويا بالذكر المشبه به، وهو قولك: الشبيهة بالسبع. أو مثل أن تقول: لسان الحال ناطق بكذا تاركا ذكر المشبه به وهو: قولك: الشبيه بالمتكلم، أو تقول: زمام الحكم فى يد فلان يترك ذكر المشبه به. وقد ظهر أن الاستعارة بالكناية لا تنفك عن الاستعارة التخييلية[1]».

وتحدث المؤلف بعد حديثه عن هذه الأقسام الأربعة عن الاستعارة الأصلية التى تجرى فى أسماء الأجناس.. والاستعارة التبعية الجارية فى الأفعال والصفات المشتقة، والحروف ثم تحدث عن الترشيح والتجريد، وأشار إلى الإطلاق حيث تكون الاستعارة لا مرشحة ولا مجردة. وأبان أن الاستعارة لما كانت تنبنى على التشبيه تنوعت مثله خمسة أنواع: استعارة محسوس لمحسوس بوجه حسى، أو بوجه عقلى، ومعقول لمعقول، ومحسوس لمعقول، ومعقول لمحسوس. ومثل لهذه الأنواع جميعًا[2] مع الشرح والتوجيه. ثم شرع فى الحديث عن المجاز العقلى على النحو الآتى:

• المجاز العقلى:

بحث الإمام السكاكى المجاز العقلى بهذا العنوان فى «الفصل الخامس فى المجاز» وبدأ بتعريفه فقال: «المجاز العقلى هو الكلام المفاد به خلاف ما عند المتكلم من الحكم فيه لضرب من التأويل إفادة للخلاف لا بواسطة وضع[3]».

وبين فائدة قوله: «خلاف ما عند المتكلم»[4] لإخراج مثل قول الدهرى أو الجاهل: «أنبت الربيع البقل» فإن هذا الإسناد مطابق لاعتقاد قائله فهو إذن حقيقة وليس مجازًا نظرًا لأن قائله دهرى أو جاهل لا يرى ضرورة إسناد مثل هذه الأفعال إلى الله. والمراد بما عند المتكلم حقيقة اعتقاد المتكلم. فالدهرى يعتقد أن

---

(١) مفتاح العلوم (١٦٠، ١٦١).
(٢) نفس المصدر (١٦١- ١٦٤).
(٣) مفتاح العلوم (١٦٦).
(٤) جرت مناقشات واسعة لهذه العبارة عند من جاء بعد السكاكى، انظر -مثلاً- المطول (٥٨)، وحاشية السيد عليه، ومختصر السعد وشروحه عليه.

الربيع هو الذى أنبت البقل لذا كان كلامه فيه حقيقة اعتقادية لا مجازاً. ومثله الجاهل الذى يسند الأحداث إلى أسبابها وعللها الظاهرة. هذا ما شاع عند المتأخرين من علماء البيان. ولذلك قال السكاكى: «ولذلك لا تراهم يحملون نحو: أشاب الصغير وأفنى الكبير كر الغداة ومر العشى على المجاز ما لم يعلموا أو يغلب فى ظنهم أن قائله ما قاله عن اعتقاد»[1]. ثم أخذ المؤلف فى شرح محترزات التعريف كإخراج الكذب بضرب من التأويل، وإخراج المجاز اللغوى بقيد «لا بواسطة وضع»[2] لأن المجاز اللغوى لا يعرف إلا بعد معرفة أصل الوضع وخروج الاستعمال عنه. وإنما احتاج المؤلف لهذا القيد لأن جعل المجاز العقلى وصفًا للكلام ولم يحتج له غيره كالخطيب - مثلاً - لأنهم جعلوا المجاز العقلى وصفًا للإسناد وهو معنى من المعانى. على أن فى تعريف السكاكى نفسه ما يشير إلى الإسناد، وهو قوله: «المفاد به خلاف ما عند المتكلم» بيد أنه جعل «المفاد به..» خبراً عن «الكلام» فاحتاج إلى القيد الذى لم يحتج له من عرف المجاز العقلى بأنه «إسناد الفعل أو معناه إلى غير ما هو له» والإسناد من عمل العقل لا من عمل اللغة كما أبان الإمام عبد القاهر من قبل[3].

ومن المسائل التى عرض لها السكاكى فى هذا المجال حقيقة الإسناد فى صور المجاز العقلى. كإسناد إنبات البقل للربيع. وفى إسناد هزيمة الجند للأمير. فالأول فعل لله سبحانه. والثانى فعل لعسكر الأمير. ومتابعته للإمام عبد القاهر ظاهرة فى تسميته مجازًا عقليًّا أو حكميًّا أو مجازًا فى الإثبات. وفرق الإمام السكاكى بين مثل: أنبت الربيع البقل، ومثل هزم الأمير الجند فالأول عقلى بحت لأن الحكم بأن إنبات البقل راجع لله وحده طريقة العقل. أما الثانى فإن العقل لا يمنع أن يهزم الأمير نفسه الجند، لذلك رجح أن يسمى المجاز حكميًّا. كما جور إطلاق البقلى عليه لكن لا من باب أولى[4].

---

(١) المفتاح (١٦٦)، والبيت للصلتان العبدى أحد شعراء ديوان الحماسة (٣/ ١٩١) ت: الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد، ومعاهد التنصيص (١/ ٧٣) تحقيقه أيضًا.

(٢) المفتاح (١٦٦).

(٣) انظر المبحث الخاص بعبد القاهر فيما سبق.

(٤) المفتاح (١٦٧).

• مجامعة الوضعى العقلى ومباينتهما:

وعرض المؤلف لمجامعة المجاز الوضعى المجاز العقلى، وتفرد كل منهما عن الآخر فقال: «واعلم أن هذا المجاز لرجوعه إلى الحكم واستدعاء الحكم محكومًا به ومحكومًا له، واحتمال كل واحد منهما الحقيقة الوضعية والمجاز الوضعى لا يزال يتردد بين أربع صور لا مزيد عليهن»[1].

ثم أخذ فى عرض الصور وشرحها على الوجه الآتى: فهما إما حقيقتان وضيعتان مثل: أنبت الربيع البقل. فالمحكوم له وهو الربيع حقيقة وضعية مستعملة فى مكانها الوضعى. وهكذا ما أشبهه. والمحكوم به وهو إنبات البقل حقيقة وضعية مستعملة فى مكانها الوضعى ولا مجاز إلا فى مجرد الحكم.

وإما أن يكونا مجازين وضعيين مثل: «أحيا الأرض شباب الزمان» فكل من أحيا الأرض وشباب الزمان مجازان وضعيان[2] أما نفس الحكم (إسناد الإحياء لشباب الزمان) فمجاز عقلى وإما أن يكون الأول حقيقة وضعية والثانى مجازًا وضعيًّا ومثاله: «أنبت البقل شباب الزمان» أو العكس ومثاله: «أحيا الربيع الأرض»[3] وهذه قسمة عقلية لجأ إليها المؤلف فى حصر الأقسام، ومنهجه العقلى العلمى لا تكاد تخلو منه آراؤه وأحكامه.

وقد اهتدى بالإمام عبد القاهر فى الإشارة إلى كثرة ورود المجاز العقلى فى القرآن الكريم وتحليل صور منه[4].

• تعريض السكاكى بالإمام عبد القاهر:

ثم انتقل المؤلف إلى مسألة كان الإمام عبد القاهر قد أبدى فيها رأيًا، وهى: ليس بلازم فى المجاز العقلى أن يكون للفعل فاعل حقيقى يكون الإسناد إليه حقيقة يتفرع عنه الإسناد المجازى فى المجاز العقلى. وجوز الإمام عبد القاهر أن يكون الفعل مسندًا إلى الفاعل المجازى من أول الأمر[5]..

---

(١) المفتاح (١٦٧).
(٢) أحيا مستعار لأنبت، وشباب الزمان مستعار للربيع.
(٣) المفتاح (١٦٧، ١٦٨).
(٤) نفس المصدر (١٦٨).
(٥) انظر الأسرار.

وجاء السكاكى ليرد هذا المذهب متابعًا للإمام فخر الدين الرازى الذى قال: «إن الفعل لابد أن يكون له فاعل حقيقة لامتناع صدور الفعل لا عن فاعل، فهو إن كان ما أسند إليه الفعل - يعنى فى مثل أقدمنى بلدك حق لى على فلان - فلا مجاز»[1].

وحذا السكاكى حذوه فحذر من اتباع مذهب الإمام عبد القاهر وجعل فاعل بعض هذه الصور هو الله سبحانه. وفاعل بعضها هو «النفس» لأنها فى حالة الإسناد المجازى مسندة إلى الداعى، والعقل لا يقبل الداعى فاعلاً وإنما يقبله محركًا[2]. وحجة الرازى والسكاكى أن المجاز فرع الحقيقة ومحال أن يتحقق فرع بدون حقيقته. وتابعهما فى هذا المذهب الخطيب فيما بعد[3].

وقد دفع المتأخرون عن الإمام عبد القاهر ما أخذه عليه الفخر والسكاكى والخطيب من أن جهة الإسناد الحقيقى فى مثل تلك التراكيب قد خفيت عليه. وحاصل دفعهم أن الفخر وصاحبيه لم يفهموا مراد الشيخ عبد القاهر، وخلاصة مذهبه:

١- أن الفاعل الحقيقى إذا كان موجودًا حال الإسناد المجازى مثل أنبت الربيع البقل. وهزم الأمير الجند، وكسا الخليفة الكعبة. روعى هذا الفاعل وكان الإسناد المجازى مفرعًا عنه؛ لأنه كون فاعل الإنبات الله ظاهر، وكذلك فاعل الهزيمة وفاعل الكسوة وهما عسكر الأمير، وأعوان الخليفة.

٢- وإذا كان الفاعل اعتباريًا كما فى: محبتك جاءت بى إليك. ويزيدك وجهه حسنًا. فليس بلازم تقديره حتى يكون الإسناد المجازى مفرعًا. وقد فهم الفخر وصاحباه أن الإمام عبد القاهر ينكر الفاعل الحقيقى فى هذه الصور كلية مع أن مراده نفى الاستعمال لا النفى المطلق. والفرق كبير بين ما فهمه الفخر وصاحباه

---

(١) انظر دراية الإيجاز.

(٢) انظر هذا مفصلاً فى المفتاح (١٦٨)، والصور هى: محبتك جاءت بى إليك -يزيدك وجهه حسنًا- أقدمنى بلدك حق لى على فلان.

(٣) انظر الإيضاح (١٠٦)، وقد جعل تقدير الفاعل الحقيقى واجبًا.

وبين ما فهمه الشراح[1] حيث لم تسند تلك الأفعال إلى فاعلها الحقيقى وإنما أسندت إلى الفاعل المجازى ابتداء. وهذا هو مراد الشيخ عبد القاهر رحمه الله. هو - كما ترى - صادر عن الذوق الأدبى المرهف الذى أضفى على مباحثه كلها سحراً وجمالاً. أما مذهب السكاكى فإنه علمى تقريرى، وكل إناء بالذى فيه ينضح كما جاء فى المثل.

• إنكار السكاكى للمجاز العقلى؟!:

لم يكن السكاكى مقتنعًا كل الاقتناع بفكرة المجاز العقلى حين أقبل نحوه بدرسه وفلسف له، ويجهد نفسه فى استجلاء مسائله وقضاياه. وإنما فعل ما فعل مجاراة لمن سبقه ممن كتب حوله كالإمام عبد القاهر، وجار الله الزمخشرى والفخر الرازى الذين تأثر بهم فى كثير مما كتب.

لذا تراه حين فرغ من بحثه - أى المجاز العقلى - سرعان ما انقض عليه وأنكره ووضع عليه شارة غير شارته؟! وألبسه ثوبًا غير ثوبه، ونحله تسمية غير تسميته؟! فاسمع إليه يقول:[2] «وإذا تأملت المجاز العقلى وجدت الحاصل منه يرجع إلى إيقاع نسبة فى غير موضعها عند الواقع لا من حيث اللغة لضرب من التأويل مثل النسبة بين إنبات البقل والربيع فى الخبر والأمر والنهى والاستفهام، وبين الوزير وبناء القصر فى ذلك، هذا كله تقرير للكلام فى هذا الفصل بحسب رأى الأصحاب من تقسيم المجاز إلى لغوى وعقلى. وإلا فالذى عندى هو نظم هذا النوع فى سلك الاستعارة بالكناية، بجعل الربيع استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقى بوساطة المبالغة فى التشبيه على ما عليه مبنى الاستعارة.. وجعل نسبة الإنبات إليه قرينة للاستعارة»[3] وهكذا يزول المجاز العقلى كمبحث مستقل إلى صورة من صور المكنية فالإنبات فى مثال الربيع فاعله الحقيقى الله سبحانه، ولكن بولغ فى شأن الربيع وهو زمن الإنبات حتى شبه

---

(١) ينظر شروح التلخيص (١/ ٢٦٠)، ومختصر السعد وشروحه (١/ ١٩٤)، وحاشية السيد على المطول: (٦٦).

(٢، ٣) المفتاح (١٦٩).

بالفاعل الحقيقى فى القدرة على الإنبات، فجعل هو الفاعل على طريق الاستعارة المكنية، وإثبات لازم المشبه به - الفاعل الحقيقى- للمشبه هو القرينة الصارفة الدالة على المشبه به. وهكذا يصنع فى كل صور المجاز العقلى، وتئول كل صوره لتستقر فى دائرة الاستعارة المكنية عند الإمام أبى يعقوب السكاكى. رضى بهذا الباحثون أم لم يرضوا. ولم يقف الإمام السكاكى عند هذا الحد، بل صار إلى ما هو أبعد منه حيث كان قرر أن الاستعارة التبعية أولى بها أن تندرج تحت اسم الاستعارة المكنية حيث تشبه الحال فى «نطقت الحال» بالإنسان وتجعل نسبته النطق إليها قرينة المكنية. وهذا عنده أقرب للضبط[1] وبعد هذا قال الإمام السكاكى: «وإننى بناء على قولى هذا ها هنا، وقولى ذلك فى فصل الاستعارة التبعية. وقولى فى المجاز الراجع عند الأصحاب إلى حكم للكلمة على ما سبق أجعل المجاز كله لغويًّا»[2]..

ورد المتأخرون مذهب السكاكى هذا فى إنكار المجاز العقلى ودرجه فى صور الاستعارة بالكناية، وكان الخطيب أول من لحظ هذا وناقشه فى وضوح وأبان عن قصور السكاكى فى هذا المبحث، وقد تابع الخطيب شراح تلخيصه من بعده[3].

والتحقيق أن إنكار السكاكى المجاز العقلى لا تساعده عليه بعض التراكيب على نحو ما ذكره ناقدوه. أما درجه الاستعارة التبعية فى المكنية فهذا سائغ لأنه أمر اعتبارى يختلف باختلاف الجهات المرعية فى التخريج، فنحو قوله تعالى: ﴿إِنَّا لَمَّا طَغَا الْمَاءُ حَمَلْنَاكُمْ فِي الْجَارِيَةِ﴾ [الحاقة: ١١] يمكن تخريجه على ثلاثة أوجه باختلاف مراعاة جهة التجوز. فمن جعل التجوز فى «طغى» كانت استعارة تبعية شهبت فيها الزيادة بالطغيان بجامع مجاوزة الحد فى كلٍّ. وقرينتها الفاعل ومن لحظ أن الطغيان هو فعل «العقلاء» أدرك أنه مسند إلى غير ما هو له وهو «الماء» كان مجازًا عقليًّا علاقته السببية لأن العقاب اشتد وزاد على قوم نوح بسبب انهمار الماء من السماء وتفجره من الأرض. ومن نظر إلى أن الماء فى اجتماعه ومطاردته

---

(١) مفتاح العلوم (١٦٣). (٢) نفس المصدر (١٦٩).

(٣) انظر الإيضاح (١٠٦)، وشرح مختصر السعد (١/ ١٩٣).

لقوم نوح كـان بمنزلة خصم يفكر ويـدبر ويعمل ويسعى لإهـلاك عدوه صح عنده بهذا الاعتبار أن تكون استعارة مكنية وإسناد الطغيان هو قرينتها.

وأيًّا كان الأمر فإن الإمام السكاكى من أشهـر علماء الأمة القائلين بورود المجاز لغويًّا وعقليًّا على مذهب الأصحاب، ولغويًّا على مذهبه. ومن أشهر علماء الأمة القائلين بوروده فى اللغة بوجه عام. وفى القرآن الكريم بوجه خاص. وأنه بوضعه القسم الثـالث من كتاب المفـتاح وضع دستورًا دائمًـا لفنون البلاغة ومنهـا المجاز، وشغل الباحثين من بعده وسيشغلهم إلى ما شاء الله.

٧- الخطيب القزوينى[1]

للخطيب منزلة خاصـة فى البحث البلاغى بوجه عام، لـم يحظ بها أحد ممن تقدمـه، ولا ممن لحق به. فكان قطب الدائرة بحق إذ كـان البحث البلاغـى قبله آخذًا فى النمـو والتدرج جـيلاً بعد جـيل، فجاء هو وقـد استلهم أبرز مـباحث سابقيـه، وأخذ على عاتقه مهـمة «صوغ المباحث البـلاغية» فى عبارات جـامعة محـررة وأضاف إليـها ما جـادت به «قريحـته» مع دقة النظر، وصـواب الفكر، وسـلامة المذاهب، وصـحة الاسـتنتاج. وكـان أمينًـا بحق فى تسجـيل الظواهر البلاغية التى حفلت بها مباحث المتقـدمين مع تهذيبها وعرضها فى ثوب قشيب. وتنسيق رائع.

أما من جاء بعده فقد داروا فى فلكه، واتخذوا من مباحثه فى البلاغة نقطة بدء انطلقوا منها إلى غايات بعيدة، وآفاق رحيبة، مـهتدين أينما ساروا بما كتبه ملخصًا أو موضـحًا. ولم يزل البـحث البلاغى حتى الآن - يتـخذ من مـباحث الخطيب علامات طريق، ومنارات سير.

وترجع منزلته إلى كـتابه «تلخيص المفـتاح» الذى لخص فـيه القسم الثـالث من «مفتاح العلوم» للسكاكى. وكتابه «الإيضاح» الذى جعله كالشرح له. وعند هذين

(١) هو جلال الدين محمد بن سـعد الدين عبد الرحمن القزوينى قاضى قضـاة الشام ومصر وخطيب دمشق الشافـعى المذهب توفى بدمشـق عام ٧٣٩هـ، وللعلمـاء كلام طويل فى الثناء عليـه، انظر ترجمـته فى شذرات الذهب (٦/ ١٣٢) والدرر الكامنة (٤/ ٣).

الكتابين وصلت المباحث البلاغية إلى ذروة النضج والاكتمال، ووقفت مرحلة النمو والتطور ووقف اللاحقون جهودهم على شروح «التلخيص» ووضع الحواشى والتعليقات على الشروح على نحو ما هو معروف[1]. هذا وقد أطلنا نوعًا ما فى التقديم لمباحث الخطيب فى «المجاز» الذى هو موضوع هذه الدراسة؛ لأننا سنختم بمباحثه الحديث عن مذاهب الإعجازيين والبلاغيين فى مواجهة منكرى المجاز قديمًا وحديثًا.

• مباحث المجاز عند الخطيب:

علمنا فيما تقدم أن الإمام عبد القاهر الجرجانى هو أول من قسم المجاز إلى مجاز لغوى واقع فى المثبت، ومجاز عقلى أو حكمى واقع فى الإثبات[2]. فجعل من جاء بعده ينهجون فيه نهجه، ومنهم السكاكى الذى بحث المجاز العقلى فى علم البيان[3]. أما الخطيب فبعد مجاراته لهما فى التقسيم فإنه خالف منهج الإمام السكاكى فى موضع بحثه، فبحثه فى علم المعانى؛ لأنه صورة من صور الإسناد وحال من أحواله. ودرج على هذا كل الشراح من بعده.

• المجاز العقلى:

قبل التعرض للمجاز عرف الخطيب الحقيقة العقلية المتفرع منها المجاز العقلى، ولما كان المجاز العقلى واقعًا فى الخبر بكثرة تفوق وقوعه فى الأشياء تحدث عن أضرب الجبر العقلية من حيث مطابقته للواقع والاعتقاد وعدم مطابقته.. مشيرًا إلى مذاهب العلماء فى هذا الشأن ممثلاً لكل صورة[4] ثم عرف المجاز العقلى فقال: «وأما المجاز فهو إسناد الفعل أو معناه إلى ملابس له، غير ما هوله، بتأول»[5].

---

(١) انظر تاريخ علوم البلاغة والتعريف برجالها (١٣٦). للشيخ أحمد مصطفى المراغى، والبلاغة تطور وتاريخ: ٣٥٢ د. شوقى ضيف، الطبعة السادسة، دار المعارف- القاهرة.

(٢) انظر ما كتبناه عن الإمام عبد القاهر فيما تقدم من هذه الدراسة.

(٣) انظر نفس المصدر عن الإمام السكاكى من هذه الدراسة.

(٤) الإيضاح (٩٧، ٩٨) شرح د/ محمد عبد المنعم خفاجى.

(٥) نفس المصدر (٩٨).

وبين ملابسات الفعل التى يصح الإسناد إليها فـقال: «وللفعل ملابسات شتى: يلابس الفاعل، والمفعول به، والمصدر والزمان، والمكان، والسبب»[1].

وبعد التمثيل أشار[2] إلى القرينة المدلول عليهـا فى التعريف بكلمة «تأول» أى بجعل الفاعل المجـازى كما فى نحو ﴿فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾ [القارعة: ٧] مـضاهيًا للفاعل الحقيقى فى الإسناد إليه؛ لأنه مفعول به للفعل «رضى» نفسه.

ويدلف الخطيب ليناقش بعض أراء السكاكى فى المجـاز العقلى ويرد كثيـراً منها مـرجحًـا مـا رآه هو من صـواب. ويؤيد مـذهبـه بكلام الشـيخ عبـد القـاهر، والزمـخشـرى فى بعض المواضع، ثم ينتـهى من هذا كله إلى بيان أقـسام المجـاز العقلـى باعتبـار طرفيـه متعـمداً كـلام السكاكى فى هذا التقـسيم مـضيـفًا بعض المعلومـات التى رأى أن المقـام محـتاج إليـها[3]. ويخالف السكـاكى وظاهر كلام الإمام عبد القاهر فى مسألة أن الموصوف بالحقيقة العقلية والمجاز العقلى هو الكلام لا الإسناد. ويبين رأيه هو فيقـول: «وعلى ما ذكرناه هو الإسناد لا الكلام. وهذا ظاهر ما نقله الشيخ أبو عمرو بن الحاجب[4] - رحمه الله - عن الشيخ عبد القاهر، وهـو قـول الزمخشـرى فى الكشـــاف.. وإنمـا اخترناه، لأن نسبة المسمى حـقيقة أو مجازًا إلى العقل على هذا نفسـه بلا واسطة شىء. وعلى الأول لاشتماله على ما ينتـسب إلى العقل. أعنى الإسناد»[5]. وكأنه يقـول: الدلالة على نسبة بغـير واسطة أولى من الدلالة عليها بواسطة. وهذا مبدأ مرعى الجانب..

وحلل الخطيب بعض صـور المجـاز العقلى تحـليلاً جـمع بين وجـازة العبـارة ودقتـها، وصحة التـوجيه. من ذلك تحليله لقـوله تعالى: ﴿وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا﴾ [الأنفال: ٢] فقـد قال فيه: «نسـبت الزيادة التى هى فعل الله إلى

---

(١) الإيضاح (٩٨).
(٢) نفس المصدر (٩٨، ٩٩).
(٣) نفس المصدر (٩٩-١٠١).
(٤) هو جمال الدين عثمـان بن عمر بن أبى بكر.. المعروف بابن الحاجب صاحب الكافيـة والشافية فى النحو والصرف، ومنتهى السول فى الأصول، توفى عام (١٤٦)، الأعلام (٤/٢١١).
(٥) نفس المصدر (١٠٢).

الآيات لكونها سببًا فيها»[1] وقوله تعالى: ﴿وَذَٰلِكُمْ ظَنُّكُمُ ٱلَّذِى ظَنَنتُم بِرَبِّكُمْ أَرْدَىٰكُمْ﴾ [فصلت: ٢٣] إذ قال فيه قبل أن يذكره: «وكذا قوله تعالى»[2] أى أن الإسناد الحقيقى هنا إلى الله، ولكن خولف فأسند الإرداء إلى الظن لكونه سببًا فيه. فالإسناد فى كلا الموضعين للسبب، وهو فى الواقع لله.

ولا يخفى على ذى فهم بمرامى الكلام أن فى إسناد زيادة الإيمان إلى سماع الآيات تنويهًا بشرف الآيات حتى لكأنها نفسها أحدثت الزيادة.

وفى إسناد الإرداء إلى الظن تنويهًا بقبح الظن حتى لكأنه أحدث الإرداء بنفسه. والإسناد فيهما إلى السبب الموجب المؤثر وجوده فى استحقاق ما أسند إليه.

ولعل الخطيب هو أول من فرق بين نوعى السبب المسند إليهما فى المجاز العقلى. وذلك حين تراه يقول: «ومن هذا الضرب قوله: ﴿يُذَبِّحُ أَبْنَآءَهُمْ﴾ [القصص: ١٤] فإن الفاعل غيره. ونسب الفعل إليه لكونه السبب الآمر به»[3].

فقد أسند «التذبيح» إلى فرعون، وهو لم يباشر الذبح بيده. وإنما الذى ذبح هو «عملته» وإنما صح الإسناد إليه لأن الذبح عن أمره كان. فهو سبب آمر، والسبب الآمر والموجب المؤثر سواء فى صحة الإسناد إليهما. وسر الإسناد إلى فرعون -هنا- للتسجيل عليه بسوء صنيعه، وكونه مسئولاً أمام الله عن كل نفس بريئة، أزهقت روحها بأمره ورضاه.

ونرى الخطيب فى تحليلاته لصوره المجاز العقلى غواصًا وراء دقيق المعانى. ففى قوله تعالى فى شأن إبليس: ﴿يَنزِعُ عَنْهُمَا لِبَاسَهُمَا﴾ [الأعراف: ٢٧] يقول: «نسب النزع الذى هو فعل الله - إلى إبليس؛ لأن سببه أكل الشجرة، وسبب أكلها وسوسته ومقاسمته إياهما أنه لهما لمن الناصحين»[4] هذا. وقد رأيت الشراح مجمعين على أن فاعل النزع الحقيقى هو الله وإسناده إلى إبليس مجاز. وأرى أن هذا التوجيه فى حاجة إلى تحرير بحيث نسند الفعل حقيقة إلى آدم وحواء، لأنهما الفاعل العرفى

(١ - ٤) الإيضاح (١٠٤).

للنـزع فهما حيـن أكـلا من الشجرة وشعرا بحاجتهما إلى «الإفـراز» نزعا لباسهما ولو صح توجيه الشراح - هنا - بأن الفاعل المحول عنه الإسناد إلى الفاعل المجازى هو الله لكان قـولنا: أكل فلان مـجـازًا لأن الأفعـال كلهـا صـادرة عن أقـدار الله. ولم يقل بذلك أحد. ولا يقـال إن النزع فعل اضطرارى والأكل اختيارى فـما يجوز فى الأول لا يجوز فى الثانى؛ لأنا نقول: إن الأكل - مع الإحساس الشديد بالجوع - شبيه بالفعل الاضطرارى إذ لا يستطيع الإنسان دفعه.

وقد تعقب الشراح كلام الخطيب فى تنويع السبب المسند إليه فى المجاز العقلى وانتهوا إلى أن الخطيب أراد بهذه التمثيلات أن يبين أن السبب ثلاثة أنواع:

١- سبب عادى كما فى إسناد زيادة الإيمان إلى تلاوة الآيات وسماعها.

٢- سبب آمر، كما فى إسناد التذبيح إلى فرعون.

٣- سبب بواسطة كما فى إسناد النزع إلى إبليس[1]. وهذا كله صواب.

وبعد أن فرغ الخطيب من التـمثيل لجميع الملابسات أشـار إلى أن المجاز العقلى غير مختص بالخبر، بل يرد فى الإنشاء فقال[2].

«وهو غير مختـص بالخبر، بل يجـرى فى الإنشاء كقوله تعـالى: ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَا هَامَانُ ابْنِ لِي صَرْحًا﴾ [غافر: ٣٦] وقوله: ﴿فَأَوْقِدْ لِي يَا هَامَانُ عَلَى الطِّينِ فَاجْعَل لِّي صَرْحًا﴾ [القصص: ٣٨] وقوله: ﴿فَلَا يُخْرِجَنَّكُمَا مِنَ الْجَنَّةِ فَتَشْقَى﴾ [طه: ١١٧].

فالإسناد فـى الأول والثانى إلى السبـب الآمر، لأن بانى الصرح والمـوقد على الطين هم «العملة» بأمر هامـان. أما فى الثـالث فهو من الإسناد إلى السبب المؤثر أو السـبب بواسطة لأن المخرج هو الله. وسـبب الخـروج هو المخالفـة بالأكل من الشـجرة وسـبب الأكل من الشجـرة تزيين إبليس الأكل منهـا لآدم وحواء وسـره البلاغى المبـالغة فى التحـذير من إبليس حتى لكأنه يستطيع إخـراج آدم وحواء من الجنة بنفسه. وأن ذلك فى مقدوره عندما تتهيأ الأسباب.

---

(١) انظر شروح التلخيص (١/ ٢٥٢).

(٢) انظر الإيضاح (١٠٥).

ويتناول الخطيب قضية ذات شأن من قضايا المجاز العقلى، كان قد تناولها قبله كل من الشيخين عبد القاهر الجرجانى والسكاكى وهى مسألة هل كل مجاز عقلى لابد له من حقيقة؟ كان الإمام عبد القاهر قد نفى ضرورة ذلك، أما السكاكى فقد خالف الإمام عبد القاهر وذهب إلى وجود حقيقة لكل مجاز عقلى. وقد تقدمت الإشارة إلى مذهبيهما آنفًا[1] وجاء الخطيب فرأى مثلما رأى السكاكى فقال: «واعلم أن الفعل المبنى للفاعل فى المجاز العقلى واجب أن يكون له فاعل فى التقدير إذا أسند إليه صار الإسناد حقيقة..

وذلك قد يكون ظاهرًا كما فى قوله تعالى: ﴿فَمَا رَبِحَت تِّجَارَتُهُمْ﴾ [البقرة:١٦] أى فما ربحوا فى تجارتهم. وقد يكون خفيًّا لا يظهر إلا بعد نظر وتأمل. كما فى قولك: سرتنى رؤيتك، أى: سرنى الله وقت رؤيتك»[2].

وقد تقدم أن الجمع بين المذهبين ممكن؛ لأن المراد نفيه عند الإمام عبد القاهر هو نفى الاستعمال السابق على الإسناد المجازى وليس مراده نفى الفاعل الحقيقى أصلاً. وقد فطن إلى هذا متأخرو الشراح كما تقدم.

وتأثر الخطيب بالإمام عبد القاهر ظاهر فى جعل النسب الإضافية كالنسب الإسنادية فى كون كل منهما مجازًا عقليًّا. فعبد القاهر سبق أن قال بالنص: «ومما يجب أن يعلم فى هذا الباب أن الإضافة فى الاسم كالإسناد فى الفعل»[3].

أخذ الخطيب هذه الفكرة فى مناقشته رأى السكاكى فى إنكار المجاز العقلى ورده إلى الاستعارة بالكناية. فقال الخطيب فى أحد الوجوه المرتبة على رأى السكاكى وهى محظورة: «وألا تصح الإضافة فى نحو قولهم: «فلان نهاره صائم وليله قائم؛ لأن المراد بالنهار على هذا - فلان نفسه، وإضافة الشىء إلى نفسه لا تصح»[4] ثم قال: «ثم ما ذكره منقوض بنحو قولهم «فلان نهاره صائم» فإن الإسناد فيه مجاز، ولا يجوز أن يكون النهار استعارة بالكناية عن فلان؛ لأن ذكر

---

(١) انظر (٢٧٥، ٢٧٦) من هذه الدراسة.
(٢) الإيضاح (١٠٦).
(٣) أسرار البلاغة (٢٢٨).
(٤) الإيضاح (١٠٨).

طرفى التشبيه يمنع من حمل الكلام على الاستعارة»[1] وبديه أن الخطيب قد حرر القول فى المجاز العقلى تحرير لم يسبق إليه.

• المجاز اللغوى:

بحث الخطيب المجاز العقلى فى علم المعانى، خلافًا للسكاكى الذى بحثه فى علم البيان، وأبان عن وجهة نظره من أن تعريف علم المعانى ينطبق عليه لا تعريف علم البيان[2]. وما تزال وجهات نظر الباحثين تذبذب بين هذا وذاك وإن ظل المنهج السائد فى البحوث الحديثة آخذا بمذهب الخطيب فيه وأيًا كان فإن المسألة شكلية أكثر منها موضوعية.

أما المجاز اللغوى فقد بحثه فى علم البيان، وسار الخطيب فى دراسته على منهج موضوعى دقيق. فنظر فيما بين يديه من مباحث السابقين. فاعتمد منها ما اعتمد، ورفض ما رفض وناقش ما ناقش. وأضاف ما أضاف. وشاء الله لهذا الرجل أن يكون عمدة اللاحقين وكنز السابقين. والمجاز اللغوى فى كتابه «الإيضاح» مدون مدروس على نمط فريد ودقيق لم يسبق لباحث قبله أن يبلغ شأوه فى حسن العرض وإحكام التقسيم، وتحرير الأصول والفروع. وما اندرج تحت كل منها من حقائق وآراء.

• ما هو المجاز اللغوى؟:

بعد أن عرف الخطيب الحقيقة اللغوية وشرح تعريفها وبين أنواعها من لغوية وشرعية وعرفية[3] عمد إلى تعريف المجاز اللغوى فقال: «والمجاز مفرد ومركب» أما المفرد فهو الكلمة المستعملة فى غير ما وضعت له فى اصطلاح به التخاطب على وجه يصح مع قرينة عدم إرادته[4].

وقد آثر فى التعريف «الكلمة المستعملة» على عبارة: «استعمال الكلمة»؛ لأنه يبدو أنه يرجح مذهب السكاكى على مذهب الإمام عبد لقاهر. وقد تقدم[5] أن

(١، ٢) الإيضاح(١٠٨).
(٣) نفس المصدر (٣٩١).
(٤) نفس المصدر (٣٩٤).
(٥) انظر: رأى الرجلين فيما تقدم من هذه الدراسة.

الإمام عبد القاهر يرى أن النقل فى المجاز اللغوى للمعنى دون اللفظ، ومذهب السكاكى أن النقل واقع على اللفظ بمعناه. ولذلك درج المتأخرون على بيان المعنى الإسمى والمعنى المصدرى بهذين الاصطلاحين: الكلمة المستعملة - و - استعمال الكلمة[1]. وظاهر كلام الخطيب فى التعريف الآخذ بمذهب السكاكى دون مذهب الإمام عبد القاهر رحمهم الله.

وقد يؤخذ على الخطيب أن تعريفه للمجاز اللغوى قد خلا من ذكر العلاقة المعتبرة فى كل مجاز مع نصه الصريح على القرينة المانعة من إرادة المعنى الوضعى.

وهذا عند التأمل مدفوع؛ لأن التعريف قد اشتمل على قيد هو قوله «على وجه يصح» فهذا القيد وإن فسره الخطيب نفسه بأن مراده منه إخراج «الغلط»[2] فهو متضمن للعلاقة المصححة، لأن الكلمة إذا استعملت فى غير ما وضعت له بلا علاقة معتبرة عند البلغاء لا يصح ذلك الاستعمال. إذ قوله «على وجه يصح» قيد مفيد لأمرين:

أولهما: إخراج الغلط.

وثانيهما: إخراج ما خلا من العلاقة المعتبرة. وكنت أظن أن أحدًا لم يهتد لهذا الفهم، ولكنى رأيت بهاء الدين السبكى[3] وقد فطن إلى هذا المعنى، وأشار إليه مرتين ثم تابعه أصحاب الشروح والحواشى. وهذا نصه: «وقوله على وجه يصح يخرج الغلط... ومنه يعلم اعتبار العلاقة فيخرج أيضًا إطلاق الكلمة على غير معناها لا لعلاقة عمدًا... والمراد من قوله على وجه يصح اعتبار العلاقة»[4].

والواقع أن عبارة «على وجه يصح» لو لم يفسرها الخطيب بأنها لإخراج الغلط لكانت نصًا قويًا فى اشتراط العلاقة المصححة ولعل الخطيب - على فرض إهماله العلاقة فى تعريف المجاز بوجه عام - كان قد اعتمد على ما سيأتى من كلام صريح

---

(١) شروح التلخيص (٤/ ٣١) وما قبلها.

(٢) انظر الإيضاح: نفس الموضع.

(٣) هو أحمد بن على المصرى المتوفى عام ٧٧٣ من أقدم شراح التلخيص انظر شذرات الذهب (٦/ ٢٢٦)، والدرر الكامنة (١/ ٢١٠).

(٤) عروس الأفراح (٤/ ٢٢) شروح التلخيص.

له عنها فى بابى الاستعارة والمجاز المرسل. ولكن من حق التعريفات أن تستوفى حقها حتى لا يتسرب إليها فساد بعدم الجمع أو المنع. وهما شرطا صحة التعريف.

• اشتقاق المجاز:

عرض المؤلف لمعنى الحقيقة اللغوية وأنواعها، وجعل أنواع المجاز مثل أنواع الحقيقة: لغويًا، وشرعيًا وعرفيًا عامًا، وعرفيًا خاصًا ثم عرض لاشتقاق كلمة المجاز متابعًا أصحاب المعاجم مثل الجوهرى والإمام عبد القاهر[1] وغيرهما فقال[2]: «و المجاز قيل: مفعل من جاز المكان يجوزه إذا تعداه: أى تعدت [الكلمة][3] موضعها الأصلى وفيه نظر.. والظاهر أنه من قولهم: جعلت كذا مجازًا لحاجتى: أى طريقًا له، على معنى جاز المكان: سلكه على ما فسره الجوهرى وغيره».

أورد الخطيب شرحين لمعنى المجاز واشتقاقه. وارتضى أحدهما وأهمل ثالثًا منصوصًا عليه عند غيره؛ لأن حاصل ما ذكروه[4] فى هذا الصدد:

١- أن يكون المجاز «مفعل» بمعنى فاعل على اعتبار أن الكلمة قد تجاوزت مكانها فى الأصل اللغوى إلى الاستعمال المجازى.

٢- أو «مفعل» بمعنى مفعول على أن المتكلم نقل الكلمة من موضعها اللغوى إلى دائرة المجاز. وهذا هو الرأى الذى أهمله الخطيب ولم يشر إليه[5].

٣- أن يكون «مفعل» بمعنى مكان الجواز. وهذا هو المذهب الذى استظهره أو بمعنى أدق اختاره وارتضاه ولما كان هذا هو مختاره قال فى ترجيحه: «فإن المجاز طريق إلى تصور معناه»[6] أى أن الكلمة جعلت طريقًا لفهم المعنى المجازى المراد منها[7].

---

(١) انظر: ما تقدم من هذه الدراسة. (٢) الإيضاح (٣٩٦).

(٣) زيادة ليست فى الأصل اقتضاها السياق.

(٤) ينظر الشروح (٤/ ٢٠/ ٢١).

(٥) وهو رأى الشيخ عبدالقاهر ذكره -كما تقدم- فى الأسرار.

(٦) الإيضاح (٣٩٦). (٧) انظر مواهب الفتاح: الشروح (٤/ ٢١).

وقد رجح الشراح الرأى الثانى وحكموا بأوليته على ما يراه الخطيب. وإن جعلوا مذهب الخطيب أقرب فى التناسب ولهم فى هذا كلام ينظر فى مظانه ومنها الشروح[1].

وقد أورد ابن يعقوب أو حكى اعتراضًا على ما استظهره الخطيب وهو - كما تقدم - كون المجاز مأخوذًا من مكان الجواز: أى جعلت الكلمة المجازية طريقًا لفهم معناها. وحاصل الاعتراض أن فيما استظهره الخطيب جواز دخول الحقيقة فى المجاز؛ لأن الكلمة حين تستعمل فى معناها اللغوى تكون طريقًا لفهم المعنى المراد منها مثل المجازية فما الفارق إذن؟

أجاب ابن يعقوب - وكان الخطيب ومن قبله السكاكى قد مهد لهذا الجواب بقوله: «واعتبار التناسب (فى التسمية) يغاير اعتبار المعنى فى الوصف كتسمية إنسان له حمرة بأحمر. ووصفه بأحمر فإن الأول لترجيح الاسم على غيره حال وضعه له. والثانى لصحة إطلاقه. فلا يصح نقض الأول لوجود المعنى فى غير المسمى»[2] وحاصل جواب ابن يعقوب: أن المجاز اسم لا صفة. والاسم إذا وضع مراعى فيه معنى كالحمرة تكون تلك المراعاة سببًا فى إنشاء التسمية وترجيحها على ما عداها ولا يشترط استمرار المعنى الذى رجح التسمية بل يظل الاسم وإن زال المعنى المنشىء له. بخلاف الوصف فإن المعنى المعتبر فيه يكون لصحة إطلاق الوصف ليكون الكلام صادقًا كوصف من له حمرة بأنه أحمر، لا كاذبًا مثل أن يوصف من له سمرة بأبيض. وفى حال التسمية لا يبطل الاسم المعتبر فيه معنى خاص عند التسمية بوجود ذلك المعنى فى مسمى آخر، ولا يلزم أن يسمى الثانى بما سمى به الأول لوجود المعنى فيهما[3].

ومؤدى هذا كله عند المنصف والشراح أن الحقيقة وإن وجد فيها المعنى الذى سوغ تسمية المجاز مجازًا، وهو كونها طريقًا لفهم معناها، فلا تسمى (أى الحقيقة)

---

(١) انظر مواهب الفتاح: الشروح (٤/ ٢١).

(٢) الإيضاح (٣٩٦).

(٣) انظر مواهب الفتاح: الشروح (٤/ ٢١) ولم نلتزم بعباراته بل عبرنا عن معناه بصياغة شارحة تقرب المعنى من الأذهان.

مجازًا لما تقدم أن اعتبار التناسب فى التسمية لمجرد ترجيح اسم على غيره حال وضعه لمسمى وليس للاطراد.

وهذا مبحث عقلى أشبه ما يكون بمباحث المناطقة. ولكنه مهم من حيث تحرير المسألة؛ لأن الاعتراض - كما ترى - وجيه.

ولم ينس الخطيب وهو يبحث مسألة اشتقاق المجاز أن يشير إلى أن تعريف المجاز «الكلمة المستعملة..» لا يجوز الاشتقاق منه لأنه اسم للفظ. والاشتقاق لا يكون إلا من المعانى والأحداث وهذا يتأتى عند من يقول فى التعريف: «استعمال الكلمة..»[1] لأن «استعمال الكلمة..» تعريف بالمعنى المصدرى، والمصدر أصل المشتقات. و«الكلمة المستعملة..» تعريف بالمعنى الإسمى[2].

• تقسيم المجاز بحسب العلاقة:

قسم الخطيب المجاز اللغوى بحسب العلاقة المصححة قسمين وأشار إلى هذا فى إيجاز فقال:

«والمجاز ضربان: مرسل واستعارة؛ لأن العلاقة المصححة إن كانت تشبيه معناه بما هو موضوع له فهو استعارة. وإلا فهو مرسل»[3].

والمجاز المتحدث عنه - هنا - الظاهر أنه أراد به المجاز المفرد بدلالة السياق. وقد ناقش الشراح [4] هذه الفكرة ورجحوا ما أشرنا إليه؛ لأن كلامه عن المجاز المركب سيأتى مفصلاً. وتقسيم المجاز المفرد بهذا الوضوح لم يعرف قبل الخطيب. وإن كان الإمام عبد القاهر هو أول من تحسس الفرق بين هذين الضربين، ومهد الطريق للكلام فيهما. لأن استعمال «أسد» فى الرجل الشجاع يغاير استعمال «يد» فى النعمة أو القدرة[5] عند التدقيق.

---

(١) ينظر الإيضاح (٣٩٦) بتصرف.
(٢) الإيضاح بتصرف (٣٩٦).
(٣) نفس المصدر والموضع.
(٤) انظر عروس الأفراح: الشروح (٤/ ٣٠).
(٥) انظر أسرار البلاغة (٣٠٥).

• المجاز المرسل:

وولى وجهه شطر المجاز المرسل أحد ضربى المجاز اللغوى فعرفه ومثل لكثير من علاقاته فقال: «الضرب الأول: المرسل، وهو ما كانت العلاقة بين ما استعمل فيه، وما وضع له ملابسة غير التشبيه كاليد إذا استعملت فى النعم، لأن من شأنها أن تصدر عن الجارحة، ومنها تصل إلى المقصود بها، ويشترط أن يكون فى الكلام إشارة إلى المولى لها فلا يقال اتسعت النعمة فى البلد، أو اقتنيت يداً كما يقال اتسعت النعمة فى البلد أو اقتنيت نعمة. وإنما يقال: جلت يده عندى وكثرت أياديه لدى.. ونظير ذلك قولهم فى صفة راعى الإبل: إن له عليها أصبعا. أرادوا أن يقولوا: له عليها أثر حذق. فدلوا عليه بالأصبع، لأنه ما من حذق فى عمل يد إلا وهو مستفاد من حسن تصريف الأصابع»[1].

ذكرنا نصه بطوله ليكون دليلاً صادقًا على أن الإمام الخطيب قد تأثر إلى أبعد مدى بكلام الإمام عبد القاهر. ومن يقارب ما ذكره الإمام عبد القاهر[2] بما ذكره الخطيب يرى أن الخطيب ليس له هنا إلا التعريف.

أما الاعتبارات والأفكار الدقيقة التى قامت عليها أصول المجاز المرسل فهى خالصة للإمام عبد القاهر لفظًا ومعنى، فأظهر ما فيها أمران:

الأول: أن هذا المجاز علاقته غير المشابهة، وقد نص الإمام عبد القاهر على هذا نصًا صريحًا فى غير موضع[3].

والثانى: كون اليد لا تستعمل فى النعمة إلا مع الإشارة إلى صاحب اليد. بمعنى أن يكون له وجود فى الكلام الذى استعملت هى مجازًا فيه. وقد أشبع الإمام هذا بحثًا فى الموضع المشار إليه.

ولم يكن الخطيب متأثرًا بهذا وحده من فكرة الإمام عبد القاهر عن هذا النوع من المجاز، ولكنه تأثر به فى مواطن كثيرة منه واستعمل ألفاظه بذواتها ولم يكتف بأخذ المعنى فحسب.

---

(١) الإيضاح (٢٩٧).
(٢) انظر أسرار البلاغة (٣٠٥-٣٠٦).
(٣) انظر مثلا: الأسرار (٣١٥).

وعلى هذا يمكن القول إن الإمام عبد القاهر لم يكن مكتشف المجاز العقلى وحده، بل اكتشف معه المجاز المرسل سواء بسواء، وإن لم يسمه مرسلاً. فينبغى نسبة الفضل لأهله وهذا أضعف الإيمان.

• الاستعارة:

وبعد فراغه من الحديث عن المجاز المرسل المتعدد العلاقات تناول الاستعارة فعرضها عرضًا جميلاً محكمًا لم يسبق إليه رغم استفادته من مباحث الإمام عبد القاهر، والإمام الزمخشرى والإمام السكاكى وغيرهم.

وكان أول ما عرض له منها حدها الذى قال فيه: «وهى ما كانت علاقته تشبيه معناه بما وضع له»[1].

وهذا تعريف مختصر للاستعارة. ويؤخذ عليه إهماله أمر القرينة، لأنه لم يتضمنها من حيث هو حد وتعريف.

وعاد إلى ذكر هذا التعريف فى موضع آخر تمهيداً لشرحه الذى قال فيه: «والمراد بمعناه: ما عنى به: أى ما استعمل فيه، فلم يتناول ما استعمل فيما وضع له وإن تضمن التشبيه به نحو: زيد أسد ورأيته أسدًا، ونحو رأيت به أسدًا. لاستحالة تشبيه الشىء بنفسه»[2].

فهذه المثل الثلاثة ليس فيها تشبيه معنى شىء بما وضع له، وإنما يتحقق ذلك إذا قيل - مثلاً - أبديت نورًا. . يعنى حجة كاشفة. فالنور فى هذا المثال مراد منه الحجة الكاشفة. وهو بدلالة وضعه يدل على الشعاع المضىء. وقد تحقق فيه حد الاستعارة لأننا ضمناه تشبيه معناه المراد منه حال إطلاقه على الحجة الكاشفة بما وضع له «النور» أصلاً وهو الشعاع المضىء.

---

(١) الإيضاح (٤٠٦).

(٢) المثلان الأول والثانى تشبيه. والثالث تجريد.

وهذا ممتنع فى التشبيه الصريح فحين نقول الحجة نور. فقد أردنا من الحجة معناها، وأردنا من النور معناه ولم يضمن النور معنى الحجة حتى تكون هى معناه، لاستعمال كل من اللفظين فى معناه الوضعى. فليس فى هذا تشبيه معنى النور بما وضع له، وإنما فيه تشبيه غير معنى النور بمعنى النور وهذه خلاصة أمينة ووافية لمراد الخطيب[1] والشراح من بعده، فإذا قيل حجة هى نور لم يكن فيه تشبيه معناه بما وضع له لأن النور هنا لم يرد به إلا معناه الوضعى فيلزم من قولهم: تشبيه معناه بما وضع له تشبيه الشىء بنفسه وهو باطل. وبديهى أن المعنىٰ المراد فى التعريف هو المعنى المجازى الطارئ لا الوضعى اللازم[2].

ووقف الخطيب وقفات نقدية صائبة فى التفرقة بين الاستعارة والتشبيه البليغ. وقد أشبعنا القول فيه فى رسالة [3]. خاصة فلا داعى لعرضه هنا.

• الاستعارة مجاز لغوى أم عقلى:

ناقش الخطيب هذه الفكرة بعد تقسيم الإمام عبد القاهر المجاز إلى لغوى وعقلى[4]. ورجح - بل كاد يجزم - بأنها مجاز لغوى وفى أمانة العلماء ساق شبه الذين ادعوا أنها مجاز عقلى، ثم ردها فى إيجاز، وانتهى إلى القول بأنها مجاز لغوى لا عقلى. ومع صواب النهج الذى سلكه الخطيب فى الرد على منكرى لغوية الاستعارة فإن دفعًا مهمًّا أرى أنه لم يهتد إليه، وهو قاطع لشبه المدعين وحاصله: أننا لا ننكر مدخلية العقل وتصرفه فى المجاز التشبيهى، لكن العقل إذا قورن تصرفه فى المجاز التشبيهى بالتصرف اللغوى فيه، غلب التصرف من

---

(١) الإيضاح (٤٠٩).

(٢) انظر شروح التلخيص (٤/ ٤٩) ومختصر السعد مع تجريد العلامة البنانى عليه (٢/ ٢١٣) وقد عبرنا عن مقاصدهم بعبارات من عندنا تجلية للمراد.

(٣) ينظر التشبيه البليغ هل يرقى إلى درجة المجاز؟ ط. مكتبة وهبة.

(٤) انظر ما تقدم من هذه الدراسة.

جهـة اللغـة على التصرف العقلى، لأن العـقل أخرج اللفظ من دائرة الوضع إلى دائرة المجاز. فأسد حـين يستعار للشجاع لا يبقى علـى معناه اللغوى الموضوع له، فتصرف العقل هنا لم يجاوز دلالات الألفاظ. فهو مـتصرف، واللغة متصرف فيها فرجح أو صح إطلاق المجاز اللغوى عليهـا. وهذا خلاف تصرف العقل فى الإسناد فإن اللغـة باقية عـلى مدلولاتها الوضـعية. ولا يدرك المجـاز فى الإسناد إلا مـن طـريق العقل. أما فى الاستعارة فلا يـدرك المجاز إلا من جهة اللغة. وبهذا تسقط كل الشبه التى تذرع بها منكرو لغوية المجاز التشبيهى[1].

ونرجح أن الذين ذهبوا إلى أن المجاز الاستعارى عقلى لا لغوى قد تأثروا بفكرة الإمام عبد القاهر من أن النقل فى الاسـتعارة نقل معنى لا نقل لفظ. ولكن الإمام لم يرد من هذه الفكرة ما أراده منها منكرو لغوية المجاز اللغوى كما هو ظاهر[2].

• مفارقة الاستعارة الكذب:

لما كانت الاسـتعارة خـروجًا عن الاستعـمال الوضعى، وكـان الإسناد المجازى خروجًا عـما يقتضيـه العقل احتاج إلى قرينة تدفع إرادة المـعنى اللغوى فى المجاز اللغوى عمومًا، وفى المجاز العقلى بوجـه خاص. لذا قال الخطيب فى التفرقة بين الاستعارة والكذب المحـض: «وإذ قد علمت معنى الاستعارة، وأنهـا مجاز لغوى فاعلم أن الاستـعارة تفارق الكذب من وجهـين: بناء الدعوى فيهـا على التأويل. ونصب القرينة على أن المراد بهـا خلاف ظاهرها. فإن الكاذب يتبـرأ من التأويل. ولا ينصب دليلاً على خلاف زعمه» وفى هذا رد ضمنى على منكرى المجاز الذين يدعون أنه نوع من الكذب[3].

ومما عرض له الخطيب امتناع دخول الإعلام فى الاستعـارة، لأن الاستعارة فيها ادعاء دخـول المشبه فى أفـراد المشبه به، وهذا لا يـتأتى إلا إذا كان المشـبه به اسم جنس له أفراد. والعلمية تعنى التشخيص والتعيين فلا يصح الاشتراك فى مفهومها

(١) الإيضاح (٤١٤-٤١٦).

(٢) ينظر دلائل الإعجاز (٣٦٧) ت: الشيخ محمود شاكر ط حديثه.

(٣) الإيضاح (٤١٧-٤١٨).

إلا إذا تضمن العلم نوع وصفية كتضمن حاتم لمعنى الجود، ومادر معنى البخل وأن يشتهر العلم فى الدلالة على ذلك الوصف[1].

هـذه مباحث دقيقة عرض لـها الخطيب. فليست كتاباته نعنى: أن المجاز يكون أو لا يكون. فهذه حقيقة مفروغ منها. وإنما كان عمله فى تفصيل القول فى المجاز بعد أن اشتهر شأنه فى الأمة، واشتغلت به كل مدارسها ومعاهدها الفكرية، وشاع عند الجمهور ولم يشذ إلا القليل النادر منهم.

• قرينة الاستعارة:

تكررت الإشـارة إلى عنصـر القرينة فى المجـاز، وتفـاوت الرواد فى إدراكهـا والنص عليهـا. ولما وضع الخطيب كتـابه «تلخيص المفـتاح» ووضع إيضاحـه عليه استقر أمر القرينة. وتناولها الشراح وأصحاب الحواشى بالبحث الدقيق. وغنى عن التنبيـه أن مبحث القرينة أخـذ فى النمو والنضج[2] منذ عهـد الإمام عبـد القاهر رحـمـه الله. ولكنه فى عـمل الخطيب أتم وأكـمل على النحـو الذى سنراه ودور القرينة محـصور فى دفع إرادة المعنى اللغوى الوضعى المتـبادر إلى الفهم من اللفظ المتجوز فيـه. وتأكيد الصـرف عن الظاهر غير المراد. ولولا القرينة مـا عرف مجاز من حقيقة ولما ظهر معنى الدلالات المجازية فى الكلام. لذلك أولى الخطيب عناية فائقة بأمـر القرنيـة وقال[3]: إنهـا قد تكون معنى واحـدًا مثل رأيت أسدًا يرمى إذا أريد بهذه العبارة شجاعا يصول فى حلبة القتال. فالرمى الذى هو قرينة التجوز - هنا - رمى خـاص لا مـطلق رمى وإلا لن يصلح أن يكـون قـرينة لأن الأسـد الحقيقى قد يرمى شـيئا ما يمثل لما تكون القرينة فيه مجمـوع معان لا معنى واحدا بقول أبى عبادة البحترى.

وصـاعـقـة من نصلـه تكفى بهـا على أرؤس الأقران خمس كتائب[4]

---

(١) ينظر: «منع جواز المجاز فى المنزل للتعبد والإعجاز وسيأتى تفصيله.

(٢) انظر ما تقدم من هذه الدراسة.

(٣) عرضنا فكرة الخطيب من حيث مع ها دون الألفاظ. واستكملنا الفكرة بإيضاحات من عندنا لا يأباها كلامه.

(٤) أراد بخمس كتائب: أنامل الممدو . وانظر شروح التلخيص: عروس الأفراح (جـ٤/ ٧٥).

فقد شبه الشاعر أنامل الممدوح بالسحائب. وبين غرضه كما قال الخطيب بمجموع أمور: صاعقة. ومن نصله - أرؤس الأمران - خمس كتائب وظاهر من كلام المؤلف أنه لم يمثل إلا لقرينة الاستعارة التصريحية الأصلية. أما التبعية والمكنية، فسيأتى حديثه عن قرينتهما عند حديثه عن كل منهما.

• تقسيمات الاستعارة وجهاتها:

أفاض الخطيب فى بيان تقسيم الاستعارة، وبيان جهات التقسيم. وهذا الفرع كان الإمام عبدالقاهر قد بدأه ولكن لم يستوف القول فيه، وإن كان كلامه فيه أدق وأعمق وأوسع تمثيلا وتحليلا[1].

وتناوله الإمام السكاكى ولم يستوعب الأقسام التى استوعبها الإمام الخطيب، لا من حيث هى أقسام، ولا من حيث جهات التقسيم التى حصرها الخطيب حصرا جميلا[2].

وتقسيم الخطيب قائم على الاعتبارات الآتية:

«الاستعارة تنقسم باعتبار الطرفين، وباعتبار الجامع، وباعتبار الثلاثة، وباعتبار اللفظ، وباعتبار أمر خارج عن ذلك كله»[3]، هذا هو الأصل الذى سار عليه الخطيب فى التقسيم. وها نحن أولاء نوجز ما قاله فى التفصيل خشية الإطالة.

فمن حيث الطرفين قسمها إلى وفاقية وعنادية، فالوفاقية إذا كان الطرفان يمكن اجتماعهما فى شىء. ومثل لها بقوله «أحييناه» من قوله تعالى: ﴿أَوَمَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَاهُ﴾ [الأنعام: ١٢٢] لأن المراد به «هديناه» والهداية والحياة لاشك فى جواز اجتماعهما فى شىء واحد.

وأما العنادية فهى تقوم على ترك الاعتداد بالصفة كتشبيه الوجود بالعدم. والعدم بالوجود. الأول إذا انعدمت آثار الموجود فكأنه معدوم. والثانى إذا استمرت آثار المعدوم بعد عدمه.

---

(١) ينظر أسرار البلاغة (٣٧) وما بعدها، ط: الشيخ رشيد رضا.

(٢) ينظر مفتاح العلوم (١٦٤). (٣) انظر الإيضاح (٤١٨).

وكاستعارة الميت للحى الجاهل. أى أن هذا النوع من الاستعارة قائم على المبالغة فى الاعتداد بصفة وعدم الاعتداد بصفة[1]. فالميت إذا استمرت آثاره ومنافعه من بعده حى. والحى الذى انعدمت آثاره ومنافعه حال حياته ميت؟!.

وتأثر الخطيب فى هذا الفرع بالإمام عبدالقاهر ظاهر جدا، لأن الإمام عبدالقاهر أفاض فى هذا الموضع فكان أول من فصل القول فيه[2].

ومن العنادية إذا استعمل الشىء فى ضد معناه أو نقيضه بتنزيل التضاد أو التناقض منزلة التناسب بواسطة تهكم أو تمليح. ومنه قوله تعالى ﴿فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [آل عمران: ٣١] قال: ويختص هذا النوع باسم التهكمية، أو التمليحية»[3].

أى أن كلا من الاستعارة التهكمية والتمليحية ترجع إلى الاستعارة العنادية، وكون العنادية عنادية فقط، أو تهكمية وتمليحية المرجع فيه المقام الوارد فيه الكلام، وفيما عدا هذا فالأصل متحد كما تقدم وهو امتناع اجتماع الطرفين فى الشىء، لأنهما متضادان أو متناقضان، وقد وجه العلامة البنانى الاستعارة فى الآية الكريمة وبين منزع التهكم والتمليح فقال:

«أى أنذرهم استعيرت البشارة التى هى الإخبار بما يظهر سرورا فى المخبر للإنذار الذى هو ضده بإدخال الإنذار فى جنس البشارة على سبيل التهكم والاستهزاء، وكذلك: رأيت أسدا، وأنت تريد جبانا على سبيل التمليح والظرافة، ولا يخفى امتناع التبشير والإنذار فى جهة واحدة وكذلك الشجاعة والجبن»[4].

فالفرق بين التهكم والتمليح أن الداعى فى الأول هو تبكيت المتهكم منه، والداعى فى الثانى التفكه والتطرف. فالأول جاد. والثانى هاذر

---

(١) هذا الضابط أراه أصدق من الضابط الذى ذكره الخطيب القائم على تعميم عدم الاعتداد بالصفة، وكلاهما مسلم.

(٢) ينظر أسرار البلاغة: ٦٣، ط: الشيخ رشيد رضا.

(٣) الإيضاح (٤٢٠).

(٤) انظر تجريد العلامة البنانى على مختصر السعد (٢/ ٢٢١).

هذا. . وقد شاع هذان المصطلحان عند المتأخرين إلى اليوم وأما من حيث «الجامع» فقد قسم الخطيب الاستعارة قسمين كذلك:

أولهما: ما كان الجامع فيه داخلا فى مفهوم الطرفين، مثل استعارة الطيران للعدو، كما فى قول الشاعرة[1]:

لو يشا طار بها ذو ميعة لا حق الآطال نهد ذو خصل

وقد أكثر الخطيب من الاستشهاد لهذا النوع مقتديا بالإمام عبدالقاهر رحمهما الله. وفى الشاهد المذكور استعير الطيران للسير بجامع السرعة فى كل منهما. ثم اشتق من الطيران طار بمعنى سار سيرا سريعا. فالاستعارة - هنا - تصريحية تبعية لجريانها فى الفعل تبعا لجريانها فى مصدر الفعل نفسه. فالجامع، وهو هنا السرعة - داخل فى مفهومى الطيران والسير.

أما القسم الثانى: فهو ما يكون الجامع فيه غير داخل فى مفهوم الطرفين، وقد مثل له الخطيب بـ«رأيت شمسا» مرادا منه إنسان جميل الوجه. والجامع بينهما التلألؤ وهو غير داخل فى مفهوم المشبه - الإنسان الجميل - بل فى مفهوم المشبه به وحده.

● العامية والخاصية:

وللاستعارة تقسيم آخر من حيث الجامع عند الخطيب. وهى بهذا الاعتبار قسمان:

الاستعارة العامية، والاستعارة الخاصية. وقد توصف العامية بالمبتذلة. والخاصية بالغريبة. وتقسيم الاستعارة - هنا - منظور فيه إلى وجه الشبه أو الجامع من حيث الظهور والخفاء.

فإذا كان الوجه ظاهراً قريب التناول فالاستعارة عامية مبتذلة لكثرة ورودها فى الأذهان، وكون استعمالها يسير لا يحتاج إلى مهارة.

---

(١) هى امرأة من بنى الحارث ترثى قتيلا كما جاءت فى الإيضاح نفسه.

وقد مثل الخطيب لها بمثالين: «رأيت أسدًا. ووردت بحرًا»[1] ولا نزاع أن الوجه فيهما ظاهر ظهورًا بينًا. والتشبيه بهما جار على كل لسان. فهى عامية لكثرة ورودها، ومبتذلة لسرعة الاهتداء إليها، ولخلوها من اللطائف. وهكذا كل استعارة كان وجه الشبه فيها ظاهر سهل التناول.

أما الخاصية الغريبة فقد عرفها الخطيب فقال: «التى لا يظفر بها إلا من ارتفع عن طبقة العامة[2]»، كقول طفيل الغنوى:

وجعلت كورى فوق ناجية ... يقتات شحم سنامها الرحل

ثم بين الخطيب موضع الغرابة فى هذه الاستعارة، فقال:

«وموضع اللطف والغرابة من أنه استعار الاقتيات لإذابة الرحل شحم السنام مع أن الشحم مما يقتات»[3].

ومن البين أن الوجه فى استعارة الاقتيات - هنا - للإذابة أدق وأعمق وأندر من الوجه فى استعارة الأسد للرجل الشجاع. فما أكثر من شبه الشجاع بالأسد؟! أما من شبه الإذابة بالاقتيات فما نعلم غير واحد أتى به، هو الشاعر طفيل المذكور.

فهذه الاستعارة وما ماثلها خاصية، لأنها لا يهتدى لمثلها إلا الخواص، وغريبة لم يألفها السمع كما ألف استعارة الأسد للشجاع والقمر للجميل. والبحر للكريم والعالم والطيران للعدو السريع. وساق عليها أمثلة أخرى بعضها كانت الغرابة فيه فى التشبيه نفسه، واهتدى بما كتبه الإمام عبد القاهر فى كثير مما عرض له من صور الاستعارة الخاصية الغريبة، ومرجعها عندهم إلى حسن التصرف فى التعبير، ونظم التراكيب. ولا ريب أن الشىء إذا دخلته صنعة بديعة، كان آسر وأكثر روعة وخلابة، من الفج العاطل عن كل قيمة.

فقول ابن المعتز يمدح:

سالت عليه شعاب الحى حين دعا ... أنصاره بوجوه كالدنانير

---

(١) الإيضاح (١٢١) وما بعدها.
(٢) الإيضاح (٤٢٢).
(٣) نفس المصدر (٤٢٣).

التشبيه فيه ظاهر مكشوف. فكان حق الاستعارة معه أن تكون عامية مبتذلة «ولكن حسن التصرف فيه أفاد اللطف والغرابة وذلك أن أسند الفعل إلى الأباطح والشعاب دون المطى أو أعناقها والأنصار أو وجوههم، حتى أفاد أنه امتلأت الأباطح من الإبل والشعاب من الرجال»[1].

• أقسام الاستعارة باعتبار الطرفين والجامع:

تقسيم الاستعارة بهذا الاعتبار نشأ منذ وضع الإمام عبد القاهر كتابه «أسرار البلاغة»[2] ثم تلاه السكاكى فى كتابه «مفتاح العلوم»[3]. وقد أوصل السكاكى الأقسام بهذا الاعتبار إلى خمسه[4]، أما الخطيب فقد جعلها ستة بزيادة قسم لم يرد عند السكاكى. وهى عند الخطيب ما يأتى:

• استعارة محسوس لمحسوس بوجه حسى. مثل: ﴿فَأَخْرَجَ لَهُمْ عِجْلاً جَسَداً لَّهُ خُوَارٌ﴾ [طه: ٨٨]. فالمستعار منه ولد البقرة.. والمستعار الهيكل الذى صنعه السامرى من الذهب[5]. والجامع لهما هو الشكل والجميع حسى. وهى استعارة تصريحية أصلية.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ﴾ [الكهف: ٩٩]. فالمشبه به هو حركة الماء. والمشبه[6] حركة الإنس والجن.. وهما حسيان. والجامع لهما ما يشاهد من شدة الحركة والاضطراب. والاستعارة - هنا - تصريحية تبعية.

• استعارة محسوس لمحسوس بوجه عقلى. ومثل له بقوله تعالى: ﴿وَآيَةٌ لَّهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ فَإِذَا هُم مُّظْلِمُونَ﴾ [يس: ٣٧].

فالمستعار منه كشط الجلد وإزالته عن الشاة. والمستعار له إزالة الضوء عن مكان

---

(١) الإيضاح (٤٢٥) وانظر دلائل الإعجاز (٩٩) ط: شاكر.

(٢) ينظر أسرار البلاغة (٤٦-٥٠) ط: الشيخ رشيد حنا.

(٣) ينظر المفتاح (١٦٤) وما بعدها. (٤) نفس المصدر والموضع.

(٥) خالفنا الخطيب فى تقدير المشبه حيث ذهب إلى أنه العجل التام الخلقة. ونسب خلقه إلى الله. والسياق يدل على أنه مجرد شكل لم تبعث فيه روح من الله. بدليل قوله تعالى «جسدا» أى هيكلا مجردا.

(٦) التزمنا بمعنى الخطيب دون الألفاظ فإننا نتصرف فيها كما هو ظاهر.

الليل، وهما حسيان. والجامع لهما ما يعقل من ترتيب أمر على آخر. والاستعارة كسابقتها تصريحية تبعية.

● استعارة محسوس لمحسوس بما بعضه حسى وبعضه عقلى. وهذا القسم أهمله السكاكى ونبه عليه الخطيب، ومثل له بـ«رأيت شمسًا» أى إنسانًا شبيهًا بالشمس فى حسن الطلعة، ونباهة الشأن. أى أن الوجه مركب من حسن الطلعة، وهو أمر حسى ومن نباهة الشأن، وهو أمر معقول. فالجامع بعضه حسى وبعضه عقلى.

ولا مانع من هذا مادام الطرفان حسيين، لأن الحسى يقوم على الحسى مثل العقلى. ولا يقوم على العقل. والعقلى يأتى من الحسى والعقلى معًا. وهذا أمر بدهى. والاستعارة فيه تصريحية أصلية.

● استعارة معقول لمعقول. والجامع عقلى حتمًا، لاستحالة انتزاع الحسى من غير الحسى. ومثل له الخطيب بقوله جل ذكره: ﴿مَنْ بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَا هَذَا﴾ [يس: ٥٢] فالمستعار منه الرقاد. والمستعار له الموت. والجامع لهما عدم ظهور الأفعال أو انعدام الآثار والمنافع. قال الخطيب عقيب التمثيل والتحليل: «والجميع عقلى»[1] والاستعارة تصريحية تبعية.

● استعارة محسوس لمعقول. ومثل له بقوله تعالى: ﴿فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾ [الحجر: ٩٤] فالمستعار منه صدع الزجاجة (كسرها) وهو حسى. والمستعار له تبليغ الرسالة وهو عقلى والجامع التأثير فى كل وهو عقلى والاستعارة تصريحية تبعية.

● وأما استعارة معقول لمحسوس فقد مثل له الخطيب بقوله تعالى: ﴿إِنَّا لَمَّا طَغَا الْمَاءُ حَمَلْنَاكُمْ فِي الْجَارِيَةِ﴾ [الحاقة: ١١].

قال الخطيب فى توجيه هذا الموضع: «فإن المستعار له كثرة الماء وهو حسى. والمستعار منه التكبر. والجامع الاستعلاء المفرط وهما عقليان»[2].

---

(١) الإيضاح (٤٢٨).

(٢) الإيضاح (٤٢٩) وفى شروح التلخيص تجريد البنانى تفصيلات دقيقة لهذا الموضع فلينظرها من شاء فى مظانها من المصادر المشار إليها.

هذا كلامه. ولو كان قال : المستعار له هو فيضان الماء بدل كثرة الماء لكان أصوب، لأن كثرة الماء قد تكون ولا يتجاوز الماء حدود مجراه. أما فيضان الماء فهو المناسب للطغيان الذى هو تجاوز حد الاعتدال. وعلى كل فالاستعارة - هنا - تصريحية تبعية لجريانها فى الفعل سراية إليه من مصدره.

• قسما الاستعارة باعتبار اللفظ المستعار:

كلام المؤلف إلى الآن منصب على الاستعارة التصريحية التى يصرح فيها باسم المشبه به. لذلك فإنه قسمها باعتبار اللفظ المستعار قسمين فقال:

«وأما باعتبار اللفظ فقسمان: لأنه إن كان اسم جنس فأصلية كأسد وقتل وإلا فتبعية، كالأفعال والصفات المشتقة منها، والحروف»[1].

مثل المؤلف لاسم الجنس بكلمتين: إحداهما «أسد» والثانية «قتل» ومراده التمثيل لاسم الجنس الحسى، فكان «أسد» وافيًا بمراده، واسم الجنس المعنوى ودل عليه بـ«قتل» وهو مصدر قتل يقتل. والصفات المشتقة من الأفعال كاسم الفاعل والمفعول واسمى الزمان والمكان.. أما الحروف فمراده منها حروف المعانى وليست الحروف التى تصاغ منها الكلمات. فإذا جرت الاستعارة فى شىء من الأفعال أو الصفات كانت تابعة لجريانها فى مصادرها وكان أول من أشار إلى هذا هو الإمام عبد القاهر رحمه الله. وإذا وقعت الاستعارة فى شىء من الحروف كانت تابعة لمتعلقات معانيها.

وقد بين الخطيب سبب امتناع جريان الاستعارة فى الأفعال والصفات المشتقة منها وفى الحروف على وجه الأصالة فقال:

«لأن الاستعارة تعتمد التشبيه. والتشبيه يعتمد كون المشبه موصوفًا وإنما يصلح للموصوفية الحقائق كما فى قولك: جسم أبيض وبياض صاف. دون معانى الأفعال والصفات المشتقة منها والحروف»[2]. فاسم الجنس الحسى حقيقة صالحة للوصف والمعنوى كذلك لأنه معنى كلى له أفراد. وكون الاستعارة فى الأفعال والصفات

(١، ٢) الإيضاح (٤٢٩).

المشتقة منها جارية فيها تبعًا لجريانها فى مصادرها فالأمر فيها ظاهر. فالاستعارة فى «نطقت الحال» أو «الحال ناطقة» يقدر التشبيه بين دلالة الحال على معناها ونطق الناطق المفصح، فيجعل دلالة الحال مشبهًا، ونطق الناطق مشبهًا به. ويسرى المجاز من المصدر إلى الفعل أو الصفة فيستعار «النطق» للدلالة، ويشتق منه نطقت بمعنى دلت أو ناطقة بمعنى دالة «ووجه الشبه إيضاح المعنى وإيصاله إلى الذهن»[1].

أما استعارة الحرف ففيها عندهم خلاف يجنح بها مرة إلى الاستعارة التبعية. وأخرى إلى الاستعارة المكنية. ولهم فى هذا كلام طويل بدءًا من صاحب الكشاف إلى شراح التلخيص. والجدير بالذكر أن عبارة صاحب الكشاف قد سيطرت على مباحث الشراح فلم يكد يخلو منها شرح. وهى: «اللام فى «ليكون» هى لام كى التى معناها التعليل.. ولكن معنى التعليل منها وارد على طريق المجاز دون الحقيقة، لأنه لم يكن داعيهم إلى الالتقاط أن يكون لهم عدوًا وحزنًا ولكن المحبة والتبنى، غير أن ذلك لما كان نتيجة التقاطهم له وثمرته شبه بالداعى الذى يفعل الفاعل الفعل من أجله، وهو الإكرام الذى هو نتيجة المجىء، والتأدب الذى هو ثمرة الضرب فى قولك ضربته ليتأدب. وتحريره أن هذه اللام حكمها حكم الأسد حيث استعيرت لما يشبه التعليل كما يستعار الأسد لما يشبه الأسد»[2].

وغير خاف أن مؤدى كلام صاحب الكشاف أن الاستعارة - هنا - مكنية وليست تصريحية فلا تكون تبعية. وهذا مخالف لمذهب الخطيب ومن جاراه من الشراح فى عدها تبعية. لأن صريح مذهب الزمخشرى أن المشبه به، وهو المحبة والتبنى محذوف والمذكور هو المشبه (العداوة والحزن) ويكون إثبات لام التعليل تخييلاً، وهو قرينة المكنية. وهذا ما فهمه بعض الشراح[3]. من كلام الزمخشرى فى الكشاف فى شرح قوله تعالى: ﴿فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص: ٨].

---

(١) ينظر تجريد البنانى على مختصر السعد (٢/ ٢٣٦).

(٢) الكشاف (٣/ ١٦١ وقد نقل هذه العبارة الشراح مع التصرف فى ألفاظها والمحافظة على معانيها، انظر مثلا: شروح التلخيص (٤/ ١٢١) والمطول (٣٧٥) وتقرير الإنبانى على مختصر السعد (٢/ ٢٣٦).

(٣) ينظر تقرير الإنبانى على مختصر السعد (٢/ ٢٣٦).

وهذا يوافق - كما قال الشراح - مذهب السكاكى حيث رد الاستعارة التبعية إلى المكنية[1] حيثما وجدت.

وأما كونها تبعية فلأن ضابط التبعية أن التشبيه فيها لا يقوم على مفهوم اللفظ المباشر، فهو فى الفعل والصفات المشتقة يتعدى لفظى الفعل والصفة، إلى المصدر ثم يسرى التشبيه من المصدر إليهما. وفى الحروف يتعدى التشبيه - كذلك - مفهوم اللفظ نفسه إلى متعلق معناه الكلى. ثم يسرى منه إلى معنى الحرف الجزئى. وتطبيق هذا على قوله تعالى: ﴿لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص: ٨] أن يقال: إن لام التعليل موضوعة لترتب العلة على معلولها الحقيقى. وآل فرعون لم يلتقطوا موسى عليه السلام ليكون لهم - فعلاً وقصدًا - عدوًّا وحزنًا. وإنما التقطوه لغرض آخر كان هو علة الالتقاط حقيقة. فنقل حرف العلة إلى ترتب شبيه بترتيب العلة الحقيقية على معلولها والوجه - كما قالوا - حصول مطلق الترتب[2].

وتبعية الاستعارة فيه حيث سرى التشبيه من متعلق معنى الحرف الكلى إلى معناه الجزئى. وفرقوا بين متعلق معنى الحروف وبين معانيها بأن متعلق معانى الحروف نسب مطلقة كإفادة «من» مطلق الابتداء. «وعلى» مطلق الاستعلاء. أما معانى الحروف فهى نسب مقيدة كدلالة «من» على الابتداء المخصوص فى سرت من البصرة وهكذا[3] وحاصل ما تقدم أنه لا خلاف فى أن الاستعارة الواقعة فى الأفعال والصفات المشتقة منها من قبيل الاستعارة التبعية [4]. أما استعارة الحروف فمنهم من عدها تبعية ومنهم من عدها مكنية وكل صواب.

• قرينة التبعية:

خص الخطيب قرينة التبعية بحديث منفرد، ولم يذهب هذا المذهب مع الاستعارة الأصلية. ويبدو أن السبب فى هذا أن قرينة الأصلية غير منضبطة

(١) ينظر مفتاح العلوم (١٦٣) وشروح التلخيص (٤/ ١٢٢).

(٢) انظر مواهب الفتاح: شروح (٤/ ١٢٣).

(٣) ينظر حاشية البيجورى على الرسالة السمرقندية (٢٠).

(٤) يستثنى من هذا العموم مذهب السكاكى فى التبعية مطلقا سواء كانت فى الأفعال والصفات أو فى الحروف فهى عنده مكنية.

بخلاف التبعية فلها ضوابط معروفة. ولهذا قال الخطيب[1]: «واعلم أن مدار قرينة التبعية فى الأفعال والصفات المشتقة منها على نسبتها إلى الفاعل كما مر فى قولك: نطقت الحال أو المفعول كقول ابن المعتز:

جمع الحق لنا فى إمام قتل البخل وأحيا السماحا

وقول كعب بن زهير

صبحنا الخزرجية مرهفات أياد ذوى أرومتها ذووها

والفرق بينهما أن الثانى مفعول ثان دون الأول[2] أو إلى المفعولين الأول والثانى كقول الحريرى:

وأقرى المسامع أما نطقت بيانًا يقود الحرون الشموسا

أو إلى المجرور كقوله تعالى: ﴿فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [آل عمران: ٢١][3].

• وقفة مع الخطيب فيما تقدم:

من نافلة القول أن نقول إن الخطيب فى رؤوس المسائل التى تقدمت استهدى بتوجيهات الإمام عبد القاهر رحمه الله، وقد أومأنا إلى هذه الحقائق فى مواطنها. والذى نقوله هنا إن الإمام عبد القاهر قد سبق الخطيب فى التعرف على قرينة الاستعارة التبعية فى الفعل حيث قال:

«ومما تجب مراعاته أن الفعل يكون استعارة مرة من جهة فاعله الذى رفع به، ومثاله ما مضى[4] ويكون أخرى استعارة من جهة مفعوله[5]. . وكذلك.

وأقرى الهموم الطارقات حزامة[6].

---

(١) الإيضاح (٤٣٠).

(٢) صبحنا: سقيناهم خمر الصبوح. ومرهفات: السيوف وهو المفعول الثانى لصبحنا الذى هو قرينة الاستعارة دون المفعول الأول. أما فى قول ابن المعتز. فالقرينة البخل والسماح.

(٣) آل عمران: ٢١ ولها مواضع أخرى.

(٤) يريد «نطقت الحال» على القول بأن الاستعارة فى «نطقت».

(٥) واستشهد على هذا بقول ابن المعتز «جمع الحق» وهو الذى ساقه الخطيب بتمامه.

(٦) شاهد سبق ذكره.

وهو استعارة من جهة المفعولين جميعًا. . وقد يكون الذى يعطيه حكم الاستعارة أحد المفعولين دون الآخر كقوله[1]:

نقريهم لهذميات نقد بها ما كان خاط عليهم كل زراد

وإذا قارنا كلام الخطيب بكلام عبد القاهر علمنا أن الفكرة أساسًا هى فكرة الإمام عبد القاهر رحمه الله. أفاد منها الخطيب والسكاكى من قبله.

ومن البديه أن الخطيب لم يمثل إلا لقرينة الفعل المتجوز فيه من حيث معناه. أما المتجوز فيه من حيث زمانه فلم يمثل له، لأن قرينته غير منضبطة مثل قرينة الأصلية هذا ما يظهر للنظر وإن كان الخطيب نفسه لم يشر إليه قط.

• تقسيم الاستعارة من حيث الأمر الخارج:

هذا هو التقسيم الأخير الذى قسم الخطيب الاستعارة التصريحية إليه، ويراد بالأمر الخارج «غير اعتبار الطرفين والجامع واللفظ»[2] وهى بهذا الاعتبار ثلاثة أقسام:

الأول: المطلقة وهى التى لم تقترن بصفة ولا تفريع كلام ولم يذكر لها مثالاً. وأمثلتها كثيرة لا تحتاج إلى إيضاح ولعل هذا هو السبب فى إهماله التمثيل لها.

الثانى: المجردة وهى التى قرنت بما يلائم المستعار له - أى المشبه - وقد مثل لها بأمثلة منها قول كثيرة عزة:

غمر الرداء إذا تبسم ضاحكا غلقت لضحكته رقاب المال[3]

استعار الرداء للمعروف. وذكر كلمة «غمر» وهى من ملائمات المشبه دون المشبه به لذلك عدت الاستعارة مجردة، لأن ذكر ما يلائم المشبه قادح فى مبدأ تناسى التشبيه الذى تقتضيه الاستعارة، لمنافاته لادعاء دخول المشبه فى جنس المشبه به وهو قوام الاستعارة.

---

(١) أسرار البلاغة (٣٦-٣٧) والبيت للقطامى: المطول ((٣٧٦).

(٢) (٣٧٧) والمراد باللفظ: اللفظ المستعار.

(٣) الإيضاح: (٤٣٢) أى هو كثير العطاء إذا تبسم جاد بما له فانتقلت ملكيته لطالبيه كالرهن إذا لم يفكر الراهن.

ومثل لـها -كذلك- بـقوله عز شـأنه: ﴿فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ﴾ [النحل: ١١٢] لأنه قال: «أذاقها» ولم يقل «كساها» لمناسبته للباس، وأورد على هذا التوجيه اعتراضين أجاب عليهما بما ينصر التعبير القرآنى الذى قضى على أساسه بتجريد هذه الاستعارة، وكونها أبلغ مما قدره المعترض[١].

الثالث: الاستعارة المرشحة، وهى التى قرنت بما يلائم المستعارة منه (المشبه به) ومثل له بقول الشاعر[٢]:

ينازعنى ردائى عبد عمرو ... رويدك يا أخا عمرو بن بكر

لى الشطر الذى ملكت يمينى ... ودونك فاعتجر منه بشطر

قال: استعار الرداء للسيف «ووصفه بالاعتجار الذى هو وصف الرداء فنظر للمستعار منه»[٣].

ومن البديه أن السكاكى لم يذكر إلا المجردة والمرشحة. فزاد الخطيب المطلقة[٤].

ولم يفت الخطيب أن يوازن بين الترشيح والتجريد فيحكم بأبلغية الترشيح عليه لما سبق أن بيناه، ولكن لم يبين حكم الإطلاق، والواقع أن الإطلاق أبلغ من التجريد لأن التجريد يشتمل على وصف قادح فى تمام المبالغة الذى هو تناسى التشبيه وتحقيق معنى الاتحاد، بينما يخلو الإطلاق من هذا الوصف فالطرفان فى الإطلاق متعادلان. وفى التجريد كفة المشبه أرجح من كفة المشبه به، وفى الترشيح ترجح كفة المشبه به على كفة المشبه، فالذى تقضى به الأصول البلاغية أن ترتيب الاستعارة من حيث الأبلغية بين هذه الاستعارات الثلاث يكون على الوجه الآتى:

أ- الاستعارة المرشحة أبلغ من المجردة والمطلقة لدلالتها القوية على تناسى التشبيه.

---

(١) الإيضاح (٤٣٣).

(٢) هو كثير عزة انظر معاهد التنصيص (٢/ ١٥٠).

(٣، ٤) الإيضاح (٤٣٣).

ب- الاستعارة المطلقة أبلغ من المجـردة لخلوها من وصف يقدح فى تمام المبالغة بتناسى التشبيه.

جـ- الاستعارة المجردة من حيث هى -دنيا المراتب[1].

• المجاز المركب:

قسم الخطيب المجاز فى بدء حديثـه عنه قسمين، مجاز مفـرد، ومجاز مركب، وقسم المفرد - كما مر - قسمين: مجاز مرسل، واستعارة.

وبعد فـراغه مما يتعلق بالمجاز المفـرد من مباحث تناول المجاز المركب فـقال فى تعريفه:

«وأما المجاز المركب فهـو اللفظ المركب المستعمل فيما شبـه بمعناه الأصلى تشبيه التمثيل للمبالغة فى التشبيه أى تـشبيه إحدى صورتين منتزعتين من أمرين أو أمور بالأخرى، ثم تدخل المشبهة فى جنس المشبه بها مبـالغة فى التشبيه، فتذكر بلفظها من غير تغيير بوجه من الوجوه»[2].

وفى تمثيله لهذا النوع من المجاز حذا حذو الإمام عبد القاهر فبدأ بما كتبه الوليد ابن يزيد إلى مروان بن محمـد حين تباطأ فى مبايعته بالخلافـة، وسار على نهجه فى تحليله البلاغى إياه. ولم يقف عند هذا الحد، بل ساق أمـثلة الإمام عبد القاهر عليه، مثل قوله: أراك تنفخ فى غير فحم، وتخط على الماء، ومازال يفتل منه فى الذروة والغارب حتى بلغ منه ما أراد[3].

وقوله تعالى: ﴿وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾ [الزمر: ٦٧].

والمجاز المركب عند البلاغيين - متقدمين ومتأخرين - هو استعارة صورة وهيئة تركيبية لصورة وهيئة تركيبية أخرى، ويشمل نوعين:

---

(١) هذا التـرتيب منظور فـيـه إلى الاصطلاح المجرد. فـلا يمنع أن يكـون فى الكلام البليغ تجـريد أبلغ من الترشـيح لمناسبة مـرعية فى الكلام كـما تقدم فى قـوله تعالى: ﴿فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ﴾ [النحل: ١١٢] انظر (٢٢٤) من هذه الدراسة.

(٢) الإيضاح (٤٣٨).

(٣) انظر الإيضاح (٤٣٨-٤٣٩) وانظر (٢٣٧) من هذه الدراسة.

الاستعارة التمثيلية مثل قوله تعالى: ﴿وَالأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [الزمر: ٦٧].

فقد قال الخطيب فيها متابعًا الإمام عبد القاهر: «إذ المعنى - والله أعلم - أن مثل الأرض فى تصرفها تحت يد الله تعالى وقدرته مثل الشيء يكون فى قبضة الآخذ له والجامع يده عليه»[١].

ثم المثل. مثل: الصيف ضيعت اللبن[٢]. حين يشبه مضربه بمورده، وهذا هو المشار إليه بقول الخطيب «فيما شبه بمعناه الأصلى» فليس المراد بالمعنى الأصلى المعنى الوضعى بناء على القول بأن الموضوع أصلاً هو المفردات لا التراكيب. ومن قال بالوضع النوعى جوز فيه النقل لغير المشابهة فيكون مجازًا مرسلاً مركبًا لا تمثيلاً[٣].

والمثل عند ضربه يصير استعارة تمثيلية سواء كانت صورته وهيئته الأولى حقيقة أو مجازًا، لأن المستعار هو التركيب برمته. ومن هنا يتضح أن كل مثل حين ضربه استعارة تمثيلية شريطة الحافظ على صورته الأولى دون تصرف فيها.

وليس كل استعارة تمثيلية مثلاً، لأن المثل مشروط فيه الاشتهار والوجازة والترديد[٤]. فقوله تعالى فى شأن موسى عليه السلام ﴿وَلَمَّا سَكَتَ عَن مُّوسَى الْغَضَبُ﴾ [الأعراف: ١٥٤] جائز حمله على الاستعارة التمثيلية[٥]، وهو - قطعًا - ليس مثلاً لعدم صلاحيته للترديد مع كونه موجزًا ومشهورًا[٦].

والخلاصة: أن المجاز كما جرى فى المفردات: أسماء العين والمعنى والأفعال والصفات المشتقة منها والحروف، فإنه يجرى فى الصور والتراكيب والهيئات. وبهذه المزايا صلحت اللغة العربية للإفصاح عن خفايا المشاعر والأحاسيس، لا تضيق أمام معنى وإن كان دقيقًا، وصارت بهذا كله لغة البيان الآسر والتنزيل المعجز.

---

(١) ينظر أسرار البلاغة (٢٨٧) ط: رشيد رضا. والإيضاح (٤٣٩).

(٢) مجمع الأمثال للميدانى (٢/ ١٠).

(٣) ينظر شروح التلخيص (٤/ ١٤٦).

(٤) مجمع الأمثال (١/ ٦).

(٥) انظر الكشاف (٢/ ١٥٠).

(٦) الترديد للمثل داعية الشهرة تزول بزواله وهو أبرز عنصر فى الأمثال.

• الاستعارة المكنية والاستعارة التخييلية:

بقى من صور المجاز الخالص - فى إيضاح الخطيب - ما عرف بالاستعارة المكنية والاستعارة التخييلية، ولن نضيق من ترداد القول بأن الفضل فى هذه المباحث يرجع إلى الإمام عبد القاهر الجرجانى. فهو الذى لفت الأذهان إلى التفرقة الدقيقة بين ما عرف بـ«الاستعارة المصرحة والاستعارة المكنية»، ومهد للقول بالتخييل فى المجاز وغير المجاز[1].

فأنت ترى الخطيب - فى قوله الآتى - يعرف الاستعارة المكنية ويجعل قوام تعريفه إياها صياغة موجزة لما بسطه الإمام فى تحقيقها. ثم يعمد إلى ما مثل به الإمام فيذكره فى مقدمة التمثيل لها. وهاك قوله[2]: «قد يضمر التشبيه فى النفس فلا يصرح بشىء من أركانه سوى لفظ المشبه، ويدل عليه بأن يثبت للمشبه أمر مختص بالمشبه به، من غير أن يكون هناك أمر ثابت حسًّا أو عقلاً أجرى عليه اسم ذلك الأمر. فيسمى التشبيه استعارة بالكناية، أو مكنيًّا عنها، وإثبات ذلك الأمر للمشبه استعارة تخييلية. والعلم فى ذلك قول لبيد:

وغداة ريح قد كشفت وقرة إذ أصبحت بيد الشمال زمامها[3]

مبنى هذا الكلام -مع ما فيه من جديد- هو توجيهات الإمام عبد القاهر رحمه الله. جعلها السكاكى نصب عينيه ثم تلقفها الخطيب من بعده وإن كانت هناك وسائط بين هؤلاء الأقطاب الثلاثة أسهمت فى نمو البحث وتطويره[4].

وبعد تحليله بيت لبيد السابق، واهتدائه الواضح فيه بتحليل الإمام عبد القاهر عمد إلى الأمر المختص بالمشبه فجعله نوعين. وهذا كلامه فيه: «واعلم أن الأمر

---

(١) انظر دلائل الإعجاز (٦٧) ط: شاكر. وأسرار البلاغة (٣١-٣٥) (٢١٤-٢٤٢-٢٥٤) ط: رشيد رضا.

(٢) أى أشهر مثال عرفت به الاستعارة المكنية.

(٣) الإيضاح (٤٤٤).

(٤) مثل الزمخشرى فى الكشاف، وبدر الدين بن ابن مالك فى المصباح والفخر الرازى فى نهاية الإيجاز وغيرهم.

المختص بالمشبه به[1] المثبت للمشبه، منه ما لا يكمل وجه الشبه فى المشبه به بدونه، كما فى قول أبى ذؤيب الهذلى:

وإذا المنيـــة أنشـــبت أظفـــارها ألفـــيت كل تميـــمـــة لا تنـفع

فإنه شبه المنية بالسبع فى اغتيـال النفوس بالقهر والغلبة.. فأثبت للمنية الأظفار التى لا يكمل ذلك فى السبع بدونها تحقيقًا للمبالغة فى التشبيه»[2].

أى أن الاغتيال والافتراس الذى هو وجه الشبه لا يكمل فى المشبه به - السبع - إلا بالأظفار، وهذا هو النوع الأول من نوعى الأمر المختص بالمشبه به. أما الثانى فقال فيه:

«ومنه ما به يكون قوام وجه الشبه فى المشبه به كقول الآخر[3]:

ولئن نطقـت بشكر برك مـفـصـحًـا فلســـان حـــالى بالشـكاية أنـطق

فإنه شبه الحـالة الدالة على المقصود بإنسان متكلم فى الدلالة فـأثبت لها اللسان الذى به قوام الدلالة من الإنسان»[4].

ولم يذكر الخطيب صراحة الفرق بين النوعـين، وهو كما يدل عليه السياق: أن ما لا يكمل وجه الشـبه إلا به له وجود فى المشبه منـه لم يصل إلى درجة الكمال إلا بذلك الأمر.

وأما ما به قـوام وجه الشبه فإن وجه الـشـبـه لا وجـود لـه ناقـصًا ولا كـامـلا إلا بذلك الأمر وتمثيل المصنف أقوى دليل على هذا..

فالسبع قـد يغتال بأنيابه ولكن بالأظفار كـمل فـيه الاغـتـيـال.. أمـا الإنـسـان فلا يستطيع الدلالة الواضحة عن شىء إلا بالكلام[5].

---

(١) نازع بعض الشراح فى هذا قائلا إن الصواب «الأمر المختص به المشبه به».

(٢) الإيضاح (٤٤٥) مع التصرف بالحذف اليسير.

(٣) البيت لم يعرف له قائل: انظر معاهد التنصيص (٢/ ١٧٠).

(٤) الإيضاح (نفس الموضع).

(٥) لا يقدح فى هذا إمكان الدلالة بالإشارة، فهى لا تدل فى كل الأحوال. ودلالتها محدودة. وأحيانا تكون مبهمة.

هذا فيما اختص بالاستعارة المكنية. أما الاستعارة التخييلية فهى - كما هو واضح من كلامه - إثبات لازم المشبه به للمشبه، كإثبات الأظفار للمنية. والأفراس والرواحل للصبا - على أحد القولين[1] - وإثبات النطق للحال. وإثبات الإثبات للربيع على رأى.

هذا الإثبات هى المسمى بـ«الاستعارة التخييلية» فى كلام الخطيب، والمشهور من حيث الظاهر[2] عند الشراح.

• هل المكنية والتخييلية مجاز؟:

ذهب الشراح إلى أن السر فى إفراد الخطيب الحديث عن المكنية والتخييلية أنهما لا يدخلان - عنده - فى أقسام المجاز اللغوى فليستا هما استعارتين، لأن المجاز عمومًا هو الكلمة المستعملة فى غير ما وضعت له. فالمجاز صفة للألفاظ، ومنها اللفظ الذى تقع به الاستعارة. والمكنية والتخييلية فعلان من أفعال النفس[3]. الأولى: إضمار تشبيه، والثانية إثبات شىء لشىء ليس له. فهما معنيان وليستا لفظين حتى يكونا مجازًا. لذلك قال الشراح أفرد الخطيب الحديث عنهما فى ذيل الحديث عن الاستعارة التى هى مجاز خالص، وهى المصرحة. لأنهما - المكنية والتخييلية - لا يدخلان فى حد المجاز المتحقق فيها[4]. وتسميتهما استعارة عنده مجرد تسمية خالية من المناسبة[5]، لأنهما ليس فيهما لفظ استعمل فى غير ما وضع له. فهما حقيقة لغوية لا مجاز. المكنية تشبيه حقيقى مضمر فى النفس، مرموز إليه بلازم من لوازمه.

والتخييلية مجرد إثبات شىء لشىء ليس له على وجه التخييل وهذا أمر عقلى. وقد ناقش الشراح هذه القضية نقاشًا مستفيضًا يحتاج إلى وضع بحث خاص، لأنه كثير الشعب متعرج المسالك والاستعارة المكنية نفسها اختلفت حولها الأنظار، وكثر

---

(١) انظر (ما تقدم) من هذه الدراسة حيث احتملت التحقيق والتخيل.

(٢) قلنا من حيث الظاهر، لأنهم عند التحقيق لهم فيها كلام آخر.

(٣) شروح التلخيص (٤/ ١٥٦).

(٤، ٥) المطول (٣٨١) وشروح التلخيص (٤/ ١٥٢) ومختصر السعد وتجريد البنانى عليه (حـ٢/ ٢٤٥).

فيها الخلاف بين سلف القوم وخلفهم وحاصل ما عندهم فى الاستعارة المكنية ثلاثة مذاهب[1].

الأول: مذهب السلف أو الجمهور وهو أن الاستعارة المكنية هى اسم المشبه به المحذوف المرموز إليه ببعض خواصه كالسبع المستعار للمنية فى قول زهير: وإذا المنية أنشبت أظفارها.

الثانى: مذهب السكاكى، وهى عنده: اسم المشبه المستعمل فى المشبه به كالمنية فى بيت زهير المشار إليه المراد بها المشبه به وهو السبع.

الثالث: مذهب الخطيب، وهى عنده - كما تقدم - التشبيه المضمر فى النفس.... إلخ[2].

هذا، وقد شدد السيد الشريف النكير على من فهم أن فى الاستعارة المكنية مذهبًا رابعًا يفهم من كلام الزمخشرى عنها، وعزا ذلك إلى قلة الفهم فى هذه المسألة وإن كان القائل من أشد العلماء حذقا[3].

وكلام الزمخشرى المشار إليه هو تفسيره لقوله تعالى ﴿الَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ﴾ [البقرة: ٢٧] وسيأتى عند مباحث المفسرين إن شاء الله.

• خروج بعض الصيغ عن الوضع:

فى الحديث عن المجاز عند الباحثين منذ مطلع البحث فيه، عرضنا لكل أنواع المجاز حسبما استقر عليه البحث فى مرحلة النضج والاكتمال سواء كان المجاز لغويا أو عقليا، واللغوى مجاز تشبيه أو مجازا مرسلا، والمجاز المرسل متحد[4] العلاقة أو متعدد العلاقة، بدأنا هذا من حديثنا عن كتاب «سيبويه» واتخذنا منه منهجا عاما - كما تقدم - سلكناه مع جميع الرواد والباحثين حسب طبيعة كل بحث ومنهجه الخاص فى التناول، وظهر المنهج مستقيما بصفة خاصة عند من كانت

---

(١) ينظر المطول (٣٨٣).
(٢) ينظر الإيضاح (٤٤٤).
(٣) ينظر حاشية السيد على المطول (٣٨٣).
(٤) وهو خروج الاستفهام والأمر والنهى عن دلالة الوضع.

بحوثهم منصبة على القرآن الكريم كمعانى القرآن للفراء، ومجاز القرآن لأبى عبيدة، وتأويل مشكل القرآن لابن قتيبة.

ومع الإعجازيين والبلاغيين قصدنا قصدا إلى إرجاء الحديث عن نوعين هما:

- خروج الاستفهام وصيغ الأمر والنهى عن دلالة الوضع.
- والمجاز بالحذف المترجم له عند بعضهم[1].

وكان قصدنا من هذا الإرجاء أن يحمل الحديث عن النوع الأول عند من تعرضنا لهم من البلاغيين فى مكان واحد لتشابه آرائهم فيه، وأن نحرر القول - مرة واحدة - فى ما عرف بالمجاز بالحذف، أهو مجاز أم غير مجاز، وإذا كان مجازا أهو مجاز مستقل يستحق أن يطلق عليه اسم خاص - كما ترجم له عند بعضهم - أم يرد إلى غيره من أنواع المجاز المعروفة فلا داعى للإفراد؟

وعلى هذا النمط نسير فى هذين الفرعين:

• خروج الاستفهام والأمر والنهى والخبر:

الأصل فى الاستفهام: طلب الفهم. فالسين والتاء فيه للطلب. والمستفهم يطلب من المستفهم منه إفهامه وتفهيمه عن أمر ليس العلم به حاصلا عند المستفهم حال استفهامه، قال ابن منظور: «واستفهمه سأله أن يفهمه. وقد استفهمه الشيء فأفهمته وفهمته تفهيما»[2] والاستفهام سؤال، والأصل فى السؤال أن يكون عن جهل. فإذا سأل العالم عما يعلمه فقد خرج بالسؤال عن الأصل الموضوع له لغة وعرفا، بل وعقلا، لأن العقل يمنع تحصيل الحاصل إلا لمعنى زائد عن مجرد الحصول.

وقال بدر الدين الزركشى بعد أن ترجم لهذا النوع بقوله:

«الاستخبار وهو الاستفهام» وشرحه قائلا: الاستخبار وهو طلب خبر ما ليس عندك، وهو بمعنى الاستفهام، أى طلب الفهم، ولكون الاستفهام طلب ما فى

---

(١) مثل الإمام عبدالقاهر.. والخطيب.

(٢) لسان العرب (مادة فهم) (٥/ ٣٤٨١) ط دار المعارف وانظر ترتيب القاموس (مادة فهم) (٣/ ٥٢١).

الخارج أو تحصيله فى الذهن لزم ألا يكون حقيقة إلا إذا صدر من شاك مصدق بإمكان الإعلام. فإن غير الشاك إذا استفهم يلزم تحصيل الحاصل..»[1].

هذه نقول كلها تفيد أن الأصل فى الاستفهام هو طلب ما ليس معلوما، وقد أشار صاحب البرهان كما تقدم أن الاستفهام من غير الشاك (أو الجاهل بالمضمون) يعتبر تحصيل حاصل وهو - أى تحصيل الحاصل - عبث، أو باطل.

ولهذا كله فإن الرواد منذ عهد سيبويه قد لفتوا الأذهان لهذه الظاهرة البيانية، ثم أخذت فى التطور والنمو عند البلاغيين وغيرهم، ففرقوا بين طريقتين فى ورود الاستفهام.

• طريقة لا تخرج عن دلالة الوضع كصدور الاستفهام من الجاهل بمضمون ما استفهم عنه أو الشاك فيه، وهذه لا بحث للبلاغى فيها إلا بيان الأصول والمعانى النحوية واللغوية المرادة منها.

• طريقة نحا المتكلم بها نحواً مغايراً للدلالة المعروفة عن أصل الوضع، فلم يرد من الاستفهام فيها المعنى المباشر للصيغة الاستفهامية، وإنما يريد معنى آخر يدل عليه السياق وقرائن الأحوال. وهو معنى المعنى لا معنى اللفظ، عملا بقول الإمام عبدالقاهر فى الاستعارة والكناية والتمثيل[2].

والاستفهام شبيه بهذه الأساليب حين يطلق ويراد منه معنى آخر غير طلب الفهم المتعلق بمضمون الصيغة وما دخلت عليه، ومعنى المعنى فى الاستفهام حين قلب البلاغيون القول فيه استخرجوا منه باقة مزهرة من روائع المعانى ودقائق الأسرار. وكان الإمام عبدالقاهر هو أول من غاص وراء أسراره ومعانيه ولم يدرسه فى فصل مستقل بل درسه فى باب التقديم والتأخير وهاك قطفات من جناه اليانع.

• خروج الاستفهام عند الإمام عبدالقاهر:

قدم الإمام تمهيدا لدلالة الهمزة فى الاستفهام الحقيقى، وقرر أن المسئول عنه أو المشكوك فيه يجب أن يليها فعلا كان أو فاعلا مثل: أقلت شعرا؟، فى السؤال

(١) البرهان فى علوم القرآن (٢/ ٣٧٦-٣٧٧).

(٢) ينظر دلائل الإعجاز (٢٦٣) ط: شاكر.

عن الفعل نفسه، وهو - هنا - قول الشعر، ومثل: أأنت قلت هذا الشعر؟ لسؤال عن الفاعل. فالذى يلى أداة الاستفهام هو المسئول عنه المشكوك فيه وفهم من كلامه أن السؤال عن أحد الطرفين (الفعل والفاعل) يقتضى عدم التردد فى الآخر. ولهذا منع أن يقال: اكتتبت هذا الكتاب؟ ونحوه.

لأن البداية بالفعل تقتضى الشك فيه وقع أو لم يقع، والإشارة إليه الواردة فى السؤال تقطع بأنه موجود متحقق، ولهذا يعلق الإمام على مثل هذا بقوله: قلت ما ليس بقوله، ذلك لفساد أن تقول فى الشىء المشاهد الذى هو نصب عينيك أموجود أم لا[1].

وكذلك البداية بالفاعل فى مثل: أأنت قلت الشعر الذى كان فى نفسك أن تقوله؟ لأن بدأ بالشك فى الفاعل مع أن سياق الكلام يمنعه[2].

ويعلق الإمام على هذا فيقول: «خرجت من كلام الناس»[3].

أى العقلاء فإن العاقل لا يسأل عن المعلوم الماثل أمام ناظريه، إلا لمعنى زائد عن مجرد السؤال، وليس له وجود هنا.

بعد أن بين الإمام هذه الأصول فى الاستفهام الحقيقى عاد يتكلم عن الاستفهام الخارج عن دلالة الوضع فقال: «واعلم أن هذا الذى ذكرت لك فى الهمزة، هى للاستفهام، - أى المحض - قائم فيها إذا كانت للتقرير. فإن قلت: أأنت فعلت ذلك؟ كان غرضك أن تقرره بأنه الفاعل»[4].

هذا أول مثال يخرج فيه الاستفهام عن دلالة الوضع. والجملة التى ذكرها الإمام صالحة للحمل على الاستفهام المحض المطلوب به تحصيل ما ليس معلومًا

---

(١) المراد بالفاعل -هنا- الاسم مطلقا وليس الفاعل الاصطلاحى.

(٢) انظر دلائل الإعجاز (١١٢) وما بعدها.

(٣) لأن قوله: الذى كان فى نفسك أن تقوله: دليل على أنه هو الفاعل وليس أحد غيره فيكون السؤال عنه حينئذ عبثا لا يجرى مثله فى كلام الحكماء.

(٤) دلائل الإعجاز: (١١٢).

عند المستفهم حال الاستفهام. وللحمل على الاستفهام الخارج عن دلالة الوضع. والمدار فى ذلك على القرائن والأحوال فإذا كنا نعلم أن القائل يجهل الفاعل كان الكلام استفهامًا محضًا وإذا كنا نعلم أنه يعلم فهذا قرينة قوية على أن السائل لم يرد أن يعلم الفاعل من هو؟ وإنما أراد معنى آخر، وهو - كما ذهب إليه الإمام - أن يقرره بأنه هو الفاعل لا أحد غيره، أى انتزع منه اعترافًا بذلك. والفرق جد كبير بين الحالتين[1].

دل الإمام على هذا المعنى بمثال افتراضى، وكأنه أحس بضعفه فى الكشف عما أراد. لهذا فإنه عمد إلى تمثيل واقعى لوفائه بالمراد فقال: «يبين ذلك قوله تعالى، حكاية عن قول نمروذ: ﴿أَأَنتَ فَعَلْتَ هَذَا بِآلِهَتِنَا يَا إِبْرَاهِيمُ﴾ [الأنبياء: ٦٢] لا شبهة فى أنهم لم يقولوا ذلك له عليه السلام، وهم يريدون أن يقر لهم بأن كسر الأصنام قد كان. ولكن أن يقر بأنه منه قد كان. وكيف، وقد أشاروا له إلى الفعل فى قولهم: أأنت فعلت هذا؟. وقال هو عليه السلام فى الجواب: ﴿بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا﴾ [الأنبياء: ٦٣] ولو كان التقرير بالفعل لكان الجواب فعلت أو لم أفعل»[2].

أن فيما ذكره الإمام - هنا - بيانًا شافيًا للمسألة. فتقديم الفاعل وإيلاؤه همزة الاستفهام دل فى وضوح على أن المتكلم لم يسأل عن الفاعل ولم يشك فى وقوع الفعل، بل كان غرضه أن ينتزع من المخاطب (عليه السلام) اعترافًا بأنه هو الفاعل لا غيره. ولو كان شك فى الفعل لقالوا: أفعلت بإيلاء الفعل همزة الاستفهام[3].

ولما كان الاستفهام غير محض فإن الإمام يعقب عليه ويبين المعانى المجازية فيه فيقول: «واعلم أن الهمزة فيما ذكرنا: تقرير بفعل قد كان - يعنى تكسير الأصنام - وإنكار له لم كان؟ وتوبيخ لفاعله عليه»، والتقرير والإنكار والتوبيخ من أظهر المعانى المجازية التى تستفاد من الاستفهام الخارج عن دلالة الوضع. وقد اجتمعت فى هذا الموضع ثلاثة المعانى المشار إليها. ولا حرج فى قرن التوبيخ بالتقرير أو الإنكار. فكثيرًا ما يلازم التوبيخ كلا منهما.

(١، ٢) دلائل الإعجاز: (١١٣).

(٣) رد الإمام هذه الصيغة لأن فيها احتمالاً بالشك فى الفعل فليست هى أيضا نصا فى التقرير بالفاعل الذى هو عمدة المقام هنا.

ولكن قرن الإنكار بالتقرير هو المحتاج إلى توجيه، لأن الإنكار نفى والتقرير إثبات؟ فكان حريًا أن ينفصلا انفصال الضدين فلا يجتمعان فى مكان واحد.

وهذا يزول إذا أدركنا أن الإنكار هنا ليس معناه إنكار وجود الفعل المقرر به، وهو واقع - لا محالة - بل المراد إنكار أن يقر الفاعل على مثل هذا الفعل. والفرق كبير بين إنكار «الواقع» وإنكار الوقوع. فلا ينكر الواقع من حيث هو، وإنما ينكر وقوعه على من أوقعه. وهذا هو المراد من الجمع بين الإنكار والتقرير هنا: أرادوا أن يقرروه بالفعل ويذكروا عليه فعله. هذه طريقة من طرق الاستفهام - غير المحض - بالهمزة[1] ثم يبين الإمام أن لها طريقة أخرى فقال: «ولها مذهب آخر، وهو أن يكون الإنكار أن يكون الفعل قد كان من أصله. ومثاله قوله تعالى: ﴿أَفَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُم بِالْبَنِينَ وَاتَّخَذَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ إِنَاثًا إِنَّكُمْ لَتَقُولُونَ قَوْلًا عَظِيمًا﴾ [الإسراء: ٤٠]، وقوله عز وجل: ﴿أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ ﴿١٥٣﴾ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾ [الصافات: ١٥٣، ١٥٤].

فهذا رد على المشركين، وتكذيب لهم فى قولهم ما يؤدى إلى هذا الجهل العظيم. وإذا قدم الاسم فى هذا صار الإنكار فى الفاعل، ومثاله قولك للرجل قد انتحل شعرًا. أأنت قلت هذا الشعر؟ كذبت لست ممن يحسن مثله. أنكرت أن يكون - هو - القائل ولم تنكر الشعر[2].

والفرق بين المذهبين جد واضح. فالهمزة فى المذهب الأول أنكرت على الفاعل فعلاً كان قد فعله.

وهى فى المذهب الثانى تنكر فعلاً لم يكن أصلاً، وهو اصطفاء الله المخاطبين بالبنين واتخاذه الإناث. فإن شيئًا من هذا لم يكن فأنكرته الهمزة وكذبت مدعيه، ونظير الفعل فى الإنكار الاسم إذا قدم ولإنكار الفعل من أصله صورة أخرى أشار إليها الإمام بقوله: «وقد يكون أن يراد إنكار الفعل من أصله، ثم يخرج اللفظ مخرجه إذا كان الإنكار فى الفاعل. مثال ذلك قوله تعالى: ﴿قُلْ آللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ﴾ [يونس: ٥٩]

(١، ٢) دلائل الإعجاز (١١٤).

الإذن راجع إلى قوله: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُم مَّا أَنزَلَ اللَّهُ لَكُم مِّن رِّزْقٍ فَجَعَلْتُم مِّنْهُ حَرَامًا وَحَلَالًا﴾ [يونس: ٥٩] ومعلوم أن المعنى على إنكار أن يكون قد كان من الله تعالى إذن فيما قالوه من غير أن يكون قد كان من غير الله فأضافوه إلى الله. إلا أن اللفظ أخرج - بالبناء للمفعول - مخرجه إذا كان الأمر كذلك، لأن يجعلوا فى صورة من غلط فأضاف إلى الله تعالى إذنًا كان من غير الله فإذا حقق عليه ارتدع»[1].

حاصل ما قاله الشيخ أن صورة الاستفهام - هنا - من حيث المعنى هى لإنكار الفعل[2] (الإذن) ومن حيث الصياغة لإنكار الفاعل. لأنه هو الذى ولى فيها الهمزة وكان حقه أن يتأخر ويلى الهمزة الفعل. وقد بين السر فى هذا وهو تنزيل المخاطبين منزلة الغالط فإذا ما حققوا الأمر ارتدعوا.

• الاستفهام مع المضارع:

ما قرره الإمام قبلاً كان مدخول الهمزة فيه ماضيًا. وحالها فى المضارع مختلف عن حالها فى الماضى من بعض الوجوه لذلك قال الإمام عبد القاهر: «وإذ قد بينا تقديم الفعل وتقديم الاسم والفعل ماض فينبغى أن تنظر فيه والفعل مضارع»[3].

وخلاصة ما قرره هنا أنك إذا قلت: «أتفعل» و«أأنت تفعل»؟ فإن الحال مختلف. فإن أردت من المضارع الحال فحكمه حكم الماضى من التقرير بالفعل إذا كان هو المقدم.

والتقرير بالفاعل إن كان هو المقدم.

وإن أردت من المضارع الاستقبال فإن أوليت الفعل همزة الاستفهام كان الإنكار منصبًا على الفعل وللإنكار حينئذ حالتان:

الأولى: أن تزعم أنه لا يكون.

---

(١) دلائل الإعجاز (١١٥).

(٢) إنما كان لإنكار الفعل لأن الإذن لم يقع قط لا من الله ولا من غير الله.

(٣) الدلائل (١١٦).

والثانية: أن تريد أنه لا ينبغى أن يكون[1].

ومثل للأولى بقول امرئ القيس[2]:

أيقتلنى والمشرفى مضاجعى ومسنونة زرق كأنياب أغوال

يريد امرؤ القيس أن يقول: إن قتله، وهوعلى هذه الحال من القوة، لا يكون من أحد. ولهذا علق عليه الإمام فقال: «فهذا تكذيب منه لإنسان تهدده بالقتل، وإنكار أن يقدر على ذلك ويستطيعه»[3].

ومثل للثانية بقوله: «ومثال الثانى قولك للرجل يركب الخطر: أتخرج فى هذا الوقت؟ أتذهب فى غير الطريق؟ أتغرر بنفسك»[4].

ومما مثل به أيضًا:

أأترك إن قلت دراهم خالد زيارته إنى إذن للئيم[5]

وإذا رجعت إلى تحقيق الفرق بين حالة: «لا يكون» وحالة «لا ينبغى أن يكون» فإن أصدق ضابط فى هذا أن يقال: أن «لا يكون» استبعاد لوقوع الفعل لأسباب قد تضافرت على منعه كالاستعداد للأمر فى بيت امرئ القيس وتعيب جانب الوفاء فى بيت عمارة الذى نرى أنه صالح للتمثيل به للحالة الأولى وإن مثل به الإمام للحالة الثانية.

أما حالة: «لا ينبغى أن يكون» فإن الإنكار فيها واقع على خلاف الأولى. وهذا ظاهر من التمثيل.

وقد فرع الإمام على هذا فروعًا أخرى لإنكار الفعل من حيث فاعله. ثم أجمل القول فيما قدم فقال: «واعلم إنا وإن كنا نفسر الاستفهام فى مثل هذا بالإنكار فإن

---

(١) الإمام عبد القاهر هو أول من استحدث هذين المصطلحين فى البحث البلاغى. ولم يكن مصدرا من مصادرها يخلو منها من بعده.

(٢) ديوان امرئ القيس. (٣، ٤) الدلائل (١١٧).

(٥) البيت فى الكامل للمبرد (١/ ١٨٣) منسوب لعمارة بن عقيل.

الذى هو محض المعنى أنه لينتبه السامع حتى يرجع إلى نفسه فيخجل ويرتدع ويعى بالجواب».

إما لأنه ادعى القدرة على فعل لا يقدر عليه فإذا ثبت على دعواه قيل له: «فافعل» فيفضحه ذلك.

وإما لأنه هم بأن يفعل ما لا يستصوب فعله فإذا روجع فيه تنبه وعرف الخطأ.

وإما لأنه جوز وجود أمر لا يوجد مثله. فإذا ثبت على تجويزه قبح على نفسه وقيل له: فأرناه فى موضع وفى حال، وأقم شاهداً على أنه كان فى وقت»[1].

والواقع أن هذه فلسفة عميقة تكشف عن الأسرار البيانية وراء خروج الاستفهام عن دلالة الوضع، ومعان ثانية كشف عنها الإمام بثاقب فكره وقدرته الفائقة على استخراج خبايا المعانى وأسرار الأساليب.

• إيلاء المفعول همزة الاستفهام:

ما قرره الإمام عبد القاهر فى تقديم الاسم وإيلائه همزة الاستفهام إذا كان الاسم غير مفعول طبقه عليه إذا كان مفعولاً. وقدم لهذا بجملة قال فيها: «واعلم أن حال المفعول فيما ذكرنا كحال الفاعل. أعنى أن تقديم اسم المفعول يقتضى أن يكون الإنكار فى طريق الإحالة والمنع من أن يكون بمثابة أن يوقع به ذلك الفعل..»[2] وحاصل هذا عنده أنك إذا قلت: «أبكرا تضرب؟ كنت قد أنكرت أن يكون بكر بمثابة أن يضرب أى أن ذلك مستبعد أن يكون. فالإنكار - هنا - منصب على المفعول لا على الفاعل.

ومن مثل له به قول الله تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتَكُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ أَوْ أَتَتْكُمُ السَّاعَةُ أَغَيْرَ اللَّهِ تَدْعُونَ﴾ [الأنعام: ٤٠]؟

وقوله تعالى: ﴿قُلْ أَغَيْرَ اللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا﴾ [الأنعام: ١٤]؟

---

(١) الدلائل (١١٩- ١١٢٠).

(٢) الدلائل (١٢١).

فغير فى الموضعين مفعول وقدم على الفعل لأنه محط الإنكار أى أيكون غير الله بمثابة أن يدعى أو أن يتخذ وليًا..!؟

ومما تجب الإشارة إليه - هنا - أن التقديم فى هذه الصور لم يفد القصر وإن جاء على إحدى طرقه، بل يفيد أن المقدم، وهو المفعول، محط الإنكار. ويمنع من إرادة القصر أنه لو كان مرادًا هنا مع الإنكار لكان المعنى: أزيدا تضرب أى أتخصه بالضرب وحده وهذا مفسد للمعنى الذى بينه الشيخ الإمام.

ويكون المعنى فى الآيتين: أغير الله تخصون بالدعاء؟ أغير الله تخصونهم باتخاذ الولاية؟

ولو كان المعنى كذلك. لكان جائزًا أن يدعوهم مع الله، وأن يتخذوهم مع الله أولياء.

وهذا ظاهر الفساد لأن أصول الاعتقاد وساحة التوحيد تأباه.

• عود لتقديم غير المفعول:

وسمى الشيخ الإمام عبد القاهر ما تقدم من صور ولى الفعل فيها همزة الاستفهام: «أن يكون «يفعل» بعد الهمزة لفعل لم يكن»[1] ويقى ضرب آخر ترجم بقوله: «أن يكون «يفعل» لفعل موجود»[2] وهذا عود لتقديم غير المفعول.

ولهذا الضرب حالتان:

• أن يكون تقديم الاسم للتقرير بأنه فاعل، ومثل له الإمام بقوله: أأنت تجىء للضعيف فتغصب ماله؟ أأنت تزعم أن الأمر كيت وكيت ثم قال[3]: «وعلى ذلك قوله تعالى: ﴿أَفَأَنتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾ [يونس: ٩٩] مقتضى كلام الإمام أن الاستفهام فى الآية الكريمة لتقرير أنه الفاعل. وهذا غير مسلم. لأن الاستفهام -هنا - لإنكار أن يكون هو الفاعل وإلى هذا ذهب الإمام جار الله الزمخشرى[4] ولو أن الإمام قرن الإنكار هنا بالتقرير لكان أصوب كما فعل قبلاً

(١، ٢) الدلائل (١٢٢).
(٣) الدلائل (١٢٣).
(٤) انظر الكشاف (٢/ ٢٥٤).

فى قوله تعالى: ﴿أَأَنتَ فَعَلْتَ هَذَا..﴾[1] وبخاصة أن الفعل هنا موجود. فكان حقه أن يدرج هذا المثال فى الحالة الثانية التى هى: أن يكون تقديم الاسم لإنكار أن يكون هو الفاعل. والذى مثل بها بقول الحق: ﴿أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ﴾ [الزخرف: ٣٢][2].

هذه خلاصة وافية لما كتبه الإمام عبد القاهر فى خروج الاستفهام على دلالة الوضع إلى معان ثانية. ولكنه لم يخرج عن الإنكار والتقرير والتوبيخ وهى معان كان قد لحظها بعض الرواد الأوائل كسيبويه وأبى عبيدة، ومع إدراك الإمام لها فى عصر متأخر عنهما فإنه اكتفى بمجرد الإشارة إليها ولم يسمها مجازًا ولا من أى نوع من أنواع المجاز.

وليس للإمام - كما تقدم - بحث خاص فى الاستفهام وإنما عرض له فى باب التقديم. وليس له بحث خاص - كذلك - فى صيغ الطلب كالأمر والنهى، ولا فى خروج الخبر عن دلالة الوضع. ولو كان الإمام قد خص هذه القضايا بمباحث خاصة لاهتدى إلى كثير من أسرارها ومراميها. ولذا اقتصر كلامه على «الهمزة» من أدوات الاستفهام. وهو يتحدث عن التقديم وأيًا كان الأمر فإن توجيهات الإمام كان لها أكبر الأثر فى أعمال البلاغيين اللاحقين كأبى يعقوب السكاكى والخطيب ممن خصوا الطلب بوجه عام، والاستفهام بوجه خاص بمباحث أثرت الدرس البلاغى فى الاستفهام حتى بلغت المعانى الثانية المستفادة منه - بعد دلالة الوضع - حدًا بعيدًا كما سنشير إليه - إن شاء الله - عما قريب.

• خروج الاستفهام عند السكاكى:

البحث العلمى سلسلة متصلة الحلقات آخذ دائمًا فى التوالد والتكاثر، وبعد أن وضع الإمام عبد القاهر نظريته فى النظم على المنهج الذى أودعه كتابه «دلائل الإعجاز»، وتناول صور الاستفهام مع الهمزة، واستنبط للاستفهام بها أصولاً وقواعد فى حالتى ورودها على دلالة الوضع، وخروجها عن تلك الدلالة. فإنه بعمله ذاك لفت الأنظار ونبه الأذهان نحو ذلك الدرس الذى فتق أكمامه، وأبان

(١) انظر (ما تقدم) من هذه الدراسة.
(٢) الدلائل (١٢٣).

خطره. فكان لابد لمن جاء بعده من توسيع دائرة البحث، وإضافة ما لم يكن معروفًا من قبل. وهكذا فعل الإمام أبو يعقوب السكاكى فقد أفاد من كلام الإمام عبد القاهر، ولكنه لم يقف عند الحد الذى وقف هو عنده على النحو الذى تقدم عند الإمام عبد القاهر.

فقد تحدث السكاكى عن الاستفهام فى عدة مواضع من كتابه «مفتاح العلوم» وأفرده بالحديث فى باب خاص[1]. وهو الذى يهمنا فى هذه الدراسة. وإفراده إياه ببحث خاص إضافة جديدة لدرس الاستفهام؛ فقد أشرنا إلى أن الإمام عبد القاهر تحدث عنه ضمن التقديم ولم يفرده كما فعل السكاكى[2].

• منهجه فى درس الاستفهام:

درس السكاكى الاستفهام بطريقة حاصرة لجميع مسائله وقضاياه. فهو - عنده - ضرب من ضروب الطلب أو الإنشاء. فنص على أدواته: وهى الهمزة وأم وهل وما... وجعلها ثلاثة أنواع: ما يختص بطلب حصول التصور، وما يختص بطلب حصول التصديق. وما لا يختص بواحد منهما، وشرح كلا من التصور والتصديق[3].

وتحدث على المعانى والأصول لكل أداة وتحديد المسئول عنه بها وفرع على هذا كثيرًا من المسائل مستشهدًا بالنصوص المأثورة أحيانًا وبالتمثيل المصنوع أحيانًا أخرى. غائصًا فى كل مثال وراء دقائق المعانى وخفيات الأسرار[4]. وإذا كان فى بعض الأدوات خاصية تنفرد بها عن نظيرتها فى المعنى أشار إليها وعزاها إلى مصدرها إن كان القائل بها غيره.

من ذلك قوله فى «أيان» حيث قال: «وأما متى وأيان فهما للسؤال عن الزمان، إذا قيل متى جئت؟ أو أيان جئت؟ قيل يوم الجمعة[5]. . وعن على بن عيسى الربعى

---

(١) هكذا أسماه المؤلف «الباب الثانى فى الاستفهام» وهو فى الواقع فصل.

(٢) انظر (ما تقدم) من هذه الدراسة.

(٣) مفتاح العلوم (١٣٣).

(٤) نفس المصدر (١٣٣- ١٣٤).

(٥) نفس المصدر (١٣٥).

رحمة الله عليه إمام أئمة بغداد فى علم النحو أن أيان تستعمل فى مواضع التفخيم، كقوله عز قائلاً: ﴿يَسْأَلُ أَيَّانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ﴾ [القيامة: ٦] ﴿يَسْأَلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ﴾ [الذاريات: ١٢].

ثم يعمد السكاكى إلى بيان المعانى التى تخرج إليها هذه الأدوات بمعونة القرائن والأحوال، وهذا ما نريد تسجيله عنده فيقول: «واعلم أن هذه الأدوات كثيراً ما يتولد منها أمثال ما سبق من المعانى بمعونة قرائن الأحوال..»[1].

وهذا نص صريح قاطع فى أن أدوات الاستفهام كلها - وليست للهمزة وحدها كما هو الشأن عند الإمام عبد القاهر - تخرج عن دلالة الوضع فتستفاد منها معان ثانية، وتدرك هذه المعانى بالقرائن المصاحبة للكلام. ثم شرع المؤلف فى بيان هذا الإجمال وتفصيله، فكان مما قال: «فيقال: ما هذا؟ ومن هذا؟ لمجرد الاستخفاف والتحقير وما لى للتعجب»؟[2].

بيان هذا: إن من شأن القائل: ما هذا؟ أن يسأل عن حقيقته التى لم يحصل له العلم بها قبل السؤال. فإذا علمنا أن السائل يعلم الحقيقة المسئول عنها كان سؤاله خارجًا عن الأصل الموضوع من أجله جنس السؤال. فنزل نفسه منزلة الجاهل بالمسئول عنه عنده. وهذا معناه تحقير المسئول عنه والاستخفاف بشأنه وأنه بلغ من الحقارة أن صار غير معلوم شأنه. فهو صنو العدم والخفاء. وهذا هو معنى التحقير والاستخفاف الذى أشار إليه المؤلف رحمه الله. وهكذا الصورة التى قال إن الاستفهام فيها للتعجب «مالى» أى أن قائل هذه العبارة يتعجب من حاله المعلومة عنده فهو لا يسأل عنها سؤال الجاهل الطالب حصول العلم بما جهل.

والتحقير والاستخفاف والتعجب إضافات جديدة لدرس الاستفهام الذى وقف الإمام عبد القاهر منه على معانى: الإنكار، والتقرير، والتوبيخ[3].

(١، ٢) مفتاح العلوم (١٣٥).

(٣) انظر (٢٣٧) من هذه الدراسة.

وقال: «وكم دعوتك للاستبطاء.. وكم تدعونى للإنكار وكم أحلم للتهديد. وكيف تؤذى أباك للإنكار والتعجب والتوبيخ»[1] ثم قال: «وعليه قوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨]؟

والاستفهام فى هذه الآية اجتمعت فيه جملة من المعانى حسب توجيه السكاكى حيث قال: «وصدور الفعل عن القادر مع الصارف القوى تعجب وتعجيب وإنكار وتوبيخ فصح أن يكون قوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ ...﴾ تعجبًا وتعجيبًا وإنكارًا وتوبيخًا»[2].

وإنما احتمل هذا الموضع هذه المعانى مجتمعة: لأن إنكار الإيمان مع رسوخ علاماته، وسطوع براهينه أمر يدعو إلى التعجب من شأن الكافرين وتعجيب الناس منهم وإنكار هذا الموقف المخزى عليهم مع توبيخهم والسخرية منهم.

ومرة يضيف السكاكى كلمة «التقريع» وهى بمعنى التوبيخ إن لم يكن مؤداها أشد إيلامًا على المقرع من الموبخ.

ويضيف السكاكى معنى جديدًا لم يشر إليه الإمام عبد القاهر، وهو التنبيه[3] على الضلال. وقد وجه به الاستفهام فى قوله تعالى: ﴿فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ﴾ [التكوير: ٢٦]؟ ويضيف أيضًا «الاستبعاد» كما قال فى توجيه قوله تعالى ﴿أَنَّىٰ لَهُمُ الذِّكْرَىٰ وَقَدْ جَاءَهُمْ رَسُولٌ مُّبِينٌ﴾ [الدخان: ١٣]. قال: «استبعاد الذكرى» كما أضاف من قبل: الوعيد، والزجر، والعرض. ولم ينس أن ينص على التقرير الذى نص عليه الإمام عبد القاهر[4].

هكذا وسع أبو يعقوب دائرة البحث فى الاستفهام مضيفًا إلى ما كتبه الإمام عبد القاهر ما لم يكن معروفًا ولا مطروقًا عند علماء البيان. وإن كان عمل الإمام عبد القاهر نسيجًا فريدًا فى حسن العرض وإمتاع الذوق وإقناع العقل. ولكل وجهة هو موليها.

---

(١) مفتاح العلوم (١٣٥). (٢، ٣) المفتاح (١٣٦).

(٤) نفس المصدر (١٣٢).

• خروج الأمر والنهى:

الأمر والنهى - وغيرهما - من الأساليب الطلبية، تخرج أحيانًا عن دلالة الوضع؛ لأن مقتضى الأمر الوجوب، أى وجوب تحقق المطلوب به. ومقتضى النهى الكف على الوجوب كذلك. وحين تتبع الباحثون التراكيب بان لهم أن هذه الأساليب[1] قد يعدل بها عن جهتها وتتولد منها معان ثانية بمعونة القرائن والأحوال فكل منهما - الأمر والنهى - يخرجان إلى الدعاء. ويخرج الأمر إلى معان كالتسوية والتخيير والإباحة والتعجيز والالتماس والإرشاد[2]. ولكل معنى حال دال عليه، وموضع يفهم منه. ويهمنا الآن أن نسجل هذه الظواهر فى إيجاز لمعرفة حكمها من حيث هى حقيقة أو مجاز، وإلى أى نوع من أنواع المجاز تنتمى إن كانت مجازًا.

• خروج الخبر عن دلالة الوضع:

للمخبر من خبره دلالتان بالوضع. أمرهما عند البلاغيين ظاهر، وهما فائدة الخبر ولازم الفائدة[3]. ففائدة الخبر هى إعلام المخاطب بمضمون الكلام كقولك: أنا مسلم لمن يجهل العقيدة التى تؤمن بها. ومضمون الكلام هنا نسبة الإسلامية إليك. وكقولك: أنت مسلم. فالمخاطب يعلم من نفسه أنه مسلم فلم ترد أنت أن تعلمه بإسلامه نفسه. وإنما أردت أن تعلمه بأنك عالم بأنه مسلم. وهذه هى لازم الفائدة. وخروج الخبر عن هاتين الدلالتين إنما يكون لمعان تتولد وتعرف بقرائن الأحوال. وهى منصوص عليها فى أسفار هذا الفن كالافتخار وله أمثلة محفوظة والتحسر وإظهار الضعف إلخ..

وقد سجل السكاكى بعض الظواهر البيانية التى تستفاد من الخبر حال خروجه عن دلالتى الوضع: «ولاحظ أن الخبر قد يقع موضع الطلب للتفاؤل، وذلك فى الدعاء، حين يستعمل الفعل الماضى فى «أعاذك الله من الشبهة، وعصمك من

---

(١) وهى الأمر والنهى والاستفهام والنداء والتمنى. وقد شارك النحاة البلاغيين فى النص على بعض المعانى المخروج إليها، وشأن هذا كله ظاهر ومعروف. وكذلك الأصوليون كما سيأتى إن شاء الله.

(٢) المفتاح (٣٧- ١٣٩) وانظر البلاغة تطور وتاريخ (٣٠٠).

(٣) شروح التلخيص (١٩٤).

الحيرة» وقد يكـون استعمال الخبر بدل الـطلب تأدبًا فى الخطاب، وقد يكون لحمل المخاطب على المطـلوب كقولك لصـاحبك «تأتينى غدًا» وقـد يكون للمبـالغة فى الطلب. وهو بعد ذلك كله من باب المجىء على خلاف مقتضى الظاهر»[1].

هذا. والسكاكى مثل الإمام عبد القاهر فى الاكتفاء بعرض تلك المعانى «الثانية» دون درجها تحت نمط معين من أنماط التعـبير الجـارى على خلاف الوضـع اللغوى أو ظاهر المقام. وإن كـان أبو يعقوب قد أشار إشـارة لم نعثر على مثـيل لها عند الإمام عبـد القاهر وهى قوله فى أساليب الطلب حال خـروجها عن دلالة الوضع وإن كان قد أورده فى صيـغة الأمر فهو يعمها كلهـا. قال: «وأما هذه الصور... هل هى موضوعـة لتستعمل على سبـيل الاستعلاء أم لا؟ فالأظهر أنهـا موضوعة لذلك، وهى حقيـقة فيه لتبـادر الفهم عند استماع نحـو قم وليقم زيد إلى جانب الأمر - أى الوجوب - وتوقـف ما سواه من الدعاء والالتمـاس والندب والإباحة والتهديد على اعتـبار القرائن وإطباق أئمة اللغة على إضافـتهم نحو قم وليقم إلى الأمر بقولهم: صيغة الأمر ومثـال الأمر ولام الأمر، دون أن يقولوا صيغة الإباحة ولام الإباحة.. وتحقيق معنى الحقيقة والمجاز موضعه فى علم البيان»[2].

فهذا واضح فى أن أبا يعقوب يرى خروج هذه الأساليب عن دلالة الوضع نوعًا من المجاز وإن لم يفصل القول فيه. فتـوقف المعانى الثانية على القرائن وإبقاء اسم الأمر على الصيغة ولامها عند أئمة اللغة كلها دلائل تعين على ذلك وتقويه.

• خروج الطلب عند الخطيب:

غنى عن الذكر أن نقـول: إن صياغـة الخطيب لعلوم البلاغة صـياغة أشـبهت القانون العام الذى تعاقبت عليه المذكرات التفسيرية لشرحه والتعليق عليه واستنباط ما يمكن فهمه من قـواعده وأصوله الكلية وفى الحقيقة أن نعـمة الله على الباحثين فى علوم البلاغة تتـجلى فى عمل الخطيب فى وضوح. فقـد كان الرجل أمينًا فى

(١) البلاغة تطور وتاريخ (٣٠٠) والمفتاح (١٣٩).
(٢) المفتاح (١٣٧).

الحفاظ على جهود من سبقه. عبقريًا فى فهمها ونقدها. كريمًا معطاء فى الإضافة إليها. فكان عمله بحق هو قطب الرحى فى البحث البلاغى.

وفى ما نحن بصدده، نجد الخطيب قد أفاد من عمل الإمام عبد القاهر، وتلميذه جار الله الزمخشرى، وأبى يعقوب السكاكى. وتمثلها تمثلاً حسنًا. ثم سكبها فى «إيضاحه» عسلاً وشهدًا. فلا غرو أن يتخذ اللاحقون من عمله لبحوثهم وشروحهم لدقة عبارته. وصدق نقله، وصواب رأيه وها نحن أولاء نعرض فى إيجاز شديد عمل الخطيب فى الأساليب الطلبية وفى مقدمتها:

• الاستفهام:

بدأ كالسكاكى بالحديث عن حصر أدوات الاستفهام والمعانى الأصول التى تراد منها. وقسمها إلى أنواعها الثلاثة التى قسمها إليها السكاكى فيما تقدم[1].

ثم شرع فى بيان المعانى التى تستفاد منها حال خروجها عن الاستفهام المحض. وقدم لهذا بقوله:

«ثم إن هذه الألفاظ كثيرا ما تستعمل فى معان غير الاستفهام بحسب المقام»[2] وهى عنده على الوجه الآتى:

١- **الاستبطاء:** ومثل له يقول الحق: ﴿حَتَّىٰ يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَىٰ نَصْرُ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢١٤] وهذا المثال لم يذكره الإمامان عبدالقاهر والسكاكى.

٢- **التعجب:** ومثل له بقوله تعالى: ﴿مَا لِيَ لَا أَرَى الْهُدْهُدَ﴾ [النمل: ٢٠]؟ وهذا المثال مما استشهد به السكاكى على نفس الغرض.

٣- **التنبيه على الضلال:** ومثل له بقول الجليل: ﴿فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ﴾ [التكوير: ٢٦]. ؟! وهو متفق مع السكاكى فى الغرض والتمثيل كما تقدم آنفا.

٤- **الوعيد:** ومثل له بقوله سبحانه: ﴿أَلَمْ نُهْلِكِ الْأَوَّلِينَ﴾ [المرسلات: ١٦].

---

(١) انظر الإيضاح (٢٢٨) وانظر (٢٦٣) من هذه الدراسة.

(٢) الإيضاح (٢٣٤).

٥- الأمر: ومثل له بقوله جل ذكره: ﴿فَهَلْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [هود: ١٤].

٦- التقرير: ومثل له بقوله: «أفعلت؟ فى التقرير بالفعل؟ و«أأنت فعلت؟ فى التقرير بالفاعل، وردد ما قاله عبدالقاهر من قبل من أن المقرر به يجب أن يلى الهمزة فعلا كان أو فاعلا. ولم يرض ما ذهب إليه الإمام عبدالقاهر فى قوله تعالى: ﴿قَالُوا أَأَنتَ فَعَلْتَ هَذَا بِآلِهَتِنَا يَا إِبْرَاهِيمُ﴾ حيث جعله الإمام للتقرير بالفاعل[1] ورده الخطيب لجواز أن تكون الهمزة على أصلها للسؤال المحض عن الفاعل وقال ليس فى الكلام ما يدل على علمهم بأنه الذى فعل والحق مع الإمام عبدالقاهر فى هذا[2].

٧- الإنكار: وجعله نوعين: للتوبيخ بمعنى ما كان ينبغى أن يكون نحو: أعصيت ربك؟ وبمعنى لا ينبغى أن يكون. كأن تقول لمن يضيع الحق: أتنسى قديم الإحسان إلى فلان؟ ولمن يركب الخطر: أتذهب فى غير الطريق؟ وسره البلاغى التنبيه حتى يرجع المخاطب إلى نفسه فيرتدع.

والنوع الثانى للتكذيب، بمعنى لم يكن. ومثل له بقوله تعالى: ﴿أَفَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُم بِالْبَنِينَ وَاتَّخَذَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ إِنَاثًا﴾ [الإسراء: ٤٠].

أو بمعنى لا يكون، ومثل له بقوله سبحان: ﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنتُمْ لَهَا كَارِهُونَ﴾ [هود: ٢٨].

ويقول امرىء القيس:

أيقتلنى والمشرفى مضاجعى ومسنونة زرق كأنياب أغوال[3]

والخطيب احتذى حذو الإمام عبد القاهر فى هذا تنويعًا وتمثيلاً. وشرطًا حيث ذهب إلى وجوب إيلاء المنكر من فعل أو فاعل همزة الاستفهام وزاد على الإمام بعض التمثيلات من القرآن الكريم[4].

---

(١) انظر (٢٧٥) من هذه الدراسة.

(٢) لأن العلم حاصل لهم بدليل ما قبله ﴿سَمِعْنَا فَتًى يَذْكُرُهُمْ يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ﴾ [الأنبياء: ٦٠]؛ ولأن إبراهيم عليه السلام قال لهم من قبل: ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم بَعْدَ أَن تُوَلُّوا مُدْبِرِينَ﴾[الأنبياء: ٥٧] وليس ما ذهب إليه الخطيب بشىء.

(٣) شاهد سبق ذكره. (٤) الإيضاح (٣٦).

وأشار الخطيب إلى صورة دقيقة لنفى الفعل متابعًا فى ذلك الإمام عبد القاهر فيما قرره من قبل فى قوله تعالى: ﴿قُلْ آلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ الأُنثَيَيْنِ ...﴾ [الأنعام: ١٤٣] قال الخطيب: أخرج اللفظ مخرجه إذا كان قد ثبت تحريم فى أحد الأشياء ثم أريد معرفة عين المحرم مع أن المراد إنكار التحريم من أصله»[١] وأشار إلى مناقشة السكاكى هذا الرأى[٢].

٨- التهكم: ومثل له بقوله تعالى: ﴿أَصَلاتُكَ تَأْمُرُكَ أَن نَّتْرُكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا﴾؟ [هود: ٨٧].

٩- التحقير: ومثل له بقول السكاكى من قبل: من هذا؟ وما هذا؟

١٠- التهويل: ولم يرد هذا عند الشيخين عبد القاهر وأبى يعقوب. وقد مثل له الخطيب بقوله على قراءة ابن عباس ﴿وَلَقَدْ نَجَّيْنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ مِنَ الْعَذَابِ الْمُهِينِ ﴿٣٠﴾ مِن فِرْعَوْنَ إِنَّهُ كَانَ عَالِيًا مِّنَ الْمُسْرِفِينَ﴾ [الدخان: ٣٠- ٣١] فقد قرأ ابن عباس بالاستفهام ﴿مِن فِرْعَوْنَ﴾؟ وقرأ غيره «مين فرعون» على أن «من» حرف جر. ولم يفت الخطيب أن يوجه قراءة ابن عباس توجيهًا يتضح منه بلاغة هذه القراءة[٣].

وكان فى وسع الخطيب أن يمثل بمثال خالص، وهو كثير فى القرآن الحكيم مثل قوله تعالى: ﴿الْحَاقَّةُ ﴿١﴾ مَا الْحَاقَّةُ ﴿٢﴾ وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْحَاقَّةُ﴾ [الحاقة: ١- ٣][٤] وقوله تعالى: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ ﴿١٧﴾ ثُمَّ مَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ﴾ [الانفطار: ١٧- ١٨] فإن الاستفهام فى هذه المواضع وأشباهها للتهويل والتفظيع[٥].

١١- الاستبعاد: ومثل له بقوله تعالى: ﴿أَنَّى لَهُمُ الذِّكْرَى﴾ [الدخان: ١٣]؟ وقد مر هذا عند السكاكى قريبًا.

---

(١) الإيضاح (٢٣٨).
(٢) انظر الدلائل (١١٥) والمفتاح (١٣٦).
(٣) الإيضاح (٢٤٠).
(٤) (المطلع).
(٥) أى أى شىء هى؟ تفخيمًا لشأنها وتعظيمًا لهولها فوضع الظاهر موضع المضمر أهول لها؟ انظر الكشاف (٤/١٤٩) وتفسير ابن كثير (٤/٢١٣).

١٢- التوبيخ والتعجيب: وقد مرا عند الشيخين ومثل لهما الخطيب بقول الحق: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٨] والواقع أن هذا الموضع للإنكار الشديد وهو لا ينافى ما ذكره.

• الأمر والنهى والخبر:

أشار الخطيب إلى خروج هذه الصيغ - وغيرها - عن دلالة الوضع وبدأ بالأمر فقال: «ثم إنها - أعنى صيغة الأمر - قد تستعمل فى غير طلب الفعل بحسب مناسبة المقام»[1] وذكر بعض الأغراض التى يخرج إليها الأمر على النحو الآتى:

١- الإباحة: كمن يقول فى مقام الإذن: جالس الحسن أو ابن سيرين. قال ومن أحسن ما جاء فيه قول كثير:

أسيئى بنا أو أحسنى لاملومة ... لدينا ولا مقلية إذ تقلت

ووجه حسنه إظهار الرضا[2].

٢- التهديد: ومثل له بقوله سبحانه: ﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾ [فصلت: ٤٠].

٣- التعجيز: نحو ﴿فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ﴾ [البقرة: ٢٣].

٤- التسخير: نحو ﴿كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ﴾ [الأعراف: ١٦٦].

٥- الإهانة: مثل ﴿كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا﴾ [الإسراء: ٥٠].

٦- التسوية: مثل ﴿أَنفِقُوا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا﴾ [التوبة: ٥٣].

٧- التمنى: مثل: ألا أيها الليل الطويل ألا انجلى.

٨- الدعاء: مثل: ﴿رَبِّ اغْفِرْ لِي﴾ [نوح: ٢٨].

٩- الالتماس: كقولك لمن يساويك: افعل.

١٠- الاحتقار: مثل: ﴿أَلْقُوا مَا أَنتُم مُّلْقُونَ﴾ [يونس: ٨٠].

---

(١) الإيضاح (٢٤١).

(٢) هكذا قال السكاكى من قبله.

وقد مثل الخطيب لكل صورة منها والغالب التمثيل من القرآن الكريم [1].

وأما النهى فلم يتوسع فيه توسعه فى الأمر. واكتفى بالإشارة إلى أنه قد يخرج ويستعمل فى غير الكف كالتهديد. وساق عليه مثالاً مصنوعًا. وأظهر ما يخرج إليه النهى الدعاء، وهو كثير فى القرآن الكريم مثل قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا﴾ [البقرة: ٢٨٦] ولكن الخطيب أهمله مع ظهوره وكونه مأثورًا؟!

وأما الخبر فقد احتذى فيه حذو السكاكى ونقل معانيه وجل ألفاظه فقال: «ثم الخبر يقع موضع الإنشاء: إما للتفاؤل أو لإظهار الحرص على وقوعه.. والدعاء فى صيغة الماضى من البليغ يحتمل الوجهين- أى شدة الحرص والتفاؤل - أو للاحتراز من صوة الأمر.. أو لحمل المخاطب على المطلوب»[2].

فهاهم أقطاب هذا الفن قد صرحوا بخروج هذه الأساليب عن دلالة الوضع، ونصوا على المعانى الثانية التى تخرج إليها. ولكنهم لم يفصحوا عن التسمية: أهى حقيقة أو مجاز؟ وإذا كانت حقيقة فلم خرجت من أصل الوضع واحتاجت معانيها إلى القرائن ومناسبة المقامات؟ وإذا كانت مجازًا أهى مجاز عقلى أم لغوى؟ وإذا كانت مجازًا لغويًا فما هى شعبة المجاز التى تنتمى إليها؟ هذا ما سنراه فيما يأتى.

•مذاهب الشراح فى خروج الاستفهام عن معناه:[3]

قلنا إن ظاهرة خروج الاستفهام عن معناه بادرة أسلوبية عرفت منذ عهد قديم مع بداية التأليف فى اللغة والأدب والنقد والبيان.. وبعد أن لفت الإمام عبد القاهر الأنظار إليها أولاها الإمام أبو يعقوب السكاكى عناية خاصة، وأفردها بالبحث فى كتابه المفتاح، ثم جاء الخطيب فحرر القول فيها، وتوسع فى شرحها. وظهر من كتاباته أن أقطاب علم البيان الثلاثة: الجرجانى والسكاكى والخطيب متفقون على أن لأدوات هذا الفن - استفهام - حالتين:

---

(١) الإيضاح (٢٤٢). (٢) الإيضاح (٢٤٥).

(٣) نقصد بالشراح العلماء والباحثين الذين جاءوا بعد الخطيب وتناولوا «التلخيص» بالشروح والتعليقات، أو شروح شروحه، ومن سار على نهجهم. كالسعد، وابن يعقوب المغربى، وبهاء الدين السبكى، والسيد الشريف.

إحداهما: أن تجيء مستعملة فى معانيها الوضعية لطلب الفهم وتحصيل العلم بما ليس معلومًا عند المتكلم حال سؤاله بها.

والثانية: خروجها عن دلالة الوضع فلا يطلب المتكلم بها حصول مجهول عنده.

أى أن المخاطب فى الحالة الأولى مطلوب منه جواب يحصل به إفادة المتكلم بأمر بجهله.

وفى الحالة الثانية لا يطلب المتكلم من المخاطب أمراً يجهله وليست الأسئلة الصادرة منه فى حاجة إلى جواب.

انتهى دور الأقطاب الثلاثة دون أن يصرح واحد منهم بنظم خروج الاستفهام تحت شعبة من شعب المجاز. فأبو يعقوب يصرح بأن هذه الأدوات تستعمل فى معان تفهم منها بمعونة القرائن حسب المقامات. ويتابعه الخطيب دون أن يخطو بالبحث خطوة واحدة نحو المجاز، بل يقف عند الحد الذى انتهى إليه أبو يعقوب كما تقدم آنفًا.

والقضية ما تزال فى حاجة إلى بيان وتفصيل يضع ذلك الخروج فى موضعه من شعب البحث المقنع.

• السعد يتساءل ولا يجيب:

وحين بدأ طور جديد من أطوار البحث البلاغى بعد الأقطاب الثلاثة، وهو طور الشراح وأصحاب الحواشى على التلخيص، والذين جاءوا على أثرهم ووضعوا التقارير والتعليقات والتجريدات على أعمال الشراح، حين بدأ هذا الطور أوليت هذه القضية عناية الباحثين، وفى مقدمتهم سعد الدين[1] التفتازانى المتوفى فى سمرقند عام ٧٩١هـ صاحب المطول والمختصر على التلخيص. ونرى السعد يكشف القناع من جهة واحدة عن وجه القضية؛ ولكنه كشف لم يزل ما بها من

(١) انظر فى ترجمة السعد: روضات الجنات (٢٠٩) وبغية الوعاة (٣٩١) وتاريخ علوم البلاغة والتعريف برجالها (١٥١).

إلباس حيث يقول بعد أن فرغ من بيان المعانى الوضعية المستعملة فيها كل أداة، معلقًا على عبارة التلخيص: «ثم إن هذه الكلمات كثيراً ما تستعمل فى غير الاستفهام»[1] وتحقيق كيفية هذا المجاز، وبيان أنه من أى نوع من أنواعه مما لم يحم حوله أحد»[2].

إن من يطلع على عبارة السعد هذه يتوقع إلى درجة كبيرة أن السعد سيكشف عما فى هذه العبارة من غموض. ولكنه اكتفى بمجرد تسجيل هذه الملحوظة ولم يحاول لا من قريب ولا من بعيد أن يسهم فى جلائها.

إن كل ما يفهم من كلام السعد أن خروج الاستفهام عن دلالة الوضع ضرب من ضروب المجاز. فهذا وحده محسوب للسعد لأننا لم نر أحداً قبله صرح بمجازية هذه الظاهرة البيانية أما ما هو نوع المجاز فيها وما علاقته؟ فأمر مازال مطويًا وراء الآفاق.

• الشريف: يقدم ويحجم؟:

تعقب السيد الشريف الجرجانى فى تعقيباته على مطول السعد فبين لماذا لم يحم أحد حول نوع المجاز فى الاستفهام الخارج عن دلالة الوضع. ثم اهتم ببيان جهة التجوز فيه. ولكنه لم يبين نوع المجاز، وهذا يظهر بجلاء من نقل فقرات من كلامه:

فقرة أولى:

«قال: مما لم يحم أحد حوله، أقول: ذلك لصعوبة بيان علاقة المجاز وكيفية المناسبة المجوزة له، ونحن نذكر فى هذه المواضع ما يتضح به وجه المجاز فيها، ونستعين به فيما عداها»[3].

ظاهر من هذا الكلام أن السيد لم يكن ينوى تحديد نوع المجاز وشعبته التى ينتمى إليها فى صور الاستفهام الخارجة عن دلالة الوضع؛ لأنه لم يعد به، وقد كان صادقا فيما وعد به فحاول مرات أن يوضح مناسبة التجوز فى الصور التى وردت فى كلام السعد. وهذا نموذج من محاولاته:

---

(١) مرت هذه العبارة أكثر من مرة عند الحديث عن السكاكى والخطيب.

(٢) انظر المطول (٢٣٥). (٣) حاشية السيد على المطول (٢٣٥).

فقرة ثانية:

«قال: كالاستبطاء نحو: كم دعوتك؟ أقول: الاستفهام عن عدد دعائه يستلزم الجهل به المستلزم لاستكثاره عادة. أو ادعاء؛ لأن القليل منه يكون معلوما، واستكثاره يستلزم الاستبطاء كذلك، أى عادة أو ادعاء فالاستفهام عن عدد دعائه إياه يستلزم الاستبطاء بهذه الوسائط فاستعمل لفظه فيه»[1].

هذا ما قاله السيد فى المثال الأول، فقد حرص على بيان جهة التجوز والمناسبة المصححة له ولم يبين نوع المجاز ولا قرينته صراحة. والمفهوم من كلامه أن العلاقة هى اللازمية لأن كلامه صريح فى أن هذه الصورة من استعمال اللازم وإرادة الملزوم.

وعلى هذا المثال المصنوع قاس قوله تعالى: ﴿مَتَىٰ نَصْرُ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢١٤]؟ جاعلا الجهل بزمن النصر فى الآية الكريمة بمنزلة الجهل بعدد مرات الدعوة فى المثال المصنوع: كم دعوتك؟

فقرة ثالثة:

وقال فى إفادة الاستفهام الإنكار، وأحد أمثله السعد عليه هو «كيف تؤذى أباك»؟ فقال السيد:

«قال والإنكار كذلك، إلخ، أقول: إنكار الشىء بمعنى كراهته والنفرة عن وقوعه فى أحد الأزمنة وادعاء أنه مما ينبغى أن لا يقع فيه يستلزم عدم توجه الذهن إليه المستدعى الجهل به المقضى إلى الاستفهام عنه»[2] وله فيه توجيه آخر: وهو:

فقرة رابعة:

«أو نقول: الاستفهام عنه يستلزم الجهل به المستلزم لعدم توجه الذهن إليه المناسب لكراهته والنفرة عنه، وادعاء أنه مما لا ينبغى أنه يكون واقعا، وقس على هذا حال الإنكار بمعنى التكذيب»[3].

(١) حاشية السيد على المطول (٣٣٥).
(٢) حاشية السيد على المطول (٣٣٦).
(٣) نفس المصدر (٣٣٨).

هكذا سلك السيد الشريف فى توضيح مناسبة التجوز بالوسائط التى تضمنها كلامه مع كل صورة. وهى إذا لم نخطىء التقدير: استعمال اللازم فى الملزوم[1]. ولكن السؤال الذى كان قد طرحه السعد من قبل عن نوع المجاز فى هذه الظاهرة لم نظفر له على جواب لا فى كلام السعد نفسه، ولا فى كلام السيد شارح مطوله. فهو ما يزال فى حاجة إلى إجابة مجيب.

• كلام جديد فى نوعية مجازه وعلاقاته:

وها نحن نقترب من اقتحام «الحمى» الممنوع، والذى أشار إليه السعد من قبل بأنه لم يحم حوله أحد، وهو نفسه - أى السعد - آثر المرور عليه بسلام، فلم يحاول من قريب أو بعيد أن يصرح أو حتى يشير إلى نوع المجاز فيه مع اعترافه بأنه مجاز.

هذا التخوف من السعد، أو التحفظ مع إهمال سابقيه فى تحدد نوع هذا المجاز، جعلنا نتتبع فى شوق لمعرفة «الشجاع» الذى اخترق الحواجز واقتحم «الحمى» المضروب حول هذه الدرة. وإذا لم تغب عنا بادرة مطمورة فى حواشى القوم وتقاريرهم وتجريداتهم فإننا نستطيع أن نقول فى كثير من الاطمئنان أن ذلك الشجاع هو:

ابن يعقوب المغربى[2]

نعم إنه ابن يعقوب المغربى، فقد اطلعنا فى شرحه للتلخيص على تحديد نوع ذلك المجاز فيما يشبه الإصرار، حيث كرر التسمية أكثر من مرة، ولم يشرك معها غيرها مثلما صنع غيره من بعده كما سيأتى. وهاك نصه فيه:

«ثم إن هذا الكلمات الاستفهامية كثيرا ما تستعمل أى تستعمل كثيرا فى مواضع أخرى غير الاستفهام الذى هو أصلها فتكون فى ذلك الغير مجازا لمناسبة بمعونة

---

(١) ولهذا فإننا إذا عبرنا عن العلاقة فى هذا النوع أنها الإطلاق والتقييد بأن يقال أطلق الاستفهام ثم قيده باستعماله فى الإنكار -مثلا- نكون صادقين، ولهذا شاهد سيأتى إن شاء الله.

(٢) انظر ترجمته فى: إيضاح المكنون فى الذيل على كشف الظنون (١/ ٣١٩) ونثر المثانى للقادرى (٢/ ١١٤) وقد توفى ابن يعقوب عام ١١١٠هـ رحمه الله.

قرينـة دالة فى المقـام كـالاستبطاء، نحو قولك لمخاطب دعـوته فأبطأ فى الجواب كم دعوتك؟ فلـيس المراد «استفـهامه عن عـدد الدعوة لجـهله بها ولا يتـعلق بها غرض، فقـرينة الإبطاء واستثقاله مع عـدم تعلق الغرض بالاستفـهام، ومع جهل المخاطب بالعـدد دالة على قصد الاستـبطاء. والعلاقة أن السؤال عن عـدد الدعوة الذى هو مدلسول اللفـظ يسـتلزم الجهل بذلك العدد، والجهل يستلزم كـثرته عادة أو ادعاء وأنه لا يحصـره الإدراك من أول وهلة، وكثرته تستلزم بـعد زمن الإجابة عن زمن السؤال، والبـعد يستلزم الإبطاء، فـهو كالمجاز المرسل لعـلاقة اللزوم من استعمال الدال على الملزوم فى اللازم»[1].

هذا كلام ابن يعقوب مع عبارات التلخيص نقلناه بطوله لأن لنا فيه مطالب:

أحدها: أنه متأثر إلـى حد بعيد بكلام السيـد الشريف فى حاشيـته على المطول والذى استشهدنا بفقرات منه فيما تقدم[2].

وثانيـها: أن ابن يعقـوب هو أول من سمى المجـاز فى خروج الاسـتفـهام بأنه «مجاز مـرسل» ولا يقدح فى هذه التسـمية إتيانه بكاف التـشبيه فى قـوله: «فهو كالمجاز المرسل» والتشبـيه يقتضى مغايرة المشبه للمـشبه به، نقول هذا لا يقدح فى عمل المغربى لأنه سيكرر هذه التسمية خالية من التشبيه فيما يأتى.

ثالثها: أنه سلك فى توضيح العـلاقة مسلك كـثرة الوسائط ليتـوصل منها إلى تحديد نوع العلاقـة، وهى كما مر: استعـمال الدال على الملزوم فى اللازم. وهذا مسلك شاع عند بعض الشـراح. وهو أشبه بالمبحث العقلى الـفلسفى منه بالبحث المجازى الأدبى. مع أن غيره سلك مسلك الاختصار والإيجاز فى تحديد علاقة هذا النوع من المجاز وسيأتى بيانه بإذن الله.

وفى ما حكاه القرآن الأمين عن سليمان عليه السلام من قوله لما لم ير الهدهد: ﴿مَـا لِيَ لا أَرَى الْهُـدْهُدَ؟﴾ [النمل: ٢٠] أشـار المغـربى إلى توجـيـه جـار الله

---

(١) مواهب الفتاح: شروح (٢/ ٢٩٠-٢٩١).

(٢) انظر (٣٣٥) من هذه الدراسة.

الزمخشرى للاستفهام فيه، وأنه يحتمل المعنى الحقيقى دون المجازى[1]، وأشار إلى أن المقام يجوز حمله على المجاز، فقال فى بيانه:

«ووجه التجوز بناء على أن الاستفهام للتعجب: أن السؤال عن الحال، أى السبب فى عدم الرؤية، يستلزم الجهل بذلك السبب والجهل بسبب عدم الرؤية يستلزم التعجب وقوعا أو ادعاء، إذ التعجب معنى قائم بالنفس يحصل من إدراك الأمور القليلة الوقوع المجهولة السبب. فاستعمل لفظ الاستفهام فى التعجب مجازا مرسلا من استعمال الدال على الملزوم فى اللازم»[2].

وطفق ابن يعقوب يطبق منهجه هذا فى أمثله الاستفهام الخارج عن أصل الدلالة الوضعية، ويحرص فى مواضع منها على تسمية المجاز فيها، فتراه فى قوله تعالى: ﴿فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ﴾ [التكوير: ٢٦] بعد متابعة الأقدمين فى أنه للتنبيه على الضلال، يقول:

«فهو مجاز مرسل من استعمال الدال على الملزوم فى اللازم»[3] ويكرر هذا فى قولهم «ألم أؤدب فلانا» الذى فسروه بالوعيد، ثم يقول: «فهو مجاز مرسل من استعمال اسم الملابس فيما يلابسه باللزوم فى الجملة»[4] وأحيانا يسميه المجاز الإرسالى إذ يقول: «فاستعمل لفظ الاستفهام فى الإنكار بهذه الملابسة المصححة للمجاز الإرسالى بمعونة القرائن الحالية»[5].

وصفوة القول: إن ابن يعقوب المغربى هو أول من سمى هذا النوع من المجاز مرسلا ولم يذهب فيه مذهبا آخر، وإنه فى توضيح جهة التجوز احتذى حذو السيد الشريف، وحديثه فى العلاقة فيه يمكن القول فيه أنه جعلها علاقة واحدة، أى أن خروج هذه الكلمات الاستفهامية إلى غير الاستفهام مجاز مرسل متحد العلاقة من استعمال لفظ الاستفهام بعد إطلاقه قيد الاستفهامية فى المعنى المراد منه بمعونة القرائن من استعمال الملزوم فى اللازم وكان على غراره من الملابسات

---

(١) انظر كلام الزمخشرى فى الكشاف.
(٢) مواهب المفتاح: شروح: ٢/ ٢٩٢.
(٣، ٤) نفس المصدر: ٢/ ٢٩٣.
(٥) نفس المصدر: ٢/ ٢٩٦.

المتلازمة ولو فى الجملة، ويؤخذ على المغربى كثرة الوسائط التى يقدرها فى جهة التجوز وعلاقته، وإذا صح ما أشرنا إليه ورجحناه من أنه أول من جدد نوع المجاز فى الاستفهام بالخارج عن دلالة الوضع فهذا مما يسجل له. حتى وإن كان كلام السيد الشريف هو الذى أوحى إليه بذلك التحديد.

الدسوقى يوافق ويخالف؟[1]

للدسوقى حاشية قيمة على مختصر السعد تتبع فيها أقواله فى شرح التلخيص وبعض أقوال شراح المختصر والمعلقين عليه ومنهم السيد الشريف. وحين تعرض الدسوقى فى حاشيته المشار إليها لموضوع المجاز ونوعه فى خروج الاستفهام، رأيناه يبدى فيه فى مواضع مختلفة من حاشيته ثلاثة تفسيرات هى:

١- أنه مجاز مرسل.

٢- أنه كناية.

٣- أنه من مستتبعات الكلام، ومما تجب الإشارة إليه أنه يرجح المرسل والكناية، أما من مستتبعات الكلام فهو ثالث التوجيهات فى كلامه وأقلها حظا. وإليك بعض نصوصه فى هذا المجال.

تناول الدسوقى عبارات التلخيص وشرح السعد لها فى المطول مضيفا إليها كلامه هو فقال:

المجاز فى موضع، والكناية فى موضع، أو يحمل هذه الوجوه الثلاثة على الصورة الواحدة أحيانا. والوجهان القويان - عنده - هما المجاز.

«قوله ثم إن هذه الكلمات.. كثيرا ما تستعمل فى غير الاستفهام أى الذى هو أصلها فيكون استعمالها فى ذلك الغير مجازاً لمناسبة بين المعنى الأصلى وذلك الغير مع وجود القرينة الصارفة عن إرادة ذلك المعنى الأصلى الذى هو الاستفهام،

(١) هو الشيخ محمد الدسوقى المصرى المتوفى ١٢٣٠هـ وانظر فى ترجمته: الجبرتى (٤/ ٢٣١) وتاريخ علوم البلاغة والتعريف برجالها (٢٠١).

وما ذكرنـاه من أن استعمـال تلك الكلمات الاستفـهامية فى تلك المعـانى المغايرة للاسـتفـهـام بمجـاز هوما يفـيـده كلام الشـارح فى المطول. والظاهـر أنه مجـاز مرسل»[1].

لا ريب أنه الدسوقى متأثر - هنا - تأثرا واضـحا بما ذهب إليه ابن يعقوب من قبل من تسميته مجازا مرسلا، ويبدو من كلامـه أنه غير مقتنع بهذه التسمية اقتناعا كاملا. وسيأتى بيان هذا إن شاء الله.

وتأثر الدسوقى كذلك بآراء السيد الشـريف فى تعليقاته على المطول كما تأثر به ابن يعقـوب من قبل. وهذا يظهـر من إيضاحـه لجهة التـجوز إذ يقـول فى المثال المتقدم: كم دعوتك؟

«فليس المراد استفـهام المتكلم عن عدد الدعوة لجهـله به إذ لا يتعلق به غرض، فقرينـه الإبطاء مع عدم تعلق الغرض بالاستـفهام ومع جهل المخـاطب بالعدد دالة على قصد الاستبطاء والعلاقة السببية»[2].

هو فى هذه الفقرة ظاهر التأثر بابن يعقوب كما يظهر من كلاميهما. ثم قال:

«بيان ذلك أن السـؤال عن عدد الدعوة الذى هو مدلول اللفظ مسبب عن الجهل بـذلك العـدد، والجهـل به مسبب عن كثرته عادته إذ يبعد جهل القليل، وكثرته - أى العدد - مسـببه عن الاستبطاء فـأطلق المسبب وأراد السبب[3] ولو بوسائط، والأولى إسقاط الوسائـط، التى لا حاجة إليها، وذلك بأن تقول: الاسـتفهام عن عدد الدعاء مسبب عن تكرير الدعوة، وتكريرها مسبب عن الاستـبطاء، فهو من باب استعمال اسم المسبب فى السبب، ثـم نراه بعد ذلك يبين علاقة المجاز ونوعه فى الأمثلة المسوقـة على التقرير، فيـقول: «واستعمـال صيغة الاستـفهام فى ذلك مجاز مرسل علاقته الإطلاق والتقييد» ويفسر هذه الجملة فيقول:

---

(١) حاشية الدسوقى على المختصر (٢/ ٢٩٠).

(٢) نفس المصدر والموضع.

(٣) المسبب هو السـؤال عن عـدد الدعوة. والسبب هو الاستـبطاء وكلام المؤلف هنا صالح لاختصـار العلاقة بحيث تكون الإطلاق والتقييد. أى أطلق المسبب وأراد السبب.

«ما استعمل لفظه - يعنى الاستفهام - فى مطلق طلب، ثم فى طلب الإقرار من غير سبق جهل».

• الكناية ومستتبعات الكلام:

بقى للدسوقى توجيهان فى الاستفهام الخارج عن دلالة الوضع وهما: كونه كناية أو من مستتبعات التراكيب، وقد ورد هذا فى مواضع متعددة فى كلامه:

ففى مثال التعجب﴿مَا لِيَ لا أَرَى الْهُدْهُدَ﴾ [النمل: ٢٠] بعد أن أطال الحديث فيه نراه يقول: «فإن قصد به التعجب، وجهل المعنى الحقيقى كان كناية، وإن قصد به المعنى الحقيقى مع التعجب كان من مستتبعات الكلام[١].

وفى مثل التنبيه عن الضلال ﴿فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ﴾ [التكوير: ٢٦] ينقل رأيا لعبد الحكيم[٢] نص فيه على الأمرين قال: «قال عبدالحكيم ولك أن تجعل اللفظ مستعملا فى الاستفهام ليتوصل به إلى التنبيه على طريق الكناية، أو يجعل اللفظ مستعملا فى الاستفهام مع التنبيه على أنه من مستتبعات الكلام»[٣].

وفى مثال التحقير ﴿أَصَلاتُكَ تَأْمُرُكَ﴾ [هود: ٨٧] قال فيما قال:

«فهو مجاز مرسل علاقته اللزوم - كذا قيل - والأحسن أن يكون استعمال أداة الاستفهام فى التهكم من باب الكناية أو يجعل التهكم من مستتبعات الكلام»[٤].

• مذهب رابع للسبكى[٥]:

تقدم فى هذه القضية ثلاثة مذاهب:

أحدها: المجاز المرسل وهو أظهرها والقائل به كثيرون.

---

(١) حاشية الدسوقى على المختصر (٢/ ٢٩٢).

(٢) هو الملا عبدالحكيم بن شمس الدين السيالكوتى الهندى له عدة مؤلفات منها «حاشية على المختصر» توفى عام ١٠٦٧هـ.

(٣) حاشية الدسوقى على المختصر (٢/ ٢٩٣).

(٤) نفس المصدر (٢/ ٣٠٤).

(٥) هو أحمد بن على بهاء الدين السبكى: عالم فاضل توفى بمكة المكرمة عام ٧٧٣هـ.

وثانيها: الكناية وهى مجرد احتمال وقد ترجح فى بعض المواضع، ومن أشهر من قال بها الشيخ الدسوقى والسيالكوتى.

وثالثها: مستتبعات الكلام وهو وارد عنهما كذلك.

وللشيخ بهاء الدين السبكى مذهب أشار إليه بعد تقريره لكلام القوم فى هذا الفن، وقد حمله عليه كلام للتنوخى فى الموضوع ذكره هو نفسه فى شرحه على التلخيص، فتراه قبل أن ينتهى إلى مذهبه يتساءل:

«هل نقول إن معنى الاستفهام فيه موجود وانضم إليه معنى آخر[1]؟ أو تجرد من الاستفهام بالكلية؟ محل نظر والذى يظهر الأول. ويساعده ما قدمنا عن التنوخى من أن لعل تكون للاستفهام مع بقاء معنى الترجى»[2].

وكان السبكى رحمه الله قد ضاق بكثرة الوسائط والتقريرات اللفظية التى لجأ إليها القوم فى تقرير هذا النوع من المجاز، لذلك نراه - رحمه الله - يتلمس لهذه الظاهرة مخرجا يبعد بها عن المماحكات اللفظية والتخريجات الجدلية، وفى بدء شروعه فى عرض مذهبه يمهد له بمقدمة خلاصتها أن الاستفهام الذى عدوه خارجا لا مانع أن يكون طلب الفهم فيه - الذى هو الأصل - لغير المستفهم العالم بالمستفهم عنه، كأن يسأل خالد - مثلا - العالم بحضور أحمد فى حضرة بكر الذى لم يعلم بحضور أحمد: هل حضر أحمد؟ فيكون الاستفهام لطلب فهم غير المستفهم العالم كائنا من كان، وهو هنا بكر. فإذا أجيب المستفهم بأن أحمد حضر علم بكر بحضور أحمد وقد كان جاهلا إياه[3].

بعد أن قرر السبكى هذه الفكرة قال: «وإذا سلمت ذلك انزاحت عنك شكوك كثيرة، وظهر لك أن الاستفهامات الواردة فى القرآن لا مانع أن يكون طلب الفهم فيها مصروفا إلى غير المستفهم.. فلا حاجة إلى تعسفات كثير من المفسرين. وبهذا

(١) فيكون من قبيل الكناية أو مستتبعات الكلام كما تقدم.

(٢) عروس الأفراح: شرح (٢/٣٠٦).

(٣) انظر كلامه فى مواهب الفتاح: شروح (٢/٣٠٧).

انجلى لك أن الاستفهام التقريرى بهذا المعنى حقيقة وأن قوله تعالى: ﴿أَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي...﴾ [المائدة: ١١٦] حقيقة. فإنه طلب به أن يقر بذلك فى ذلك المشهد العظيم تكذيبا للنصارى، وتحصيلا لفهم أنه لم يقل ذلك، هذا ما يراه السبكى فى الاستفهام الخارج عامة، وفى القرآن الكريم خاصة. فهو يرى أنه كله حقيقة لا مجاز فيه مع إقراره بالمجاز فى غيره[1].

• رأينا فى هذه المذاهب:

هذه خلاصة أمينة وموجزة كل الإيجاز لمذاهب الشراح فى خروج الاستفهام. ونطرح - الآن - هذا السؤال: أى هذه المذاهب هو الأرجح؟

ونبدأ ببيان المختار عندنا ونناقش ما عداه، والمختار الذى نميل إليه أن خروج الاستفهام عن معناه نوع من المجاز المرسل الذى علاقته - دائمًا - الإطلاق والتقييد. وعلاقة الإطلاق والتقييد ترددت كثيرا فى كلام الشراح ومقتضى كلام بعضهم يوحى إلى أن علاقة المجاز المرسل فى خروج الاستفهام متحدة وليست متعددة وإن سلكوا فيها سلوك المخالفة فى التفسير من مثال إلى مثال. وهذا لا ضير فيه فهو بمنزلة الاستعارة حين تجرى تختلف طرق إجرائها بحسب الكلم المستعار أما العلاقة فيها فواحدة هى المشابهة كما نعلم. وها نحن أولاء نقيس اختلافهم فى تحديد الوسائط المؤدية إلى تصور صحة التجوز والعلاقة على إجراء الاستعارة الموضحة لجهة التجوز مع اتحاد العلاقة، ولسنا وحدنا الذين نقول بهذا، فقد كاد يقتصر عليه الشيخ الإنبانى رحمه الله فيما حدد من علاقاته ولم يكد يخرج عن الإطلاق والتقيد[2].

فما أيسر وأوضح أن يقال: أطلق الاستفهام من معناه الذى يفهم منه بدلالة الوضح ثم أريد منه كذا. ولا نقتصر بهذا القول على خروج الاستفهام وحده، بل تدخل معه الصيغ الإنشائية الأخرى التى أجمع العلماء على استعمالها أحيانا فى غير معانيها المتبادرة إلى الفهم بدلالة الوضع. وبناء عليه نقول:

---

(١) مواهب الفتاح (٢/ ٣٠٨).

(٢) انظر تقرير الإنبانى على مختصر السعد (٢/ ٢١/ ٢٢).

- إن أنسب المذاهب فى هذه «الخروجات» أن تنسب إلى المجاز.
- وإن أقيس طريقة فيها أن تندرج تحت المجاز المرسل.
- وإن أوضح علاقة فيها هى الإطلاق والتقييد مع حاجة هذه العلاقة إلى تقرير الوسائط المنصوص عليها عند الشراح حين يراد تقريرها وإيضاحها لا دائما. وقد عرضنا بعض النماذج منها.

• نقد الرأى القائل إنها كناية:

هذا الرأى مردود من أقصر طريق، لأنه إن صح فى بعضها فلن يصح فى بعضها الآخر. فالكناية يصح معها إرادة المعنى الأصلى فكيف يصح ذلك فى استفهامات القرآن الصادرة عن علام الغيوب؟! ليقال فى قوله تعالى لموسى عليه السلام:

﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَىٰ﴾ [طه:١٧] إن المعنى الأصلى وهو طلب معرفة ما بيمين موسى عليه السلام -مراد لله..؟

بل هل يمكن فى عقل عاقل أن يراد من قول الإنسان لأخيه ألم أزرك بالأمس. إنه يطلب منه أن يعرفه ما هو مجهول له وهو الزائر الذاكر المقرر مسئوله بشىء هما جميعا يعلمانه؟

• نقد الرأى القائل إنها من مستتبعات الكلام:

إن الذين قالوا بهذا الرأى ضبطوه بأن يبقى الاستفهام على حقيقته وينضم إليه معنى آخر. وهذا رأى فى حاجة إلى تمحيص. فالمستفهم العالم بمضمون السؤال محال أن يطلب ممن يوجه إليه الاستفهام أن يخبره بأمر هو يجهله، كيف والحال أنه مستفهم عالم؟! إن هذا الرأى لا يعدو أن يكون مجرد افتراض مذهبى فإذا طلبنا تحقيقه فى الواقع فلن نجد له وقوعا. فالاستفهام إما إن يبقى استفهاما محضا حين يكون السائل جاهلا بالمضمون. وإما أن يكون خارجا عن معناه حين يكون السائل عالما وأراد به معنى آخر كما تقدمت الأمثلة، ومن يحاول الجمع بينهما طلب محالاً وخرج عن الصواب.

• نقد الرأى القائل إنها حقيقة:

علمنا أن هذا الرأى لبهاء الدين السبكى، وقد احتال لإبقاء الاستفهامات الخارجة عن الأصل حين تصدر عن العالم الذى لا يطلب فهما بشىء يجهله من مضمون السؤال احتال فقال إن الفهم المطلوب بها إنما هو لغير المتكلم بالسؤال وزعم رحمه الله أن استفهامات القرآن الواردة عن علام الغيوب من هذا القبيل فهى إذن حقيقة، وكذلك غيرها من كلام الناس. وهذا الرأى باطل من وجهين:

الأول: أن الاستفهام على صحة الفرض الذى قدره مخروج به عن أصله، لأنه موضوع لإفادة المستفهم نفسه بمضمون السؤال، فإذا أريد بالاستفهام إفهام غير المستفهم فهذا خروج عن الأصل لا نزاع فيه، فوقع السبكى فيما فرمنه بل فيما هو أشد حرجا؟!

الثانى: ماذا يصنع السبكى برجلين لا ثالث معهما يستفهم أحدهما الآخر عن شىء هو به خبير، يقرره أو يوبخه أو ينكر عليه؟! فمن هو غير المستفهم الذى أريد من الاستفهام إفهامه يا ترى؟!

ولهذا نتمسك فى إصرار بأنه مجاز وهذا هو الصواب [1].

• المجاز بالحذف والزيادة:

فكرة المجاز بالحذف والزيادة عرفت قبل عصر الإمام عبدالقاهر الجرجانى الذى بحثها فى خاتمة كتابه «أسرار البلاغة» وتلاه السكاكى من بعده فعرض لها فى كتابه المفتاح. ثم تناولها الخطيب فى الإيضاح وتلاه شراح التلخيص، ووردت هذه الفكرة عند المفسرين والفخر الرازى طبقا على قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١] على اعتبار أن الكاف الداخلة على «مثله» زائدة، وزيادتها جاءت على طريق المجاز، أما الحذف فمما عرف واشتهر من أمثلته القرآنية عندهم قوله تعالى: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا﴾ [يوسف: ٨٢] وقوله تعالى ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٣٢] والتقدير فى الأولى: أهل القرية وفى الثانية أمر ربك.

(١) هذه الآراء التى رددناها اكتفينا فى ردها بأقصر الطرق خشية الإطالة.. وإلا فهى محتملة لكثير من النقد العلمى الذى يظهر بطلانها وعدم الأخذ بها.

والواقع أن المحققين من البلاغيين لم يستريحوا لإطلاق هذه القاعدة على عمومها. وضابطها عند من قال بها:

إن الحذف والزيادة إذا ترتب عليهما تغيير حكم الكلمة من حيث الإعراب فهما من قبيل المجاز بالحذف أو المجاز بالزيادة فمثلا «القرية» فى الآية الأولى تغير حكمها من الجر إلى النصب وكلمة «ربك» تغير حكمها من الجر إلى الرفع، أما قوله تعالى، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١] فإن مثل تغير حكمها من النصب إلى الجر كما ترى فهذا كله عندهم مجاز.

وهذه المسألة مع كثرة البحث فيها عند الشراح[1] لا يمكن أن يتولد عنها نوع مستقل من المجاز يضاف إلى أنواع المجاز المعروفة ولعل هذا هو الذى حمل الإمام عبدالقاهر على أن يبالغ فى اشتداد النكير على من يطلق على الكلمة اسم المجاز بسبب الحذف وحده أو الزيادة.

وقد سار الخطيب فى تناوله هذه المسألة على مجاراة من قال إن فيهما مجازا. وفى نهاية المبحث أشار إلى موقف الإمام عبد القاهر من تشديده النكيرعلى من قال به[2].

أما شراح التلخيص فقد أطالوا فى بحثها، وبعضهم جعل المجازفى الحذف والزيادة من قبيل المجاز المرسل.

والذى لا شك فيه، مهما كان الحال، أن الحذف قد يرتب عليه مجاز ولكنه مجاز مندرج تحت نوع من أنواع المجاز المعروفة لا أنه مجاز جديد قائم بنفسه.

ومثال القرية قد تقدم مرات من قبل أنه - فى الأظهر - من قبيل المجاز العقلى بإيقاع الفعل على ما ليس حقه أن يقع عليه، وكذلك «وجاء ربك» فمن قال إن المعنى: جاء أمر ربك. فإن الفعل قد أسند إلى ما ليس حقه أن يسند إليه، وهذا كذلك من قبيل المجاز العقلى.

أما المجاز فى أمثلة الزيادة فلا يستقيم على أى وجه أرادوه فلا هو صالح للحمل على المجاز اللغوى، ولا هو صالح للحمل على المجاز العقلى. والزيادات

---

(١) شروح التلخيص (٤/ ٢٣٠) وما بعده.

(٢) الإيضاح (٤٥٤).

القرآنية التى ذكروها ومنها كاف «كمثل» إن لوحظت زيادتها فى الألفاظ فهى ليست بزائدة فى المعنى عند التحقيق. وقد كتب بعض المحدثين فى نفى أن يكون فى القرآن زيادات لم يتطلبها المعنى. وطبق هذا المذهب على الكاف فى قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١] وعالج الموضوع من شقين:

الأول: أثبت فيه نفى الضرر من وجود هذه الكاف فى الآية الكريمة.

والثانى: أثبت فيه مزايا فى نظم الآية ما كانت لتوجد فيها إلا بذكر «الكاف» ودخولها على مثل[1].

وصفوة القول: أن الحذف والزيادة لا يترتب عليهما نوع جديد من المجاز لأن المجاز المترتب على الحذف - داخل فى بعض أنواع المجاز المعروفة - أما الزيادة فإن فى القول بترتب المجاز عليها مجازفة لم يقم عليها دليل مقنع، سواء نظرنا إلى واقع النصوص التى قيل إن بها زيادة، أو إلى ضوابط المجاز المعتمدة لغويا كان أو عقليا.

ولهذا قال الإمام السكاكى: «ورأيى فى هذا النوع أن يعد ملحقا بالمجاز ومشبها به لاشتراكهما فى التعدى عن الأصل إلى غير ذلك الأصل، لا أن يعد مجازا، ولهذا لم أذكر الحد شاملا له»[2].

• النتائج:

حين تسلم البلاغيون والإعجازيون زمام البحث فى علوم البلاغة حق لنا أن نقول: أخذ القوس باريها، لأن الدرس البلاغى بعامة، والمجازى بخاصة نما وترعرع على أيديهم حتى استقام واستوى على سوقه، فجمعوا ما كان قد تفرق فى مباحث غيرهم، وقصدوا قصدا إلى تأسيس علوم البلاغة، ويرجع الفضل فى هذا المجال إلى أقطاب البيان الثلاثة:

---

(١) النبأ العظيم (٢٢٦) للشيخ محمد عبدالله دراز.

(٢) انظر المطول (٦ - ٤).

الإمام عبد القاهر الجرجانى، والإمام السكاكى، والإمام الخطيب فهؤلاء هم -بحق- شيوخ البلاغة والبلاغيين، كل منهم كان إماما لمدرسة الجرجانى إمام مدرسة البلاغة الذوقية والسكاكى إمام مدرسة البلاغة العلمية، والخطيب إمام مدرسة البلاغة الذوقية العلمية، فهو شديد الشبه بالمذهب البغدادى فى النحو والصرف الذى جمع بين نزعتى البصريين والكوفيين مع إضافات جديدة لم تعرف لهؤلاء ولا لهؤلاء ولم يكد يمضى عصر الخطيب حتى اتضحت علوم البلاغة الثلاثة البيان، والمعانى، والبديع، ووضعت الحدود والرسوم والأصول والفروع، وبرز المجاز بنوعيه: اللغوى، والعقلى وتشعب البحث فى موضوع المجاز إلى درجة جعلت المتأخرين من علماء البلاغة، وبخاصة شراح التلخيص وأصحاب الحواشى والتجريدات يدورون حول المحور الذى وضعه الإمام الخطيب، مستقيا من رافدى الإمامين الجليلين: عبدالقاهر الجرجانى والسكاكى. وسار على هذا المنوال الكاتبون من بعدهم إلى عصرنا هذا، وإن تناولوا بالنقد بعض أعمال السابقين.

ومما تجب الإشارة إليه أن جل تمثيلاتهم على المجاز، بل أكثرها ماء ورونقا، وأصدقها شاهدا كانت من نصوص القرآن الكريم، فلم يروا فى ذلك حرجا. وهذا يدفع - بقوة - مذهب الإمام ابن تيمية ومشايعيه قديما وحديثا فى نفى المجاز فى اللغة بوجه عام. وفى القرآن بوجه خاص، كما دفعه من قبل مذاهب اللغويين والنحاة، والأدباء والنقاد على النحو الذى مر. وبعد فلنسر مع هذه المواجهة خطوة أخرى مع المفسرين والمحدثين.

****